

# الرائد العربي

مجلة عربية فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين  
تصدرها شركة الاغاد العربي لإعادة التأمين - دمشق

السنة الثالثة والعشرون - العدد الحادي والتسعون - الربع الثالث - 2006

الدور الاجتماعي للتأمينات الإلزامية

الطاقات الاستيعابية لإعادة تأمين الممتلكات

الاحتياط في التأمين

الأسس والمعايير التي تعتمدها شركات التصنيف العالمية في  
تصنيف شركات التأمين

كفاءة النظام المصرفي ودوره في سوق الأوراق المالية

الشرق الأوسط الأمريكي / الإسرائيلي الجديد!..

الهروب البصل!!

91

2006



# الرائد العربي

AL - RAÉD AL - ARABI

## الإشتراكات

يحدد بدل الإشتراك بنسخة واحدة لمدة عام كما يلي:

أ - في الجمهورية العربية السورية.

1. للمؤسسات والمكاتب والشركات (500 ل.س).

2. للأفراد (300 ل.س).

ب - في الخارج (\$40)

ثمن النسخة في سورية خمسون ليرة سورية

مجلة فصلية تُعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين، تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - دمشق

السنة الثالثة والعشرون - العدد الحادي والتسعون - الربع الثالث - 2006

رئيس مجلس الإدارة

المشرف العام

د. أمين عبد الله

رئيس تحرير

د. سمير صارم

## للمراسلات

### والإشتراك والإعلان

شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

دمشق - ص.ب. 5178

هاتف: 6118706 - 6132593

فاكس: 6113400

## الإعلان في المجلة

تقبل المجلة إعلاناتها من مختلف أقطار الوطن العربي وترحب بشكل خاص بإعلانات شركات التأمين وإعادة التأمين وبيوت الاستثمار.

### الأسعار

#### من الوطن العربي

صفحة داخلية أسود وأبيض - \$ 350

نصف صفحة داخلية أسود وأبيض - \$ 250

غلاف داخلي ملون - \$ 700

غلاف خارجي ملون - \$ 850

#### من الجمهورية العربية السورية

صفحة داخلية أسود وأبيض - 15000 ل.س

نصف صفحة داخلية أسود وأبيض - 1000 ل.س

غلاف داخلي ملون - 35000 ل.س

غلاف خارجي ملون - 45000 ل.س

في حال الإعلان لأكثر من مرتين متتاليتين يمكن منح تخفيضات يتفق بشأنها مع هيئة التحرير

## المحتويات

### الإفتتاحية:

4 الدور الاجتماعي للتأمينات الإلزامية..... د. أمين عبد الله

### أبحاث ودراسات:

7 التحليق عالياً Flying High..... ترجمة: فايزة سيف الدين

19 الطاقات الاستيعابية لإعادة تأمين الممتلكات..... ترجمة وإعداد: سعد جواد علي

25 الإحتيال في التأمين..... إعداد: يوسف جناد

الأسس والمعايير التي تعتمدها شركات التصنيف العالمية في تصنيف شركات

التأمين..... إعداد: سعد جواد علي 38

- 46 كفاءة النظام المصرفي ودوره في سوق الأوراق المالية..... إعداد: باسل عزيز صقر
- 75 أخبار تأمينية..... إعداد: نجلاء محمود
- 79 الشرق الأوسط الأمريكي/ الإسرائيلي الجديد... .. بقلم: د. سمير صارم

#### كتاب العدد:

- 89 التأمين الزراعي..... إعداد: هيئة التحرير

#### الورقة الأخيرة:

- 95 إلاحروب البصل..... رئيس التحرير

## الدور الاجتماعي للتأمينات الإلزامية

د. أمين عبد الله



عندما يتناهى إلى سماع أحدنا وقوع حادثة في هذا المكان أو ذاك، قريباً كان أو بعيداً، يكون السؤال الطبيعي كيف حصلت؟ حجمها؟ من هو المسؤول عنها؟ إلى ما هنالك من أسئلة ذات صلة!.. فقد يكون المسبب شخصاً محدداً أو تنظيمياً أو جماعة بقصد أو غير قصد، وقد لا يكون المسبب معروفاً.

على كل حال من يتعرّض للضرر وينكبد خسائر جسمية أو مادية أو كليهما معاً، يكون من حقه مطالبة المسبب بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به جراء الحادثة، وهنا تتور المنازعات حول حجم التعويض، وطريقة سداده للمتضرر، وفي أحيان كثيرة يكون المسبب غير قادر على الوفاء بمبلغ التعويض المتفق عليه أو المحكوم به إذا حُسم النزاع قضائياً، وقد يكون الحكم غيابياً لجهالة موطن المسبب، كل ذلك ينعكس على المتضرر، فيعاقب بعقوبتين في آن واحد، عقوبة الضرر الذي لحق به جراء خطأ الطرف الآخر سواء كان الضرر إصابة جسمية أو خسارة في أمواله وممتلكاته، وعقوبة أخرى من عدم مقدرة على استيفاء التعويض عن الأضرار التي لحقت به من الطرف المخطئ.

هذا الواقع جعل المادة (164) من القانون المدني السوري والتي تنص على ما يلي:

«كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض» معطلة جزئياً لجهة عدم المقدرة على استيفاء التعويض من المسبب.

ولذلك كان لا بد من إيجاد الحل المناسب الذي يضمن تطبيق المادة المبينة أعلاه في القانون المدني، وكان الحل بإصدار قانون خاص هو قانون السير السوري لعام 1974 وتعديلاته حيث نصت المادة /203/ منه الفقر (أ) على ما يلي:

«يلزم مالك المركبة الآلية بإبرام عقد تأمين يغطي المسؤولية المدنية التي تترتب عليه أو على أي حائز لها أو على سائقها بموجب القوانين النافذة عن الأضرار الجسدية والمادية التي يسببها استعمال هذه المركبة، وذلك لدى إحدى شركات التأمين المرخص لها بالعمل في الجمهورية العربية السورية».

### **القوانين السورية تلزم مالك المركبة الآلية بإبرام عقد تأمين يغطي المسؤولية المدنية..**

ولم يقتصر هذا الإلزام على السيارات السورية وإنما يشمل السيارات الأجنبية أثناء عبورها في الأراضي السورية أو حتى طيلة مكوثها فيها. أما المركبات العربية فتعامل وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، يستثنى من ذلك المركبات التي تحمل البطاقة العربية الدولية لتأمين السيارات عبر البلاد العربية (البطاقة البرتغالية)، وكذلك المركبات المسجلة والمؤمن عليها في إحدى الدول العربية والتي يشمل تأمينها مدة مكوثها في أراضي الجمهورية العربية السورية، وذلك بشرط المعاملة بالمثل، وعلى أن يكون للشركة التي أصدرت وثيقة التأمين ممثل في سورية مفوض بتمثيلها وبتسوية ودفع التعويضات التي تترتب عليها.

لقد فهم البعض مبدئياً أن هذا التأمين الإلزامي إنما هو مبدئياً بأنه نوع من الضريبة أو الرسم المقطوع على مالكي المركبات الآلية السورية أو الأجنبية العابرة يضاف على الضرائب والرسوم الأخرى المفروضة عليهم، خلافاً للمفهوم الواقعي للتأمين الإلزامي على مسؤولية مالكي المركبات الآلية أو حائزيها أو على سائقيها تجاه الغير، والذي يعني أن الأضرار التي يتعرض لها ذلك الغير من استعمال هذه المركبات سواء كانت إصابات جسدية أو أضراراً مادية ومهما بلغت قيمتها تكون شركة التأمين مسؤولة عنها وبشكل مباشر تجاهه، ومن حق شركة التأمين أن تعود على المتعاقد معها في الحالات التي نص عليها عقد التأمين بذلك ودون أن يؤثر ذلك على حق الغير بتقاضى التعويضات المستحقة له..

### **فهم خاطئ للتأمين الإلزامي تجاه الغير..**

فما هي الغاية من التأمين الإلزامي على المسؤولية المدنية لمالكي المركبات الآلية أو حائزيها أو على سائقيها؟

الغاية هي اجتماعية، إنسانية، ووطنية بالحفاظ على المواطنين بأجسادهم

وثروتهم وممتلكاتهم من حوادث السير التي يكون المواطن طرفاً متضرراً فيها، وينطبق عليه توصيف الغير الخارج عن العلاقة التأمينية بين شركة التأمين ومالكي المركبات بحيث لا تضيع حقوق أي

## **غاية التأمين الإلزامي على المركبات الاجتماعية ووطنية**

مواطن جرّاء حوادث سير لا يد له فيها.

وهناك تأمينات إلزامية أخرى لها غاياتها وأهدافها مثل تأمين المسؤولية العشرية للمهندسين المعماريين بالنسبة للأبنية التي يضعون مخططاتها أو يشرفون على تنفيذها، ومسؤولية شركات الطيران

العالمية بالنسبة للطائرات العائدة لكل أسطول منها سواء تجاه ركابها أو تجاه الغير فيما لو سقطت طائرة فوق مدينة

## **وتوجد تأمينات إلزامية في قطاعات أخرى لها نفس الأهداف..**

مكتظة بالسكان أو على مصانع ومستودعات كبرى مما قد يتسبب بأضرار جسيمة لا قبل لشركة الطيران التابعة لها تلك الطائرة بتمثلها، وهناك تأمينات إلزامية متنامية على المسؤولية المدنية في مخاطر أخرى.

لقد أشرنا وبشكل سريع وموجز على أهمية تأمين المسؤوليات المدنية باعتبار أنها تضطلع بحماية المواطنين بأجسادهم وثروتهم وكذلك الثروات والممتلكات العامة تجاه الحوادث المختلفة، والتي قد لا يكون المخطئ فيها قادراً على دفع التعويضات الناتجة عن أخطائه أو قابلاً بدفعها.

ونظراً لحجم المسؤوليات الناتجة عن الأخطاء الفردية أو الجماعية وتفاوتها بين حادثة وأخرى ومنعكساتها السلبية على الفرد والمجتمع من خلال الخسائر البشرية والمادية الكبيرة التي يمكن أن تنشأ عنها، لذلك فإن استمرار التوجه نحو التوسع في إلزامية التأمين على المسؤولية المدنية يكون توجهاً صحيحاً لما يحققه من معاني وأهداف اجتماعية وإنسانية نبيلة.



ترجمة: فايزة سيف الدين

خمس سنوات منذ اعتداء أيلول 2001 وحتى الآن.. واجه تأمين الطيران خلالها تقلبات حادة بين التفاؤل والإحباط..



السيد مارك جونز يبحث في هذه الحالات..

يشهد أيلول 2006، مرور الذكرى الخامسة لأحداث الحادي عشر من أيلول. تلك الكارثة التي حفرت لنفسها مكاناً في أذهان الناس جميعاً وبالتحديد العاملين بصناعة التأمين. فقد انعكس هذا الاعتداء على ميزانياتهم بشكل تعويضات فادحة كادت تؤدي ببعض رواد هذا القطاع إلى الإفلاس. ولم يقف الأمر عند حد التعويضات فقط، فقد دخل الطيران بحركة ركود قاتلة.. بسبب انبعاث خطر الإرهاب من جديد وصعوبة الحصول على الغطاء التأميني المناسب.

تمديد العمل بقانون تأمين الإرهاب «اللحظات الأخيرة» (TRIA) Last minute:

كانت فترة خمس السنوات كافية لانقشاع الكثير من الغيوم التي تلبنت في سماء تأمين الطيران، إلا أن بعضها ما يزال يلوح في الأفق.

وكما يذكر الجميع، فقد صدر القانون الخاص بتأمين خطر الإرهاب بعد الاعتداء بفترة وجيزة كحل سريع وفوري لأزمة الطيران حينها، وقامت بموجبه



شركات تأمين الممتلكات والحوادث بعرض غطاء تأميني لخطر الإرهاب لتطبيقه في جميع أنحاء العالم - بشكل عام - وبالفعل، فقد ساعد هذا القانون على إنقاذ العديد

من شركات الطيران، والتي لم يكن بوسعها العمل لعدم وضوح الرؤية الخاصة بتأمين خطر الإرهاب.. أو لعدم

### **قانون التأمين ضد الإرهاب يساعد في إنقاذ شركات طيران عديدة..**

توفر أي شكل من أشكال التأمين على الإطلاق.

وتصف هيئة النقل الجوي في أمريكا Air Transport Association هذا القانون بطوق النجاة الذي لولا صدوره، لاستمر العمل بالتأمين تحت لواء «خطر الحرب» الذي يعني فرض الزيادة المستمرة وغير المحتملة للأسعار. وهكذا، فقد ساعد هذا القانون على تخفيض الأقساط التي دفعتها شركات الطيران إلى شركات التأمين من 500 مليون دولار إلى 150 مليون دولار فقط. وقد استغرق الكونغرس الأمريكي فترة طويلة لاعتماد تمديد هذه التغطية لفترة أخرى. إذ كان عليه أن يستمع إلى العديد من

المرافعات والأقوال وغيرها من التشريعات، إلا أن غياب الحماس لهذا التمديد.. وحدة المعارضة كان مثيراً

### **اعتراضات على تقييم قانون الإرهاب..**

للدهشة. وقد أبدى المعارضون آراءهم بأن قانون الإرهاب غير ضروري حالياً بهذا الشكل العام، أي لجميع الشركات ولجميع المناطق في العالم وبنفس الأسعار. ففي عام 2005 كان خطر الإرهاب لا يهدد جميع الولايات الأمريكية بنفس الدرجة وأن القطاع الخاص بإمكانه تحمل هذا العبء، دون الحاجة إلى الدعم الحكومي..

ورغم هذه الأجواء، فقد تم أخيراً اعتماد التمديد بالعمل بهذا القانون لفترة لاحقة وترك الأمر لمعاودة النقاش عند التمديد القادم أواخر عام 2007. وهكذا تنقست بعض الشركات الصعداء حتى عام 2007.

### **ارتفاع تكاليف الوقود (Rising Fuel Cost):**

كانت شركات الطيران خلال خمس سنوات مسرّحاً لمراحل متناقضة من الجودة والسوء. ورغم التطور الذي شهده هذا القطاع والمتمثل بزيادة عدد الركاب

بين عام وآخر، إلا أن التكاليف قد ارتفعت أيضاً. فارتفاع سعر برميل، النفط من 50 دولار في منتصف عام 2005 إلى 74 دولار أواخر النصف الأول عام 2006 قد انعكس على سوق الطيران بشكل كبير. وقد تضاعفت أسعار النفط تقريباً قبل ذلك وبالتحديد بين عامي 2003 - 2005 بحيث سجلت ارتفاعاً بلغ 10.3 بليون دولار عام 2004 عن عام 2003 فقط.

ومع استمرار الارتفاع بنفس الوتيرة، فلا شك بأن شركات الطيران ستجد صعوبة في الاستمرار بتسيير الرحلات التشجيعية ذات الأسعار المخفضة دون الحصول على عائدات إضافية من مكان ما.. وانخفاض التكاليف من مكان آخر. وقد ظهر أثر هذه التكاليف المرتفعة سلبياً في الموازنات السنوية لبعض شركات النقل الجوي، مما اضطرها لعقد صفقات للخروج من أزمتها واستعادة مركزها المالي.

### ازدهار النقل الجوي (Air Travel Boom):

أما بالنسبة لصناعة الطيران، فقد كان أثر ارتفاع التكاليف إيجابياً بشكل عام. وقد بين اتحاد النقل الجوي الأمريكي بأن حركة الطيران والسفر قد بلغت مستويات قياسية في عام 2005 مسجلة 738.6 مليون راكباً بلغت عائداتهم 28 بليون دولار عدا عائدات نقل البضائع.

وبعد الانخفاض الذي عانى منه قطاع النقل الجوي إثر أحداث غزو العراق عام 2003، والحظر الجوي لبعض البلدان بسبب انتشار فيروس إنفلونزا الطيور، عادت الحركة الجوية إلى سابق عهدها، بعد التغلب على هذه التحديات. وهكذا، فقد شهدت

بعض شركات الطيران مشاريع توسعية، حيث قامت شركة Cathay Pacific بزيادة أسطولها بنسبة 31% بحيث يصل عدد الوحدات إلى 126 في عام 2010. وبنفس المنحى، فقد بدأت شركة طيران الإمارات بتوسيع أسطولها بحوالي 36% بحيث تصل عدد الوحدات بحلول عام 2010 إلى 120 طائرة.

ومن المتوقع أن تعتمد كل من دولتي الصين والهند إلى زيادة أسطولهما، وذلك أثر انضمامهما إلى عضوية اتفاقية التجارة العالمية، وفتح أبوابهما لاستقبال المزيد من أعمال التجارة الخارجية.

ومن المعروف بأن هذا النمو المتسارع له جانب سلبي، إذ أن أنظمة الحركة

والتجهيزات المرتبطة بها قد بدأت بالاستهلاك نتيجة ازدياد الاستخدام وأصبحت بحاجة إلى التجديد والصيانة المستمرة.. إلا أن هذه السلبية لم تنعكس

### **السلبية في استخدام أنظمة الحركة وتجهيزاتها لم تنعكس على صناعة التأمين..**

على صناعة التأمين بخسائر فادحة حيث تمتعت بنتائج جيدة خلال تلك الفترة.

#### **النواحي الإيجابية لبند التعويضات (Claims Benefits):**

رغم أن هذه الفترة الممتدة على خمس سنوات قد بدأت باعتداء الحادي عشر من أيلول والذي تم بموجبه الاختطاف والفقد الكلي لأربع طائرات، إلا أن هذه الفترة لم تنعكس بنفس السوء على قطاع تأمين الطيران. وبدراسة التعويضات التي أثمرت على هذا الفرع، نجد أن تعويضات الأجسام تعود لطائرات قديمة نسبياً. أما على صعيد المسؤوليات فقد حصلت هذه الحوادث في أجواء آسيا وإفريقيا وكولومبيا والتي تقل فيها مسؤوليات أعمال التأمين ومبالغها بشكل عام.

ولا شك أن انخفاض حوادث الطيران قد جاء وبالدرجة الأولى من ارتفاع نسبة الأمان في الطائرات. فقد لوحظ أن حجم التعويضات التي حصلت بعد الحادي عشر من أيلول قد انخفضت انخفاضاً ملحوظاً لهذا السبب. وبمعنى آخر.. فإن

تعويضات الطيران ما زالت موجودة ولكنها أقل تواتراً وشدة عن السابق، وذلك بفضل أجهزة الإنذار المبكر.. والإنذار عن بُعد. والاستغناء عن التجهيزات القديمة. هذا من حيث تواتر التعويضات، أما على صعيد النوعية، فقد لوحظ انخفاض

### **انخفاض حوادث الطيران يأتي من ارتفاع نسبة الأمان**

الحوادث الناجمة عن أعمال إرهابية، إذ بعيداً عن الاعتداء على مركزي التجارة العالميين، لم يسجل إلا حادثتي الطائرتين

الروسيتين اللتين انفجرتا بعمليتين انتحاريتين. وبشكل عام فإن خطر الإرهاب لا يعتبر تهديداً جديداً للطيران، فقد حدثت أول عملية اختطاف عام 1970 واسترعت أنظار العالم وبدأت عندها عمليات تطوير إجراءات السلامة للطائرات. ومما يثير الدهشة، أن أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 أظهرت بعض نقاط الضعف في أنظمة السلامة والتي كان متوقعاً منها أن تحقق السلامة الكاملة للطائرات. وعلى أية حال، ما زال الوقت مبكراً بالنسبة للطائرات لكي تكون آمنة تماماً من خطر الإرهاب.

ويشير التقرير الأخير الصادر عن شركة Swiss Re (المدرج أدناه) إلى انخفاض في تعويضات الفقد الكلي وارتفاع في التعويضات الجزئية للطائرات. وتعرف التعويضات الجزئية بأنها الأضرار التي تصيب جسم الطائرة وتزيد

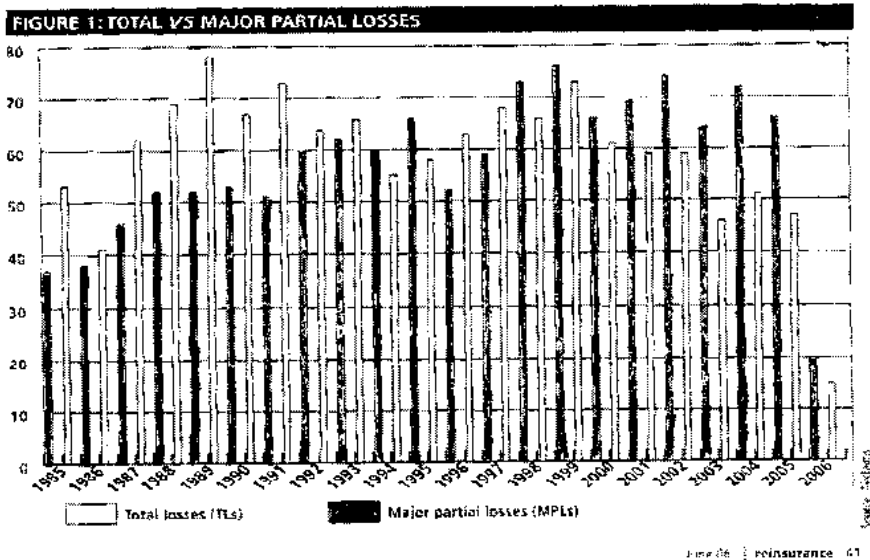
### **حدود مسؤوليات تغطيات الطيران غير محددة**

قيمتها عن 10% من مبلغ التأمين، بحد أدنى لا يقل عن 1000 000 دولار أمريكي. ومن أبرز أمثلتها، الأضرار

التي تصيب مقدمة الطائرة بسبب البرد أو الاصطدام بالطيور، هذا، ويمكن تبرير ارتفاع معدل التعويضات الجزئية إذا قورنت بازدياد قدرة الطائرة على التحليق لساعات طويلة بشكل متواصل. أما تعويضات المسؤوليات، فإن حدودها، كما يقال بحدود السماء، وبمعنى آخر، فإن حدود مسؤوليات تغطيات الطيران غير محددة على مدار العام.. وهي تعتمد على عدد الحوادث والوفيات والإصابات. كما أن تقدير الحادث الواحد يعتمد بالدرجة الأولى على جنسيات الركاب ودرجتهم الاجتماعية والقانونية أكثر من اعتماده على العدد الفعلي للإصابات. ونعني بالدرجة

الاجتماعية، وضع الراكب.. مثلاً هل هو معيل لغيره؟ هل لديه عائلة...؟ ما هي القدرة الادخارية للضحية...؟ وما هي الدولة التي سيتابع التعويض وفق قوانينها...؟ وهذا العامل الأخير هام جداً عند احتساب مدى التعويض للخطر، لأن مبلغ التعويض يختلف باختلاف التشريعات بين دولة وأخرى.

الشكل /1/



### انخفاض الأسعار (Falling Rates):

يرتبط انخفاض الأسعار Rates بانخفاض التعويضات بشكل عام. وقد سجلت

أسعار الطيران انخفاضاً متواصلاً بمعدل

5% للعام خلال عامي 2003 – 2005.

وذلك في الخطوط الضخمة. أما الخطوط

ذات الطائرات الصغيرة والتي لا يزيد

**انخفاض الأسعار يرتبط بانخفاض التعويضات..**

عدد ركابها عن 50 راكباً للطائرة، فقد حافظت على ثبات نسبي في الأسعار دون تحقيق أرباح أو خسائر.

أما عندما يتعلق الأمر بسياسة التسعير، فهناك بعض الآراء المتفائلة، والتي تشير إلى أن المكتتبين الحاليين أكثر مهارة من المكتتبين قبل 12 عاماً، حيث تم الارتباط بأعمال غير مندروسة وإلقاء العبء الأكبر على عاتق شركات إعادة التأمين. مع التأكيد أيضاً على أن الساعات الجديدة التي تتدفق إلى سوق تأمين الطيران من شأنها أن تضغط على أسعار بعض خطوط الطيران. وقد وردت الساعات الجديدة بالدرجة الأولى من شركة CV Stars وهيئة الطيران المحدودة والتي يتوقع أن تبدأ نشاطها حوالي الأول من شهر أيلول September من هذا العام.

ويرافق هذا التفاؤل ببعض الآراء الأقل إيجابية والتي تشير إلى أن استمرار هذا النمو والمترافق بانخفاض الأسعار، قد أوصل سوق التأمين إلى أخفض مستوى

### **الوضع الحالي في سوق التأمين أسوأ مما كان عليه سابقاً..**

ممكن. واقتربت معه الأقساط إلى نفس المستوى الذي كانت عليه قبل أحداث 11 أيلول مباشرة. فإذا قارنا الوضع الحالي للأقساط مع ارتفاع نسبة التعرض للخطر

الناجمة عن خطر الإرهاب مع ما كان عليه الوضع قبل الأحداث مباشرة لتبين لنا أن الوضع الحالي أسوأ مما كان عليه قبل 5 سنوات، وقد طرأت خلال هذه الفترة على سوق الطيران تغييرات عديدة بخصوص مدى التعرض للخطر. أما رد فعل السوق تجاه هذه التغييرات فهذا ما ستحدده إنجازات صناعة التأمين بهذا الفرع الحيوي خلال عام 2006.

ومجمل القول.. ومهما اختلفت الآراء، يبقى سوق الطيران يتحرك بفعل

### **سوق الطيران يتحرك وفقاً للتأمين والساعات والتعويضات..**

وجود عاملين رئيسيين هما الساعات المتوفرة والتعويضات المحققة، فإذا تابعت التعويضات هبوطها واستمرت النتائج الرابحة بالظهور.. تدفقت

السعات إلى السوق.. وإذا تحقق ذلك فلا شيء عندها يستطيع أن يحدّ من هبوط مستوى الأقساط.

وقد بدأت بوادر التشنّد والسوق الصعب بالظهور مع بداية موسم الأعاصير التي ضربت الولايات الجنوبية لأمريكا منتصف عام 2005. ورغم أن فرع الطيران أقلّ الفروع تأثراً بتعويضات الأعاصير. إلا أن الشركات قد بدأت بعد تلك الكوارث بإعادة النظر بتعويضاتها وأسلوب أعمالها بشكل عام، الأمر الذي سيؤثر على فرع الطيران بشكل غير مباشر. وحتى يستطيع فرع الطيران الاستفادة من دعم المساهمين.. لا بد له من إيجاد السبل الكافية لاستمرار أرباحته.

### الطائرة العملاقة الجديدة (A newly Identified Flying Object):

يقوم المهتمون بقطاع الطيران بدراسة شروط تأمين الطيران من منطلق الطائرات الحالية وإمكانية تطويرها لتشمل القادمين الجدد وتعني هنا الطائرات الحديثة والعملاقة.

فقد شهد مطار هينرو في إنكلترا حوالي منتصف شهر أيار May من العام الحالي طرازاً جديداً من الطائرات يسمى Airbus - A 380، وفور ظهوره، بدأ باستقطاب الاهتمام من المعنيين بصناعة التأمين. ويعرف هذا النوع من الطائرات بـ Super Jumbo بسبب ضخامة حجمه ومدى الرفاهية والتسهيلات التي يقدمها للمسافرين. فهي أكبر طائرة ركاب في العالم لأنها تتألف من طابقين وتبلغ سعتها 850 راكباً. وقد بدأت خطوط الطيران بالإسراع لحجز دورها لإضافة هذه الطائرة العملاقة إلى أساطيلها. وقد تأكد حتى الآن 160 عقداً لشرائها وبدأت عمليات التصنيع الأولى، ومن المحتمل أن يتم تسليم الطلب الأول في نهاية الربع الرابع 2006 لصالح شركة Singapore. وبظهور هذا النموذج العملاق تكون شركة Airbus قد حققت نجاحاً في سباقها المستمر مع شركة Boeing وحصلت على ريادة سوق تصنيع الطائرات.

ولا يتوقف أثر هذه الطائرة على سوق الطيران فقط، بل إنه يمتد ليشمل

العديد من المجالات المتعلقة بالطائرات وبالتحديد قطاع المطارات وخدماتها. فحجم هذه الطائرات العملاقة يتطلب الكثير من التعديلات مثل تدعيم المدارج

**حجم الطائرات العملاقة يتطلب الكثير من التعديلات..**

وتوسيعها وارتفاع السلالم والجسور الجوية بحيث تتناسب مع ارتفاع هذه الطائرة ذات الطابقين. وقد بلغت تكاليف هذه التعديلات في مطار هيثرو فقط حتى الآن حوالي 450 مليون دولار.

وبدون شك فإن تكاليف التأمين وإعادة التأمين سترتفع حتماً. فهذا الحجم الضخم والتصميم الجديد والدرجة العالية من الرفاهية ستؤدي بالتأكيد إلى ظهور نواح جديدة في مجال التعويضات وهي غير معروفة حتى الآن، فقد تم تصنيع هذه

الطائرة من مواد مركبة، ومن الصعب  
**تكاليف التأمين وإعادة**  
**التأمين سترتفع مستقبلاً..**

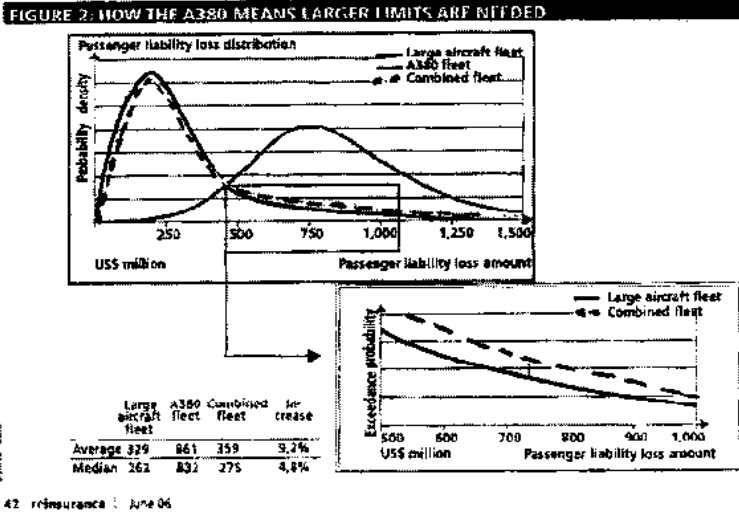
أن الحجم الكبير ومدخل الركاب المضاعف بالمقارنة مع المساحة المحدودة للمطارات قد تؤدي إلى ارتفاع وتيرة التعويضات الجزئية التي قد تصيب جسم الطائرة أثناء مناورتها للدخول والخروج من وإلى المكان المخصص للتوقف.

وليس ذلك فقط، إذ أن أثر هذه الطائرة فيما يتعلق بالتأمين قد لا يتوقف فقط عند تعويضات جسم الطائرة والمطارات. بل أنه قد يؤثر أيضاً على تعويضات مسؤوليات الركاب.. وهذا ما يتضح من الشكلين المدرجين أدناه. حيث نلاحظ بالاعتماد على محورين رئيسيين هما متوسط الأحكام القضائية average award (أو معدل التعويضات) مع ترتيب المقاعد، بأن متوسط مسؤولية الركاب لتعويض طائرة A380 أعلى من نظيره في الطائرات الكبيرة الحالية بنسبة 4.8% أي من 262 مليون دولار إلى 275 مليون دولار. وبالفعل، فقد ارتفعت مسؤولية الركاب الفعلية بنسبة 9.2% من 329 مليون دولار إلى 359 مليون دولار.

وبمعنى آخر، فإن أثر أسطول A380 على إجمالي أسطول الطائرات الكبيرة والعادية قد لا يبدو كبيراً للوهلة الأولى، ولكنه قد يبدو فادحاً: إذا نظرنا إليه من مستوى التعويضات الكبيرة. كما يمكن ملاحظة ازدياد احتمال حصول التعويضات التي تزيد عن 500 مليون دولار بنسبة 25% في طائرة A380 عنه في نظيره في الأساطيل الحالية. كما أن احتمال حصول تعويض في مجال \$750 000 ← 1 بليون دولار قد تزيد وسطياً بنسبة 40%.



## الشكل /2/



وقد لاحظنا على مدى 15 عاماً الأخيرة لجوء المؤمنين إلى الازدياد المستمر في مبالغ التأمين سواء لحجم الطائرة أو المسؤوليات، ولا شك بأن هذا النهج سيستمر بظهور A380 وبمعدلات أعلى.

وتخطط شركة Airbus حالياً للاستمرار في تطوير هذا النموذج إلى نموذج آخر يسمى 900 - A380، ويحصر هذا التطور في المخططات حالياً ولا يستطيع المؤمنون حالياً الحصول على معلومات مؤكدة حول نية الشركة بالتنفيذ.

وبالعودة إلى البدايات، فإن طائرة A380 - هي ثالث أكبر الطائرات في العالم، وذلك بعد ثاني أكبر الطائرات وهي Antonov An225 والتي صممت لشحن أجهزة الصواريخ. ولا يوجد حالياً إلا طائرة واحدة فقط في هذا النموذج في العالم. أما أول أكبر الطائرات في العالم - وغير المأسوف عليها - فهي Apruce Goose Seaplane، وقد تم صنع طائرة واحدة فقط عام 1974 حيث طارت لمسافة ميل واحد فقط وبارتفاع لا يزيد عن 20 متراً، ولم تطر بعد ذلك أبداً.

ومن المتوقع، أن يستطيع المكنثون التوصل إلى أكبر حد ممكن من الأثار التي قد تنشأ عن طائرة A380 بوقت قياسي أقل مما يستهلكه من وقت حالياً لدراسة طائرة

Boeing والتي تمثل حالياً أكبر الطائرات. فهي تتسع لـ 524 راكباً، أي أنها لا تقل كثيراً عن طائرة A380. وبمعنى آخر فهي خطوة نحو المجهول، إلا أنها وبمجرد ما تنزل إلى أرض الواقع - سترك المجال للتفكير في عملاق آخر.

### تأمين الطاقم والريان (Air Craft and Pilo Ins):

بترافق انطلاق الطائرات الجديدة إلى الأجواء ببعض النواحي التي قد لا تأخذ

#### أمور عديدة يجب على المهتمين بسوق الطيران التفكير بها..

حقها من اهتمام الشركات، ونعني به الجانب الإنساني. فهناك أمور معينة على المهتمين بسوق الطيران أن يفكروا فيها ملياً. فالتوسع السريع في الأسطول يعني الاعتماد على عدد أكبر من أفراد الطاقم. كما أن التسهيلات الإضافية التي تقدمها هذه الطائرات تعني أيضاً ارتفاع عدد العمال الذين يشاركون في تحضير وتنفيذ هذه التسهيلات. ولا ننسى أن أجور أفراد الطاقم الجوي قد ارتفعت بدورها حتى أن بعض الشركات قد بدأت بالتخلي عن بعض أفراد الطاقم للحد من الأجور والرواتب، مع التركيز على الاحتفاظ بأفضل طاقم وأقل كلفة ممكنة. وهناك تفاوت في هذا الأمر بين دولة وأخرى. فمثلاً تختلف رواتب الطاقم في شركات الشرق الأوسط عن تلك التي تصرفها الشركات الغربية. إلا أن التفاصيل عن هذه الناحية غير متوفرة حالياً.

أما فيما يتعلق بشهادات الطاقم Licences، فهنا أيضاً لا يتوفر الكثير من التفاصيل. حيث أن التشريعات النازمة لذلك تختلف أيضاً من دولة لأخرى. فالتشريعات الأوروبية مثلاً منظمة إلا أنها مرنة. أما التشريعات الأمريكية فهي تعتمد على أساس الخطر، وهناك بعض المواقف التي يتطلب فيها من أفراد الطاقم الخضوع لطلب تجديد الرخصة أو الشهادة أثناء تعاطيهم بعض العقاقير مثل مضادات الكآبة Anti - depressants.

أما تأمين القبطان فهو هام جداً بسبب الأخطار التي تحيط به، خاصة إذا

#### تأمين القبطان مهم جداً بسبب الأخطار التي تميط به..

علمنا أن الطيار أو القبطان يمكنه حالياً أن يمارس عمله على رغم إصابته ببعض الأمراض حتى الخطيرة منها كما أن حوالي 60% من أفراد الطاقم يمكنهم

معاودة الطيران بعد إصابتهم بنوبة قلبية. أما القبطان، فقد يمنع من الطيران لأسباب صحية عارضة، فتشج عضلات الساعد قد تمنع القبطان من الطيران لفترة من الزمن. ولا ننسى أن أفراد الطاقم معرضون أكثر من غيرهم لخطر الحوادث بسبب طبيعة عملهم الدقيقة.

وبذلك، فإن تأمين خطر فقد الرخصة Loss of Licence في تأمين الطيران يوفر تغطية أساسية يتم تجديدها سنوياً وتحقق أرباحاً شهرية لا بأس بها، وقد تتسع هذه التغطية لتشمل العمال الذين يتابعون حركة الطائرات والطيارين المتدربين وبقية أفراد الطاقم وعمال الشحن والمهندسين إلى جانب الطيار الرئيس.

فإذا رغبت شركات الطيران العاملة في الشرق الأوسط الحصول على الطاقم الجيد المؤهل فعليها إذن أن تقدم أفضل العروض بما فيها التغطيات التأمينية الشاملة بالتأكيد. فالجانب المادي هام جداً.. الجانب الجيد المؤهل فعليها إذن أن تقدم أفضل العروض بما فيها التغطيات التأمينية الشاملة بالتأكيد. فالجانب المادي هام جداً والشركات التي تسير وفق هذا المبدأ ستحقق المردود الذي يفوق عادة ما تم دفعه من حيث السمعة الجيدة والأرباح المحققة.

### **الفرص والمخاطر (Opportunities and Dangers):**

يشتمل سوق الطيران، مثل بقية الفروع التأمينية، على الفرص والمخاطر وحجم المخاطر خارج سيطرة الصناعة لأنه يعتمد على أسعار النفط والإرهاب وهما خارج حدود السيطرة في الوقت الراهن.

### **التعويضات في أدنى مستوياتها وشروط الأمان والسلامة في ازدياد مستمر..**

ويشكل عام فإن الفرص واضحة حالياً، حيث أن التعويضات في أدنى مستوياتها وشروط الأمان والسلامة في ازدياد مستمر، والطيارون قادرون على الاستفادة من أكثر التغطيات. ورغم انخفاض الأسعار والأقساط الذي لا يمكن إنكاره. إلا أن الحالة العامة لسوق الطيران ما زالت تسير في المنحى الإيجابي. علماً بأن الاعتراف بهذا الوضع قبل خمس سنوات.. كان ضرباً من الجنون...

**المصدر:**

— Reinsurance – June 06  
Flying High  
By Jmark Jones

\* \* \*

## الطاقات الاستيعابية لإعادة تأمين الممتلكات

ترجمة وإعداد: سعد جواد علي

إن منح طاقات استيعابية إجمالية في إعادة التأمين إنما يعتمد على عدة عوامل منها الأخطار التي تتطلب أحجامها ساعات اكتتابية كبيرة وواسعة، وبالإمكان لمعدي التأمين منح مثل هذه الأغطية للأخطار التي تتصف بالتسعير الجيد وذات خطورة معتدلة، على أن تقوم الشركات المسندة بتقديم دراسة ويحث حول التراكم بالنسبة للأخطار الكارثية وإدارة الأخطار. ويرى معيدو التأمين اليوم أنه من الصعوبة بمكان إقناع شركات التأمين بحجوم الطاقات الاستيعابية المطلوبة نظراً للخسائر الجسيمة التي تكبدها معيدو التأمين والناشئة عن تأمين الممتلكات.

لهذا نلاحظ أن شركات التأمين قد واجهت صعوبات كبيرة في تجديد أعمالها في بداية العام الحالي أو تلك التي تجدد أعمالها في أول حزيران أو أول تموز.

وقد تحجم شركات إعادة التأمين في بعض الأحيان عن تقديم الغطاء المطلوب للشركات المسندة لاقتناعها بأن الدراسات التي قُدمت لها حول موضوع التراكم الكارثي وإدارة الخطر لا تتصف بالدقة والشفافية، وإنما هي فقط عبارة عن وثائق مكملة لمستندات التجديد. وعلى ضوء ذلك يصر معيدو التأمين على أن تُقدم لهم بيانات تفصيلية تتصف بالشفافية، ومن أهم العوامل التي تشجع معدي التأمين على منح تغطيات للأخطار الكارثية، تقديم صورة واضحة لتوزيع الأخطار في محافظ الشركات المسندة (Risk Profile)، إضافة إلى تحديد حجم التعرض الكارثي المتوقع.

إن ما يحتاجه معيد التأمين اليوم هو الإحساس بالثقة التامة بأن ما تعرضه

الشركة المسندة إنما هو بيانات دقيقة وواضحة وشاملة لكل النواحي التي تتطلبها الأخطار ذات الطبيعة الكارثية.

## **الثقة بما تعرضه الشركة المسندة أهم ما يحتاجه معيد التأمين..**

وما نشاهده اليوم في سوق إعادة التأمين يتجلى بوجود إرادة ملحة وقوية لدى معيدي التأمين من أجل إعادة بناء الطاقات الاستيعابية وتقديمها بالشكل الصحيح والمناسب استناداً إلى دقة البيانات المعروضة عليهم مع الأخذ بعين الاعتبار مصالحهم بعدم التعرض إلى خسائر فادحة كما حدث سابقاً نتيجة للتعويضات الكبيرة التي نشأت عن الكوارث الطبيعية في أنحاء مختلفة من العالم وخصوصاً في العامين الأخيرين.

وبناء على ذلك فقد اتخذ معيدو التأمين عدداً من الإجراءات بهذا الخصوص تشمل النواحي التالية:

- زيادة معدلات الاحتفاظ في الأخطار الكارثية بالنسبة للشركات المسندة لتصل إلى 50% من تلك الأخطار.
- تعديل حدود الأولويات في تغطيات زيادة الخسارة بشكل يرفع من مساهمة الشركة المسندة في التعويضات الناشئة عن الأخطار ذات الطبيعة الكارثية.
- تقديم طاقات استيعابية متناقصة القيمة خلال السنة، أي تبدأ بسقف معين أول العام ثم تنخفض بعد الشهر الثالث ويزداد الانخفاض بعد الشهر السادس لتصبح بحدود 50% عن حجمها في أول العام.
- تقديم تغطيات مباشرة على أساس اتفاق متبادل بين الشركة المسندة ومعيد التأمين من خلال بناء عقد تغطية واضح الشروط والمعالم وموافق عليه من قبل الطرفين.
- ضرورة إجراء تعديلات أسبوعية على أسعار وثائق تأمين الممتلكات.
- زيادة أسعار أغطية حماية زيادة الخسارة للشرائح العليا بالنسبة للأخطار ذات الطبيعة الكارثية (Top Layers) على ما يزيد عن 12.50% وقد تتراوح ما بين

17.50% و 25% بالنسبة للأغطية التي يتسع فيها المجال الجغرافي ليشمل مختلف أنحاء العالم (World - Wide).

- تحديد المجال الجغرافي ليقصر على مناطق معينة (Zone) بالنسبة للطاقات الاستيعابية التي تمنح في منتصف العام.

والحقيقة أن انخفاض حجوم الطاقات الاستيعابية التي يمنحها معيدو التأمين بالنسبة للأخطار الكارثية بدأ بالارتفاع يوماً بعد يوم، وذلك بسبب تراكم عدة عوامل

### **انخفاض حجوم الطاقات الاستيعابية التي يمنحها المعيدون تبدأ بالارتفاع..**

أدت إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء، وهذه العوامل ليست مردها فقط الضوابط التي تضعها شركات التصنيف العالمية، أو التبدلات التي طرأت على نماذج الأغطية

الكارثية، وإنما هي في الواقع بسبب إصرار المستثمرين للحصول على عوائد استثمارية أكبر - ذلك أن بعض الكوارث في العالم مثل إعصار كاترينا (Katrina) قد أدى إلى خسائر جسيمة واستهلاك جزء كبير من رأس المال لدى بعض شركات إعادة التأمين. لهذا فإن معيدي التأمين يسعون اليوم إلى وضع تقديرات خاصة بهم بالنسبة للخسائر القصوى المحتملة (PML) ولا يعتمدون على تقديرات الشركات المسندة نظراً لعدم ثقتهم في تلك التقديرات بشكل عام.

إن المؤشرات العلمية الحديثة للمتغيرات المناخية تؤكد ازدياد احتمال حدوث

### **ازدياد احتمال حدوث الأعاصير في العالم كافة..**

الأعاصير في كافة أنحاء العالم، وإن معيدي التأمين بدؤوا بأخذ هذه الدراسات على محمل الجد، وهم يشعرون بضرورة

توخي الحذر والحيطه في منح طاقات استيعابية كبيرة، وما نلمسه اليوم هو لجوء شركات إعادة التأمين إلى منح تغطيات للأخطار الكارثية على أساس مبلغ مقطوع (Flat Rate) بدلاً من تحديد سعر للتغطية يتم إجراء تسوية لاحقة له.

ومع اهتزاز الثقة لدى شركات التصنيف حول صلاحية أغطية إعادة التأمين الكارثية وكذلك في مقدرة معيدي التأمين على إدارة التراكم في الأخطار

الكارثية، فإن هذه الشركات قد وضعت خيارين أمام شركات إعادة التأمين على النحو التالي:

1 - الخيار الأول: تخفيض الطاقة الاستيعابية الممنوحة في الشرائح العليا ( Top Layers) بمعدل 40 إلى 50%.

2- الخيار الثاني: زيادة حجم رأس المال لمواجهة الحجم الكبيرة للطاقات الاستيعابية والتي قد تزيد حجم التعويضات (في حال حصولها) عما هو متوقع.

وقد أثار هذا الموضوع جدلاً واسعاً في أوساط معيدي التأمين حول أحقية تدخل شركات التصنيف بعمل إعادة التأمين. ففي حين يرى البعض أنه ليس من حق هذه الشركات إملاء شروطها على سوق إعادة التأمين، وأن ما تقوم به هذه الشركات هو تجاوز لواجباتها وتدخل غير مبرر في عمل الغير والبعض الآخر يرى غير ذلك.

ومن ناحية ثانية، نجد أنه منذ منتصف شهر آذار عام 2006 بدأنا نلاحظ وجود

مؤشرات حول الصعوبات التي يواجهها زبائن شركات التأمين في الحصول على وثائق تأمين الممتلكات التجارية والصناعية، مع العلم أنه قد طرأت زيادة كبيرة على تسعير مثل هذه الأخطار.

### **شركات التأمين تضطر لزيادة معدلات الاحتفاظ بالنسبة للأخطار الكارثية.**

وكذلك فإن شركات التأمين قد اضطرت إلى زيادة معدلات الاحتفاظ بالنسبة للأخطار الكارثية المقبولة بسبب تعذر الحصول على الطاقة الاستيعابية المطلوبة من سوق إعادة التأمين.

وبالعودة إلى بداية عام 2006 نجد بأن السمات الأساسية لتجديد أغطية الأخطار الكارثية كانت على النحو التالي:

1 - انخفاض حجم الطاقة الاستيعابية بالنسبة للشرائح العليا (Top Layers) في أغطية زيادة الخسارة مع زيادة كبيرة في تسعير هذه الأغطية.

2 - زيادة حدود الأولويات لأغطية زيادة الخسارة بالنسبة لشركات التأمين عما كانت عليه في العام السابق.

3 - انخفاض كبير في حجم الطاقة الاستيعابية المتعلقة بأخطار الفيضانات والهزات الأرضية بالنسبة لشركات إعادة التأمين.

4 - وضع حدود إجمالية سنوية لأخطار الطبيعة الكارثية لا يمكن تجاوزها مهما بلغت الخسائر.

5 - زيادة حدود الاستقطاع (Deductibles) بهدف تحويل جزء كبير من التعرض ليكون على عاتق المؤمن له.

ونظراً لكون عدد كبير من معيدي التأمين يحتفظون بالأخطار تلك ولا يلجؤون إلى أغطية حماية إعادة مكررة (Retrocession) بسبب عدم توفرها في بعض الأحيان

### **تشدد كبير لدى معيدي التأمين الأمريكيين بعد الأعاصير التي اجتاحت أمريكا..**

أو إذا توفرت فإن أسعارها عالية جداً، فإنهم يسعون اليوم إلى إحكام وضبط محافظتهم وخصوصاً فيما يتعلق بتأمين الممتلكات، ويلاحظ على سبيل المثال

وجود تشدد كبير لدى معيدي التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الخسائر الكبيرة التي تكبدها هؤلاء المعيدون على أثر الأعاصير التي ضربت البلاد وأنحاء مختلفة من العالم. فالموضوع هنا قد تجاوز الشروط التي يضعها عادة معيدو التأمين على الشركات المسندة والمتعلقة بوجود ضوابط لإدارة الأخطار، أو تقديم بيانات عن التراكمات الكارثية في محافظ شركات التأمين، بالرغم من قيام الشركات المسندة بتقديم دراسات وأبحاث دقيقة حول تلك المسائل.

لهذا نجد بأن التوجه العام اليوم لدى معيدي التأمين هو تقليص حجم مسؤولياتهم

### **توجه عام لدى معيدي التأمين لتقليص مسؤولياتهم..**

الإجمالية الكلية بمعدل 40% أو أكثر مع زيادة كبيرة في حجم الأسعار المطلوبة لأغطية الحماية الخاصة بالأخطار ذات

الطبيعة الكارثية، ويرون أنهم لو اتبعوا هذا الأسلوب في السابق لأمكن، على سبيل المثال، تخفيض معدل التعويضات والخسائر التي نجمت عن إعصار كاترينا (Katrina) بمعدل من 25 - 33%، وكذلك لو أن شركات التأمين اتخذت من جانبها



بعض الإجراءات كوضع ضوابط لقبول الأخطار وزيادة حدود الاستقطاع وتجنب الاكتتاب بأعمال شديدة الخطورة لكان بالإمكان تخفيض حجم الخسائر التي تم تكبدها.

وهناك عدد من التساؤلات تُطرح اليوم حول جدوى زيادة الأسعار بشكل عام في تأمين الممتلكات بالنسبة للمناطق التي هي أقل تعرضاً للكوارث الطبيعية. ويرى البعض بأنه لا بد من تحقيق نوع من الاستقرار في تسعير أخطار الممتلكات التي هي أقل تعرضاً للكوارث الطبيعية.

## **تساؤلات حول حدود زيادة الأسعار.**

ولكن الحقيقة أن ما نراه اليوم في السوق، وبعد الخسائر المتلاحقة التي منيت بها صناعة التأمين وإعادة التأمين، زيادة مطردة في حجم الأسعار بالنسبة لتأمين الممتلكات دون النظر إلى حجم التعرض المتوقع.

وفي النهاية، يمكن القول بأن معيدي التأمين يركزون حالياً تركيزاً كبيراً على الدراسات المتعلقة بالتراكمات الكارثية، ويضعون تصورات مستقبلية على ضوء الأحداث التي وقعت، وقد تؤدي هذه الدراسات مستقبلاً على تغيير في موقف معيدي التأمين من تلك الأخطار، وإلى

## **معيدي التأمين يركزون على الدراسات المتعلقة بالكوارث.**

وضع خيارات أمامهم قد تستبعد على سبيل المثال الأخطار طويلة الأجل. أما حالياً فإنه لا توجد مؤشرات لديهم لتغيير مواقفهم من التشدد في منح الساعات الاكتتابية التي يتطلبها سوق التأمين الحالية.

## **المراجع:**

— مجلة The Review عدد حزيران 2006.

يشكل الإحتيال في التأمين هذه الأيام مشكلة يصعب تطويقها، اعتماداً على حقيقة أنها جريمة يمكن ارتكابها من خلال طرق معقدة، أو التي وصلت إلى حد انتحال الهوية، وأن هذه الظاهرة المتنامية ترتكب بطرق ووسائل احتيالية جديدة كل يوم مما يشكل تحدياً مستمراً لصناعة التأمين.

وبالرغم من صعوبة تقدير حجم الاحتيال دولياً، إلا أن ما ينتج عنه من خسائر، يقدر بأكثر من 100/ بليون دولار سنوياً، مما يحتم ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة على الصعيد الدولي للحد من الآثار المدمرة لهذه الجريمة. ويمكن أن يقال أن مرتكبي الاحتيال في التأمين قد يكونون محتالين قناصين للفرص يقومون بزيادة مطالباتهم، وقد يكونون ضمن تجمعات إجرامية منظمة تعمل بالائتمراك مع شبكات إجرامية.

إن المعضلة الكبرى في المعركة ضد عمليات الاحتيال في التأمين هي أن هناك مفهوماً عاماً وهو أنه الاحتيال في التأمين ليس جريمة بل هو مجرد سرقة، إلا أنه يجب أن يكون المؤمن لهم وحملة البوالص على وعي بأن التكلفة المالية المباشرة، والناجئة عن دفع المطالبات الوهمية، يؤدي في نهاية الأمر إلى رفع الأقساط التأمينية. كما أن مواجهة الاحتيال تتطلب إجراءات كثيرة منها التدريب

(\*) مدير إدارة البحري والطيران في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين.

على مكافحة الاحتيال، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة كلفة التأمين. وهنا يبرز دور الجمعيات الدولية والهيئات المختصة في قيادة الحرب على هذه الظاهرة الخطرة، إضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه هيئات الإشراف على التأمين في مكافحة

الاحتيال ضمن نطاق إشرافها، حيث يتطلب ذلك التعميم على شركات التأمين والوسطاء تخصيص الموارد الكافية

### **دور مهم لهيئات الإشراف على التأمين في مكافحة الاحتيال..**

ووضع الإجراءات الفاعلة لمنع واكتشاف والتبليغ عن الاحتيال في التأمين.

إن الهدف الأساسي للمعركة ضد الاحتيال في التأمين هو رده والحيلولة دون حصوله، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة التوعية بجذبة وخطورة هذه الجريمة، فالجميع في النهاية سيتحملون العواقب وسيكونون مضطرين لدفع التعويضات التي تحصل من عمليات الاحتيال. وبالتالي يجب على هؤلاء المتضررين وضع سلسلة من الإجراءات

لمحاربة الاحتيال على التأمين من قبل هيئات الإشراف، وتوفير مصادر التحقق والمقاضاة. وتشجيع شركات التأمين لوضع

### **الهدف الأساسي للمعركة ضد الاحتيال في التأمين هو رده..**

استراتيجيات ضد الاحتيال، والقيام بحملات توعية لمنع التساهل في جرائم الاحتيال. ويساعد في ذلك إنشاء قاعدة بيانات بين أعضاء الجمعية الدولية لأجهزة مكافحة الاحتيال في التأمين لتزويد شركات التأمين وهيئات الإشراف بالمعلومات وآخر المستجدات حول الاحتيال في التأمين ليساعدهم حتماً في منع ومحاربة هذه الظاهرة وتنظيم برامج تدريبية حول كيفية اكتشاف ومعرفة عمليات الاحتيال في التأمين والذي يعتبر من الضرورة بمكان لمنع انتشار هذه الجريمة.

ومن الجدير بالذكر، أن الجمعية الدولية لأجهزة مكافحة الاحتيال في التأمين والتي تأسست عام 1987م، كمؤسسة دولية غير ربحية، تضم في عضويتها ممثلين عن هيئات الإشراف على التأمين والأجهزة الأمنية المختصة بمكافحة الاحتيال في الدول الأعضاء وشركات التأمين والدوائر الرسمية والمؤسسات التي تعنى بمكافحة الاحتيال بالإضافة إلى الأفراد والمؤسسات الذين لديهم اهتمام بمكافحة جرائم الاحتيال في التأمين.

بعد هذه المقدمة عن الاحتيال في التأمين وأخطاره والهيئات الدولية المعنية بهذا الموضوع، فإننا سنعرض فيما يلي دراسة شاملة حول هذه المشكلة وسيتناول البحث ما يلي:

■ مقدمة عامة.

■ خلفية الاحتيال في التأمين.

■ نماذج الجريمة.

■ الإجراءات الوقائية.

■ خاتمة.

تؤكد جميع الدراسات التي أجريت، حول موضوع الاحتيال في التأمين، على

**تكاليف** هذه الجرائم ستحمل بشكل  
**الاحتيال** وتآخر على أقساط التأمين. في حين  
**تحملا** يعتقد حملة الوثائق، وبسبب تقتهم  
**أمين.** شركات التأمين، أن هذه الشركات  
سترفض حتماً دفع أي تعويضات غير

قانونية ومشكوك بصحتها، وأن هذه الشركات ستقاوم حتماً أي شكل من أشكال  
الاحتيال. إلا أن التنافس المتزايد في أسواق التأمين وتأثير التشريعات التي تطبق  
على تأمين السيارات، على سبيل المثال، تشير إلى أن الأقساط المحصلة لهذا النوع  
من التأمين لم تعد كافية لدفع التعويضات المطلوبة. وبالتالي إذا لم تعتمد الجهات  
المسؤولة وبالتعاون مع شركات التأمين

**الوضع السائد يشجع على**  
**نمو هذه الظاهرة.** إلى اتخاذ إجراءات جديّة وحاسمة  
لمواجهة الاحتيال في التأمين، فإن  
الوضع السائد سيُشجع هذه الظاهرة على

التمادي والنمو مما سيترك آثاراً سيئة وقد تكون مدمرة على التأمين بشكل عام  
وعلى تأمين السيارات بشكل خاص.

إن شركة التأمين التي لا تتخذ أي إجراء لمكافحة ظاهرة الإحتيال، يمكن أن تتعرض إلى أضرار بسيطة في البدء نتيجة أنها لا تنفق أي شيء على تدريب كوادرها لمواجهة حالات الإحتيال، لكن في المدى الطويل سوف يكون الثمن الذي ستدفعه هذه الشركات باهظاً. لذلك يصبح من الضروري جداً، وفيما يتعلق خصوصاً بصناعة التأمين وإعادة التأمين، وضع برنامج

**مطلوب وضع برنامج عمل**

**مدرّوس يعالج الإحتيال..**

للإحتيال في هذه الصناعة ويضع الحلول الكفيلة بالتقليل ما أمكن من هذا الوباء على المدى المنظور وأيضاً محاولة القضاء عليه نهائياً على المدى البعيد.

ولعله من المفيد وضع تعريف للإحتيال يمكن أن يعتبر منطلقاً لمزيد من الإيضاح في هذه الدراسة:

«الإحتيال هو سلوك يقوم به حملة الوثائق، أو الأطراف الأخرى موضوع عقد التأمين، يهدف إلى الحصول على حمايات تأمينية وهمية، مقابل دفع أقساط أقل مما يجب، أو الحصول على تعويضات أعلى من المتوقع بموجب مطالبات كاذبة».

أما الأفراد أو الهيئات التي تتعاطى الإحتيال في التأمين فهم إما:

— تنظيمات إجرامية محترفة.

— تقنيون مهرة في التأمين.

— أناس عاديون.

ويكون الإحتيال أكثر ظهوراً في المجالات التالية:

— التأمين الصحي.

— تأمينات الحياة وخاصة ما يتعلق منها بتعويضات العمال.

— تأمينات المركبات.

### **خلفية الإحتيال في التأمين (Background to Insurance Fraud):**

إن الإحتيال في التأمين قد يظهر بأشكال متعددة منها الكبيرة والتي تستأثر باهتمام الناس، ومنها الصغيرة والمتفرقة، لكن الخسائر الناجمة عن الإحتيال قد

تكون كارثية، إلا أنها لا تحظى باهتمام الجميع، بل أولئك فقط المتأثرين بها مباشرة. لأن معظم حملة الوثائق يحملون تبعات عمليات الاحتيال لشركات التأمين المعنية بالأمر. والقضاء بدوره يمكن أن يحكم بالتعويضات المطلوبة، ويلقى بإثبات العكس على الأدلة والوثائق الدامغة التي يجب على شركات التأمين تقديمها أو أيضاً على المطالبين بالتعويضات.

أما فيما يتعلق بحملة الوثائق فإن البيئة الاجتماعية التي يعيشون بها لها أكبر الأثر على تغيير المفاهيم الأخلاقية والنظرة للسلوك السوي والموقف من السلوك غير السوي وتزايد الاتجاه نحو الاهتمام بالمصلحة الفردية. كذلك فإن الثقافة الاجتماعية عموماً تعزز التوجه إلى طلب المزيد من الضمان والأمانة والذي تقدمه بالتأكيد شركات التأمين وإعادة التأمين.

أما شركات التأمين فقد ساهمت بشكل غير مباشر بانتشار ظاهرة الاحتيال، وما

### **شركات التأمين ساهمت بشكل غير مباشر بانتشار الظاهرة..**

يؤخذ على هذه الشركات هو ترددها في اتخاذ الإجراءات المناسبة والرادعة بحق حملة الوثائق الذين يمارسون الاحتيال.

ولقد فقدت شركات التأمين السيطرة على هذه الظاهرة بسبب الإجراءات

المتساهلة التي تتخذها ومنها:

— عدم التقييم الدقيق للمقدرة المالية والحالة الاجتماعية للزبائن.

### **الإجراءات المتساهلة أفقدت شركات التأمين قدرتها على السيطرة..**

— عدم التعاون بين شركات التأمين من أجل جمع المعلومات حول الزبائن.  
— عند طلب التعويضات، تهمل الشركات

التحقيق ببعض الجوانب والتدقيق في الأسباب التي أدت إلى المطالبة وظروفها.

— عدم دراسة جميع الخسائر، حتى الصغيرة منها، وذلك فيما يتعلق بموضوع محدد ومكان محدد. وقد يكون من أسباب عدم جدية شركات التأمين في متابعة عمليات الاحتيال ومحاولة التصدي لها، هو الرغبة في التقليل من النفقات الإدارية المخصصة

لهذا الموضوع والتي يجب أن تتفق على مسوّي الخسائر. وهنا يتوجب عليهم أن يكونوا على خبرة ودراية بالتعامل مع جميع المطالبات مهما كان النوع التأميني العائدة له هذه المطالبات، إضافة لذلك يجب أن يوجد في كل شركة تأمين من لديه الإطلاع والخبرة لكشف أية عملية احتيال مهما صغرت.

ويجب أن لا يغيب عن الذهن أن بعض الموظفين من العاملين في التأمين، سواء من المراتب الدنيا أو حتى من هم في المراتب العليا، يعمد إلى ممارسة الاحتيال لسبب أو لآخر. وهذا من المشاكل التي تواجه شركات التأمين وحتى شركات إعادة التأمين أيضاً.

### نموذج الجريمة (The crime pattern):

هناك طرق عديدة للاحتيال تمكن شركات التأمين من الحصول على المال، إلا أن الوسائل المتبعة للوصول إلى هذه الغاية تأخذ أشكالاً مختلفة منها:

## طرق عديدة للاحتيال تمكّن شركات التأمين من الحصول على المال..

1 - التحضير لعمليات الاحتيال عند إصدار وثيقة التأمين من خلال ما يلي:

أ - المبالغة في تقدير مبلغ التأمين.

ب - تعدد أنواع التأمين للخطر الواحد.

ج - عدم تقديم المعلومات بشكل واضح.

2 - تغيير في شروط التأمين لدرجة تحويل الخسارة غير المؤمنة إلى مطالبة مشمولة بغطاء التأمين. وهذا يمكن أن يتحقق من خلال صياغة التأمين، حيث يضاف في ختامه أنه بعد حدوث الخسارة يمكن الاستعانة بموظف من شركة التأمين التي منحت الغطاء، والاستفادة من خبرته في صياغة وتقدير الأضرار.

3 - تزوير الوثائق التأمينية للحصول على تعويض بغير حق:

ويكون ذلك عن طريق أن يتقدم حامل وثيقة التأمين بمطالبة بتعويض لخسارة لم تحدث أصلاً. فعلى سبيل المثال، عندما يبيع مالك السيارة سيارته، ثم يبلغ شركة التأمين أنها سرقت.

## 4 - الخسارة التأمينية المتعمدة.

وتتم إما من قبل حمئة الوثائق، حيث يقوم حامل الوثيقة باجتياز الإشارة المرورية وافتعال حادث بسيارته عن عمد، أو تحدث الخسارة التأمينية بمساعدة طرف ثالث، حيث يكون حامل الوثيقة هو الفاعل الأساسي أو المخطط له، لكن التنفيذ يتم من قبل طرف ثالث آخر، يكون عادة مجرماً محترفاً في أعمال الاحتيال.

## 5 - الاحتيال في تسديد الخسائر:

وهذا يتم عادة من قبل المجرم المسبب لهذه الخسارة، لمنفعة خاصة به، ويظهر ذلك بشكل أكبر في فروع التأمين الرئيسية ومنها تأمين المركبات.

## 6 - الاحتيال على شركة التأمين:

هذا النوع ينتشر عادة في تأمين المسؤوليات في قسم السيارات. فعلى سبيل المثال، يظهر على شكل اصطدام مقصود أو مطالبة بتعويض أكبر من الواقع.

**إجراءات وقائية (Protective Measures):**

من إجراءات الوقاية من الاحتيال نورد ما يلي:

1 - التعاون الإيجابي والفعال بين جميع الأطراف. وهذا يشمل شركات التأمين المحلية والدولية، وهيئات الإشراف والمنظمات وجميع الهيئات التي لها علاقة بشكل أو بآخر بهذه المشكلة ألا وهي جريمة الاحتيال.

2 - التحقق مما يلي قبل أن تتم عملية الاحتيال في التأمين:

أ - أن مرتكبي الاحتيال هم من الأشخاص المهنيين نفسياً للقيام بهذه الأعمال بهدف زيادة ثرواتهم على حساب المؤمن لهم.

ب - ومن جهة ثانية فإن شركات التأمين عن قصد أو غير قصد قد توفر لهم المناخ الملائم للقيام بعمليات الاحتيال.

ومن هذا التحليل والفهم المبسط للعملية، يمكن صياغة استراتيجيات تحمل في طياتها بذور النجاح والوصول إلى الهدف المنشود.

3 - أما الاستعداد النفسي لحملة الوثائق للانخراط في عمليات الاحتيال فيتأثر بالعوامل التالية:



- الوضع الاجتماعي لحملة الوثائق.
- الخلفية العائلية.

- درجة التمييز بين الخطأ والصواب في ارتكاب هذه الأعمال.
- الاعتبارات الدينية أو الأخلاقية.

وبالتالي، فإن اتخاذ قرار ارتكاب أعمال الاحتيال أو الابتعاد عن ذلك، سوف يعتمد على الخطر الذي قد يتعرض له من تمارس عليه عمليات الاحتيال، قبل تمكنه من مواجهة المحتالين.

4 - وعلى المدى الطويل، فإن من مهام صناعة التأمين العمل على تطوير علاقتها بزبائنها بهدف رفع مستوى وعيهم والذي يقود إلى التصدي لعمليات الاحتيال التي تشغل بال العديد من الهيئات ومن ضمنها شركات التأمين أما على المدى القصير، فإنه من المؤكد أن شركات التأمين سوف لن تتمكن من التغلب على هذا الوباء ودحره.

5 - والأمر الذي يحمل بعض بوادر النجاح في المدى المنظور، هو محاولة شركات التأمين تحديد مجالات الاحتيال ومحاولة محاصرتها. أما القول بأن الفرص تخلق للصوص، فهو قول مطبق في التأمين أيضاً، وللتقليل من هذه الفرص إلى الحد الأدنى، يتوجب على أسواق التأمين بذل المزيد من الجهود، وأن يكون ذلك من أهدافها الرئيسية.

إن جميع الإجراءات المتخذة يجب أن تترافق مع حملة توعية جماهيرية واسعة، وبالتالي فإن كل نجاح في محاربة ظاهرة احتيال يجب أن يعمم بكل

### **يجب تعميم النجاحات في محاربة ظواهر الاحتيال..**

الوسائل، وخاصة وسائل الإعلام بكل فروعها.

### **الإكتتاب (UNDERWRITING):**

إن من أولى مهام المكتتب أن يدرس بعناية أية إمكانية لظهور احتيال على بوليصة التأمين التي يصدرها، وبالتالي فإن شروط هذه الوثيقة يجب أن تدرس

بعناية فائقة، خاصة أن هذا المحتال قد يعمل على إدخال بعض الشروط الغامضة التي تتيح له مستقبلاً ممارسة احتياله بطريقة أو بأخرى.

### **لا بد من دراسة الخطر بجوانبه المختلفة قبل إصدار الوثيقة التأمينية.**

لذلك فإن من الأمور الأساسية هي دراسة الخطر من كل جوانبه قبل إصدار الوثيقة التأمينية.

ولقد أثبتت الخبرة أن هناك عوامل

أخرى، وقد تكون ثانوية، لكن بالتأكيد لها دور في انتشار عمليات الاحتيال ومنها:  
- الضغوطات التي يسببها التنافس.

- الحاجة إلى سرعة وفعالية أكبر، وفي حال عدم توفرها يؤدي ذلك إلى الحد من دراسة الظروف المحيطة بالخطر ومن ضمنها مؤثرات الخطر المعنوي المتعلقة بشخص طالب التأمين والذي قد يزيد من احتمال تحقيق الخسارة نظراً للإهمال أو سوء الإدارة أو عدم الشعور بالمسؤولية.

- التزام وكلاء التأمين تجاه الزبائن والذي يشكل الفسحة الأكبر من واجبه في إيصال الحقائق لشركات التأمين.

- يضاف إلى ما سبق، دور الكوادر التأمينية، وخاصة غير المدربة بشكل كاف، بحيث يجدون أنفسهم غير قادرين لتقديم الدراسة الفنية المعمّقة عن الخطر.

### **تقييم الخطر (RISK ASSESMENT):**

تقييم الخطر تعريفاً هو «تقدير حجم الأضرار، أو الخسارة التي ربما يتسبب في وقوعها خطر مؤمن ضده»<sup>(\*)</sup>. وبالتالي فإن عقد التأمين هو عقد يستند إلى مبدأ حسن النية، وفي حال الإبلاغ عن تعويض غير صحيح فإن ذلك يدرج تحت

عنوان الاحتيال، مما يشير إلى أنه وقع بسبب وجود أحد العاملين التاليين:

(\*) معجم المصطلحات الفنية - تيسير التريكي - طبعة 1985. ص 313.

— عدم الوضوح في عقد التأمين.

— سوء الفهم.

لذلك، وعند دراسة التعويض الذي يعتقد أن أحد العاملين المذكورين أعلاه قد أثر

عليه، فإن من سيقوم بهذه الدراسة يجب

عليه إعطاء المزيد من الانتباه لتسلسل

الأحداث من أجل اكتشاف الحقائق

### **يجب الانتباه لتسلسل الأحداث لاكتشاف الحقائق..**

والأسباب والتي قد تكون غامضة للوهلة الأولى.

ويمكن لشركات التأمين أن تتجنب إصدار الوثائق التي يعتقد أن الزبون لم يقدم المعلومات اللازمة من أجل تقييم الخطر بشكل صحيح، بل على هذه الشركات أن تكون مستعدة لمقاضاة المسؤول في حال أصدرت هذه الوثائق وثبت أن الزبون أو وكيله قد مارس أي نوع من أنواع الاحتيال. وبالطبع يقع على عاتق المؤمن إثبات الغش والاحتيال وإخفاء الوثائق أو المعلومات الصحيحة عن الخطر.

### **صياغة البوليصة (Policy Design):**

عند صياغة وثيقة التأمين، وتحت بند الاستثناءات أو الشروط والتي تحدد مدى التغطية التأمينية الممنوحة، يحاول المكتب التقليل ما أمكن من العوامل التي تسمح بظهور مؤثرات الخطر المعنوي Moral Hazards.

إن وثيقة التأمين الأكثر دقة هي

تلك التي تحد من إمكانيات الاحتيال،

والتي يجب أن تتضمن وصفاً واضحاً

ودقيقاً للغطاء والاستثناءات الملحقة به،

### **وثيقة التأمين الأكثر دقة هي التي تحد من إمكانيات الاحتيال..**

ويتم ذلك مع الانتباه إلى ما يلي:

— عدم ترك أي ثغرة لنفاذ أية عملية احتيال.

— عدم تمكين حملة الوثائق من الحصول على انطباع أن شركة التأمين قد خدعتهم

وذلك عند حدوث أي تعويض وأنه يجب عليهم أن يغتنموا الفرص القادمة لاسترداد

أموالهم التي فقدت بسبب صياغات خاطئة لوثائق التأمين.

**التعويض (The Claim):**

عندما تقرر شركة التأمين أن تتصدى للاحتيال وتشن حرباً ضده، فإن أفضل الطرق لكسب المعركة هي اكتشاف الاحتيال عندما يطلب سداد تعويض ما. ولذلك فإن من مصلحة الشخص الموكل إليه دراسة التعويض المطلوب أن يفرز الحالات المشكوك بصحتها ويضعها لدراسة معمقة. ونجاح هذه المهمة أو فشلها إنما يتعلق بمدى المقدرة الفنية التي يتمتع بها هذا الشخص، وأيضاً بمدى التدريب الذي أخضعت له جميع كوادر شركة التأمين بهدف مساعدتهم على تطوير قدراتهم ومن بينها خلق الحس الشخصي لكشف عمليات الاحتيال، بنفس المستوى الذي يتمتع به رجال المباحث.

### **أفضل الطرق لكسب المعركة هي اكتشاف الاحتيال..**

ومما يساعد على نجاح هذا العمل هو دراسة حالات وظواهر الاحتيال التي وقعت في أي مكان من العالم وفي جميع فروع التأمين. ويعتمد ذلك بشكل كبير على المعلومات والبيانات المتوفرة لكل حالة احتيال على حدة، ومراحلها وكيفية مواجهتها والدروس المستفادة من التصدي لهذا الوباء. وفي هذا المجال نشير لعاملين هامين:

- رد الفعل السريع من قبل شركة التأمين، حيث أن معظم حالات الاحتيال لا يحضر لها بشكل جيد، وهذا ما يجعل من الضروري أن تعمل شركات التأمين بدون أي تأخير للتصدي للاحتيال وأن تسجل جميع المعلومات التي تتعلق بكل حالة في سجل خاص.
- الدراسة الدقيقة للخسارة وأسبابها، والتي إن أجريت بشكل علمي، يمكن أن تحول دون نجاح المحتالين المحترفين في تحقيق أهدافهم والذين يعلمون هذه الحقيقة. وحتى في حالة الخسائر الصغيرة فإن التدقيق في الحادث وأسبابه يمكن أن يؤدي إلى أفضل النتائج. ومن المؤكد أن كل تدقيق للخسائر له تأثير مهم في تقليل مبلغ التعويض.

وحيث أن حملة الوثائق والشهود يجب أن يخضعوا للتحقيقات المطلقة، فإن الصور التي تؤخذ بواسطة كاميرات في مكان حدوث عملية الاحتيال، يمكن أن تعتبر إثبات رئيسي

في كل قضية، وبالتالي فإن هناك فرصة حقيقية لتقليل الخسائر التي يسببها الاحتيال على وثائق التأمين، فقد يتمكن المحللون للخسارة من الإمساك بخيوط اللعبة وكشف عملية الاحتيال وبالتالي توفير مبالغ كبيرة كانت شركات التأمين ستدفعها للزبائن.

## في كل المالات هناك فرصة حقيقية لتقليل الخسائر.

### دور المختصين في سداد التعويضات (Specialist Claims Settlement):

من المتوقع أن يكون لدى شركات التأمين كادر من الفنيين والاختصاصيين المهرة باستطاعتهم كشف كل حالة مشكوك بصحتها خاصة فيما يتعلق بالمطالبات غير الصحيحة وأي عمل آخر يقوم به هؤلاء، مثل الحصول على البراهين والقرائن فإنه سيضيف مزيداً من الدعم للوصول إلى الحقيقة. لأن من طبيعة الاحتيال في التأمين أن يحاول التعتميم على أية حادثة، وأن تساق الأكاذيب والإشاعات المدروسة والتي على حد زعم المحتالين ستبقي عملهم طي الكتمان، وأن أحداً لن يستطيع كشف ما قاموا به.

## من طبيعة الاحتيال محاولة التعتميم على الحوادث.

إن من توكل إليه مهمة الكشف عن عمليات الاحتيال، يجب أن يكون مدرباً بشكل جيد كي يستطيع الحصول على ثقة زبائنه من حملة الوثائق، وبالتالي عند التأكد من أن المطالبة صحيحة، يساعد هذا الشخص في سدادها بأسرع وقت ممكن.

ما ذكر سابقاً حول هذه النقطة، ألا وهي دور المختصين في الكشف عن

الاحتيال، يجعل من المهم للغاية أن يكون في كل شركة تأمين قسم أو إدارة تختص بالمتابعة والتدقيق لكل المطالبات المشكوك بصحتها. والكوادر التي تعمل في مثل هذه الأقسام، يجب أن تكون

## على كل شركة تأمين إحداث قسم لمتابعة المطالبات المشكوك بصحتها.

مدربة على التحري الدقيق عن الأعمال الجرمية وعن المجرمين الذين امتهنوا الاحتيال في وثائق التأمين ويجب على الكوادر هذه أن تركز اهتمامها على متابعة كل موضوع تأميني يُشك بأن وراءه عملية احتيال ومن أي نوع كانت.

وحتى يقوم هذا القسم بدوره على أكمل وجه، يتوجب على شركات التأمين توفير الوسائل المساعدة لعمل هؤلاء المختصين ومن ضمنها: مخصصات مالية كافية، امتلاك تقنيات علمية حديثة تشمل وسائل الاتصال ومعلومات بيانية تتعلق بعملهم، وعلاقات جيدة مع سلطات مكافحة الجريمة في البلد الذي تقع الجريمة على أرضيه.

إن من أهم وسائل مكافحة الاحتيال في التأمين هي تبادل المعلومات بين جميع المعنيين وعلى نطاق دولي، على أن تشمل هذه المعلومات بيانات مفصلة عن جميع المطالبات سواء منها ما ثبت فيها الاحتيال أو تلك المشكوك بأمرها.

وبمساعدة هذه البيانات سوف يكون من الممكن، وفي وقت قصير، التعرف

على حالات الاحتيال الكبيرة أو الصغيرة التي تعرضت لها صناعة التأمين في تاريخها، ولحسن الحظ فإن هذا الإجراء قد بدأ العمل به فعلياً في العديد من الدول.

وكما أسلفنا سابقاً فإن الجمعية الدولية لأجهزة مكافحة الاحتيال في التأمين تساعد كثيراً في هذا المجال. وكذلك الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين التي تعمل على تكثيف الجهود والتعاون في مجالات التدريب لكبح جماح الفساد والاحتيال في التأمين والسيطرة على هذه الظاهرة الخطيرة محلياً وعالمياً.

### المراجع:

- محاضرة للسيد خالد أبو نحل - شركة ترست للتأمين أقيمت في المؤتمر السنوي للجمعية الدولية لأجهزة مكافحة الاحتيال والذي عقد في عمان في الفترة ما بين 20 - 22 / 6 / 2006. (بتصرف).
- جريدة الدستور الأردنية العدد الصادر يوم 21 حزيران 2006. في عرضها لفعاليات المؤتمر وكلمة الدكتور باسل الهنداوي المدير العام لهيئة التأمين في الأردن.

\* \* \*

الأسس والمعايير التي تعتمد عليها شركات  
التصنيف العالمية في تصنيف شركات التأمين

إعداد: سعد جواد علي

1 - معدلات التصنيف التي تعتمد عليها شركة (Standard & Poor's):



AAA	- شركة قوية بشكل ممتاز
AA	- شركة قوية جداً
A	- شركة قوية
BBB	- شركة جيدة
BB	- شركة مقبولة
B	- شركة ضعيفة
CCC	- شركة ضعيفة جداً
CC	- شركة ضعيفة بشكل كبير
D	- شركة فاشلة

وفي بعض الحالات تتم إضافة إشارة (+) أو إشارة (-) حيث تشير إشارة (+) إلى وجود إمكانية للتطور والحصول على تصنيف أعلى مستقبلاً بينما إشارة (-) تشير إلى احتمال التراجع عن التصنيف الذي حصلت عليه.

أما الأسس والمعايير التي تتم دراستها وتقييمها فهي كالآتي:

أ - فيما يتعلق بالبلد الذي تنتمي له الشركة طالبة التصنيف:

(1) بحث الأخطار الاقتصادية والصناعية في ذلك البلد:

إن الهدف من دراسة وتحديد الأخطار الصناعية والاقتصادية هو فهم حقيقة السوق الذي تعمل به تلك الشركة، حيث نتناول تلك الدراسة تحليلاً تاريخياً لمستويات الأداء من أجل معرفة ظروف العمل المتاحة بشكل عام وتأثير ذلك على شركات التأمين العاملة في السوق. وبناء عليه يتم وضع تصورات معينة حول توجهات الأداء في المستقبل ومدى تأثير ذلك على خلق أو تطوير مناخ مناسب لأداء شركات التأمين.

### **فهم حقيقة السوق يتطلب دراسة الأخطار..**

كما تتم دراسة أخطار أخرى لها علاقة بشركات التأمين كدراسة واقع المنافسة والقدرة الشرائية، والمنتجات التأمينية المتاحة، والقوانين والأنظمة التي تحكم عمل شركات التأمين، ومدى فاعلية تلك الأنظمة، وكذلك دراسة معدلات النمو في ذلك البلد وقياس معدلات الأرباح لشركات التأمين في السوق والضمانات المتاحة لحملة وثائق التأمين. على أن يتم إجراء مقارنة بين معدلات الربح في قطاع التأمين مع حجم الأرباح في الصناعات الأخرى.

لذا فإن الحصول على كافة هذه المعلومات يتطلب جواً من التعاون يتيح الاتصال بالجهات الرسمية في الدولة للحصول على بيانات وإحصائيات حول معدلات النمو والواقع الاقتصادي وأرباح المؤسسات الصناعية الأخرى.

### **.. والحصول على المعلومات يتطلب التعاون..**

(2) نظام التحويل للعملة الصعبة والنظام المصرفي في البلد الذي تنتمي إليه الشركة:

وتتم هنا دراسة إمكانيات هذا البلد والمتعلقة بتنفيذ الالتزامات المالية وتحويل المبالغ المستحقة بالعملة الصعبة، ووجود نظام مصرفي متطور ومرن.



الأسس والمعايير التي تعتمدهما شركات التصنيف العالمية في تصنيف شركات التأمين ..... 91 - الرائد العربي

وكذلك الاطلاع على واقع الدولة والأخطار المحدقة بها سواء كانت خارجية (عدو خارجي) أو داخلية، كاحتمال حدوث حرب أهلية أو عدم وجود استقرار سياسي أو اضطرابات... الخ.

وفيما إذا كانت هنالك ديون عليها لصالح البنك الدولي وما هو حجم هذا الدين، ومقدرة الدولة على وفائها له، وهل هنالك عقوبات دولية عليها أم لا؟

ومن ناحية ثانية تتم دراسة القرارات التي اتخذتها الجهات المسؤولة في الدولة بهدف خلق مناخ عمل مناسب في جميع الميادين، وهل هنالك ضمانات خارجية لتلك الدولة، بمعنى هل يوجد دعم خارجي لها؟ وما هو حجم الموجودات العائدة لتلك الدولة والموجودة في الخارج، وهل يوجد عجز في ميزانية الدولة.. الخ.

كما تتم دراسة الأخطار الاقتصادية وانعكاساتها على المصارف وشركات التأمين، ومعدلات التضخم، ودراسة الأحداث المتوقعة والتوجهات غير المتوقعة في أداء الحكومة والإطلاع على التحولات الاقتصادية والشروط الأساسية لتنفيذ الأعمال فيها.

### 3) تحديد مصادر المعلومات:

يتم الحصول على المعلومات الخاصة بالبلد عن طريق الجهات الرسمية المسؤولة فيه، أما فيما يتعلق بشركات التأمين، فيتم الحصول على المعلومات من إدارة شركة التأمين والمدراء التنفيذيين والعاملين بها، ولشركة التصنيف الحق في الحصول على تلك المعلومات من جهات أخرى، على سبيل المثال، حملة الأسهم، حملة الوثائق الشركات المماثلة، السماسرة الذين تتعامل معهم هذه الشركة، الشركات المسندة (بالنسبة لإعادة التأمين) معيدو التأمين - الجهات المشرفة على قطاع التأمين في ذلك البلد، مدققو الحسابات.

وتركز شركات التصنيف في عملها على حجم رأس المال ومعدلات الأرباح والبحوث الاستراتيجية المتوفرة والبيانات المالية والإحصائية وأغطية الحماية

المنتقاة لحماية محافظ الشركة ونوعية الاستثمارات وواقع المنافسة ودراسة الأخطار وواقع الكادر الوظيفي، والسياسة المتبعة في التسويق والتدريب والتأهيل ووجود خطة تطوير لمدة 3 سنوات مقبلة، هذا وسوف نتناول كافة هذه البنود بالتفصيل على النحو الآتي:

ب - الأسس والمعايير الخاصة بشركات التأمين:

(1) - دراسة الخطط الاستراتيجية التي تضعها إدارة الشركة:

إن أية خطة استراتيجية تضعها إدارة الشركة يجب أن تحمل أجوبة لثلاثة أسئلة رئيسية وهي:

1 - ما هي المنتجات التأمينية التي سوف تقوم بعرضها في السوق؟

2 - من هم الأشخاص أو الجهات الذين تقدم لهم هذه المنتجات؟

3 - كيف يمكن الدخول إلى السوق والنجاح في بيع المنتجات؟

**يجب على الشركة التي  
تسعى لزيادة المردود  
وضع الخطط الواضحة..**

إن وضع خطة استراتيجية دقيقة وموضوعية تعتبر عاملاً أساسياً ومؤشراً لقدرة الشركة مالياً وفنياً على تحقيق أفضل مردود في المستقبل.

**تهتم شركات التصنيف  
بالخطط الموضوعة وحجم  
التنفيذ لسنوات قادمة..**

إن أية شركة تسعى لتحقيق الريادة يجب أن تعتمد في برنامج عملها على خطط معينة مرسومة بوضوح وموضوعية، أما الوضوح فيعني تحديد الأهداف التي تسعى الشركة على

تحقيقها في المستقبل، على أن تكون هذه الخطط مرنة وقابلة للتعديل في أي وقت بهدف تحقيق أفضل أداء في المستقبل، والموضوعية تهدف إلى تحديد إمكانات الشركة والطاقت المتاحة لديها والخبرات المتوفرة ورؤيتها القريبة والبعيدة، وإن يتم

تحديد زيادة الأقساط ومعرفة ما يقابلها من زيادة في حجم الأرباح، وإن نتحقق مصالح حملة الأسهم ومصالح حملة الوثائق، ويجب أن تشير تلك الدراسة إلى نقاط الضعف والقوة، وإلى واقع الشركة في السوق ومدى التزامها بتنفيذ الخطط التي وضعت سابقاً، ومدى نجاحها في تنفيذ تلك الخطط، وخبرة الإدارة في الأداء بما يتعلق بكافة الأنشطة التي تزاولها تلك الشركة، لهذا فإن شركات التصنيف سوف تطلع على البحوث والدراسات الاستراتيجية التي وضعتها الشركة وحجم التنفيذ، إضافة إلى البحوث المتعلقة بنصيرات الإدارة لمدى ثلاث سنوات مقبلة.

## 2 - تحديد الطاقات البشرية والخيرات المتاحة في الشركة:

يجب أن تتوفر لدى الشركة السيرة الذاتية باللغة الانكليزية لكافة العاملين من مدراء وفنيين وماليين وإداريين، وذلك بهدف الإطلاع على الخبرات المتاحة لدى الشركة وأن تشمل السيرة الذاتية الشهادات العلمية والخبرات والدورات التدريبية التي اتبعها العاملون في الشركة على مدار فترة خدمتهم فيها أو ما قبلها، وتتم مطابقة الاختصاص مع الفرع بالنسبة لكل عامل في الشركة، ويشترط إتقان اللغة الانكليزية حيث سيتم إجراء مقابلات مع عينات عشوائية من الموظفين للاستماع إليهم والتأكد من وجود الخبرة اللازمة لديهم.

### **الإطلاع على الخبرات المتاحة يتطلب وجود سير ذاتية للعاملين..**

ومن ناحية ثانية، يتم التأكد من موضوع توفر فريق عمل مستقر Stability of team حيث يتم الإطلاع على عدد الموظفين الذين تم تعيينهم خلال الخمسة سنوات الأخيرة وعدد المستقبلين خلال نفس الفترة مع أسباب الاستقالة لكل منهم. وفيما إذا كان هناك فريق عمل منسق ثان (Successors) يتم إعداده وتهيؤته لملء أي فراغ في الاختصاص قد يحدث مستقبلاً.

وتتم دراسة الهيكل التنظيمي المعتمد في الشركة ومدى فاعليته ومطابقته لحجم وإمكانات الشركة وبما يحقق أفضل خدمة للزبون في شركات التأمين أو بالنسبة للشركات المسندة في إعادة التأمين أو غير ذلك.

كذلك يتم الإطلاع على نظام العاملين فيها وما يشمله من رواتب ومكافآت

**التصنيف يتطلب دراسة الهيكل التنظيمي للشركة ونظام العاملين..**

وتعويضات ومنح وأية ميزات أخرى تتسجم مع واقع البلد الاقتصادي والاجتماعي حيث تتم مقارنته مع شركات مثيلة وذلك بهدف الاطمئنان بأن كافة حقوق العاملين محفوظة وهي ضمن الإمكانيات المتاحة في البلد وتتسجم في حدودها وحجمها مع مثيلاتها في الشركات الأخرى.

التقييم الخاص بالنسبة للفقرة (1-2):

- |                       |                  |
|-----------------------|------------------|
| - Positive            | ■ إيجابي         |
| - Marginally Positive | ■ إيجابي لحد ما  |
| - Marginally Negative | ■ سلبي إلى حد ما |
| - Negative            | ■ سلبي           |

### 3 - إدارة الأخطار (Risk Management):

تقوم شركات التصنيف بالإطلاع على الدراسات المعدة من قبل شركات التأمين بخصوص بعض الأخطار ذات الطبيعة غير العادية ومدى نجاح هذه الدراسة في تقديم الشرح الوافي لكل خطر من الأخطار الكبيرة المكتتب بها، أما لماذا التأكيد على وجود مثل هذه الدراسات؟ حتى لا تكون الأرباح المحققة ضعيفة نسبياً، أو وجود انخفاض في أسعار الأسهم العائدة لهذه الشركة أو تلك.

ولهذا فإن الدراسة الجيدة للأخطار يجب أن تشمل تحديداً لنعوية الأخطار

**الدراسة الجيدة للأخطار يجب أن تشمل نوعيتها ومراقبتها والأبحاث المتعلقة بها..**

الهامة ومراقبتها وتطوير الأبحاث المتعلقة بها، وتحديد حدود القبول لكل منها وكذلك حجم الاحتفاظ وحجم رأس المال المخصص لدعم الأخطار المحتفظ بها، وهذا يعكس

الأسس المعتمدة في صنع القرار، والمنتج التأميني المتاح لهذه الأخطار، وأسعار التأمين المطبقة وبرامج إعادة التأمين المتاحة لها وأغطية الحماية المتوفرة والفرص الاستثمارية التي تم انتقاؤها.

إن إجراء أي بحوث أو دراسات، حول أخطار معينة، يتطلب معرفة خاصة بتلك الأخطار ووعياً لمستويات الخطورة في كل منها، لهذا فإن إعداد مثل هذه الدراسات يتطلب وجود كادر وظيفي ذي مؤهلات عالية وخبرة واختصاص في كل خطر من الأخطار، وأن يتم عرض هذه الدراسات على مجلس إدارة الشركة للإطلاع عليها وإعطاء التوجيهات اللازمة حولها.

### **إعداد الدراسات يتطلب كسباً موهباً..**

وبالنهاية فإن شركات التصنيف تؤكد على الآتي:

- 1 - المقدرة على تحديد تلك الأخطار Risk identification
- 2 - المقدرة على مراقبة تلك الأخطار Risk monitoring
- 3 - حدود الاحتفاظ من تلك الأخطار Limit of Retained Risk
- 4 - التأكيد على الالتزام بتلك الحدود Enforcement of limits

كما ينبغي توفر دراسات وأبحاث أخرى كذلك التي تتعلق بالأخطار ذات الطبيعة الكارثية Extreme Risk Management، كذلك التي تتعلق بالإرهاب والكوارث الطبيعية، والأوبئة والكوارث التي من صنع الإنسان، وفشل أنظمة الحاسب الآلي، وتدهور أسواق الأسهم، والأزمات المصرفية، والأزمات المتعلقة بتوفر السيولة، ومعدلات التضخم العالية وانخفاض أسعار الفائدة المصرفية، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وانخفاض أسعار التحويل بالنسبة للعملة المحلية أمام العملات الصعبة.

هذا وتقوم شركات التصنيف بالإطلاع على التوقعات التي تضعها الإدارة حول هذه الأخطار ورؤيتها لها،

### **شركات التصنيف تهتم بتوقعات الإدارة وطرق معالجتها..**

والطرق التي تتبناها في إدارتها ومعالجتها، على أن تشمل هذه الأبحاث أمثلة لأحداث وقعت فعلاً وكيف أمكن مواجهتها وما هي الحلول التي وضعت لمعالجتها.

ويتم تقييم هذه البحوث على النحو التالي:

- |             |         |
|-------------|---------|
| - Excellent | ■ ممتاز |
| - Strong    | ■ قوية  |
| - Adequate  | ■ كافية |
| - Weak      | ■ ضعيفة |

#### 4- رأس المال وتطوره على مدى سنوات:

تقوم شركات التصنيف بدراسة رأس المال لمعرفة مدى كفايته، ومقدار الزيادة

#### **دراسة رأس المال وزيادته عامل مهم للتصنيف..**

التي طرأت عليه خلال سنوات عمل الشركة، إذ من المفترض أن تكون هنالك دراسة خاصة ومراجعة لحجم ومقدار

رأس المال كل 5 سنوات تقريباً، وهذا يعتمد على حجم الأرباح السنوية التي تحققها الشركة إضافة إلى الاحتياطات المتاحة لديها. إن الزيادات التي تطرأ على رأس المال دليل على سلامة الأداء لتلك الشركة والأمر يمثل ضماناً أكيداً بالنسبة للمتعاملين معها، إن دراسة كفاية رأس المال يتطلب بحثاً في حجم الأخطار المقبولة والطاقت الاستيعابية المتاحة والنتائج الفنية والمالية ومعدلات الأرباح السنوية وأغطية إعادة التأمين المتوفر لحماية المحافظ.. الخ.

لهذا فإن المعادلة التي يتم وضعها هي:

Available Capital

رأس المال المتاح

Required Capital

رأس المال المطلوب

أما تقييم كفاية رأس المال بالنسبة لالتزامات الشركة فيصنف كالاتي:

Above 175 % AAA	■ قوي بشكل كبير
150 – 175 % AA	■ قوي جداً
125 – 150 % A	■ قوي
100 – 125 % BBB	■ جيد
Below 100 % BB	■ ضعيف

#### 5 - التسهيلات المالية المتاحة والبيانات المالية التفصيلية:

نبدأ أولاً بتعريف التسهيلات المالية:

وتعني مقارنة بين الحاجة المستقبلية المحتملة لتوفر رأسمال إضافي وسيولة نقدية ووجود مصادر ممكنة لتوفير رأس المال المطلوب مع السيولة.

إن الحاجة إلى رأسمال إضافي قد يأتي نتيجة:

- التوسع في أعمال الشركة.
- قبول أخطار جديدة.
- استهلاك جزء من رأس المال الحالي لأسباب معينة.
- تعرض الشركة إلى خسائر بسبب عدم كفاية أغطية الحماية لمحافظها.
- توظيف جزء من رأس المال في استثمارات محددة كمحاولة لتعويض عجز معين.

أما المصادر الممكنة لتوفير رأسمال إضافي:

- توفر قاعدة رأسمال قوي.
- تحويل الفائض في الأرباح إلى رأس المال.
- ازدياد أسعار الأسهم في أسواق المال.

- وجود ديون تابعة للشركة يمكن استيفاؤها.
  - إعادة التأمين.
  - تخفيض معدل الخصم الممنوح لحملة الوثائق.
  - مصادر تمويل من قبل الجهات المالكة للشركة.
- ويتم التأكد من موضوع القدرات المالية المتاحة لمواجهة التزامات الشركة تجاه المسدين للأخطار، مع عدم وجود أية ضوابط تحكم آلية تنفيذ الالتزامات المالية.

كما ينبغي توفر بيانات مالية تفصيلية وباللغة الانكليزية أو بأكثر من لغة منها اللغة الانكليزية.

#### 6 - الاستثمارات:

إن دراسة استثمارات الشركة تتطلب الآتي:

- تحديد الموقع الاستثماري (النقدية في البنك - الأسهم - السندات - العقارات - استثمارات أخرى).
- تحديد مركز النشاط الاستثماري (في أي موقع من المواقع).
- الأخطار المحتملة في السوق (دراسة الاستثمارات غير الناجحة والتي أدت إلى استهلاك جزء من رأس المال في بعض الحالات، دراسة أخطار تذبذب أسعار الفائدة بالنسبة للودائع المصرفية، خطر المديونية - أخطار انخفاض أسعار العقارات في السوق - انخفاض سعر التحويل للعملة المحلية - الاستثمارات خارج نطاق الاختصاص - الاستثمارات غير الشرعية وغير القانونية).
- أخطار الإنتمان: (محافظ الأسهم والسندات - الاستردادات من أغطية إعادة التأمين - حقوق حملة الوثائق، مشاكل القروض).



— تحديد وتقييم أصول وخصوم الشركة.

— تحديد العائد الاستثماري لكل نوع من أنواع الاستثمار نسبةً إلى رأس المال المستثمر.

#### 7 - توفر السيولة النقدية (Liquidity):

ويشمل هذا البند دراسة كل من مقدار السيولة النقدية لدى الشركة ومصادر السيولة النقدية المتوفرة في الخارج.

إن تحقق وجود سيولة نقدية يعتبر عنصراً هاماً في أداء الشركة، ذلك أنها

تقوم بتسديد كافة الالتزامات المترتبة عليها بسرعة كبيرة، كما أنها قد تحقق فائدة للشركة من خلال الفرص المتاحة

**وجود سيولة نقدية عامل مهم في أداء الشركة..**

في السوق بهدف تحقيق نشاط معين استثماري أو غيره بما يعود بالفائدة عليها، وعادة، فإن نقص السيولة قد يؤدي إلى فشل تلك الشركة.

#### 8 - أغطية إعادة التأمين المنتقاة لحماية محافظ الشركة:

تتم دراسة أغطية إعادة التأمين ومدى ملاءمتها لمحافظ تلك الشركة، والنتائج التي حققتها على مدى 3 - 5 سنوات وأغطية الحماية لحماية احتفاظ

الشركة من الأخطار المقبولة، والشروط الفنية لتلك الاتفاقيات ومقارنتها مع الشروط الأصلية، ويجب أن تتوفر

**لا بد من دراسات وإحصائيات لعمل كل الفروع التأمينية..**

دراسات إحصائية ونتائج فنية لكل فرع من الفروع التأمينية ولمدة من 3 - 5 سنوات، وينبغي أن تكون هذه الدراسات تفصيلية وتشمل كافة الأسس الفنية حيث تظهر نتائج الفروع بشكل واضح، مع توفر ميزانيات عن الشركة لفترة من 3 - 5 سنوات وباللغة الانكليزية أو بأكثر من لغة منها اللغة الانكليزية.

وتشمل الدراسة كذلك البنود التالية:

- حجم الأقساط الإجمالي المكتتب به وحجم الأقساط لكل فرع من الفروع التأمينية ونسبته إلى الإجمالي، وتطور حجم الأقساط ومعدلاتها خلال الخمس سنوات الأخيرة، ودراسة أسباب الزيادة أو النقصان.
- دراسة توزيع الأخطار في المحافظ Risk Profile.
- دراسة معدلات الاحتفاظ في كل فرع من الفروع التأمينية وتطوره على مدار 5 سنوات.
- دراسة طبيعة الإسناد (اتفاقي - اختياري - زيادة خسارة).
- دراسة حجم الأقساط الواردة من كل سوق.
- وبناء عليه ينبغي أن تتوفر لدى الشركة كافة البيانات اللازمة ولمدة من 3 - 5 سنوات من أجل إجراء تلك الدراسة.

#### 9 - دراسة احتياطي التعويضات (Loss Reserving):

- تقوم شركة التصنيف بالإطلاع على الطرق التي تتبعها الشركة في احتساب احتياطي التعويضات، كما تقوم بإجراء التحليل المناسب لتلك المبالغ، حيث يتم عادة احتجاز نوعين من الاحتياطيات:
- احتياطي الحوادث التي حصلت وهي قيد التسوية O/s loss Reserve
  - احتياطي حوادث حصلت ولم يتم الإبلاغ عنها I. B. N. R.

وعادة ما تكون مبالغ الـ (I. B. N. R) أكبر من الـ (O / S) في العام الاكتتابي الأول، وبعد العام الثاني والثالث يتحول جزء كبير من احتياطي التعويضات تحت التسوية إلى تعويضات مسددة، وتبدأ مبالغ احتياطي التعويضات بالتناقص، كما قد يتحول جزء هام من الاحتياطيات غير المبلغ عنها إلى احتياطي تعويضات، وبشكل عام، ينبغي تحميل

الأسس والمعايير التي تعتمد عليها شركات التصنيف لعلامة في تصنيف شركات التأمين ..... 91 - الرائد العربي

الاحتياطيات بمبالغ محددة من أجل مواجهة حالات التضخم في المستقبل وكذلك تحميلها بمبالغ إضافية من أجل حساب النفقات المطلوبة لإجراء تسوية للتعويضات ومنها كلفة مسوي الخسائر والمحامين وأية نفقات أخرى.

وبشكل عام، ينبغي إجراء دراسة اكتوارية لاحتياطيات الشركة من قبل جهات خارجية متخصصة على أن يتم بين فترة وأخرى تعديل وتحديث هذه الدراسات.

كما تتم دراسة معدلات الخسارة (Loss Ratio) بالنسبة لكل فرع من الفروع التأمينية، وكما هو معروف فإن تحديد معدل الخسارة يتم بموجب المعادلة التالية:

$$\text{معدل الخسارة} = \frac{\text{التعويضات المحملة}}{\text{الأقساط المكتسبة}}$$

حيث تتم دراسة معدلات الخسارة لكل فرع من الفروع التأمينية ولفترة من 3 - 5 سنوات حسب ما تقتضيه تلك الدراسة، والإطلاع على أسباب زيادة معدلات الخسارة في كل فرع.

#### 10 - السياسة المتبعة في التسويق:

يجب أن تتوفر لدى الشركة استراتيجية محددة في التسويق على أن تتضمن رؤية عامة تحدد الأهداف وطرق التنفيذ، ويتم ترتيب هذه الأهداف حسب أهميتها بالنسبة للشركة، كما يتم تحديد المعطيات

**استراتيجية التسويق يجب أن تتضمن الأهداف وطرق التنفيذ وتحديد معايير النجاح.**

المتوفرة لديها والموارد المالية المحددة لتنفيذ هذه الأنشطة والخدمات التي تستطيع تقديمها للزبون أو الأنشطة

الخاصة بدعم برامج التدريب والتأهيل لموظفي شركات التأمين وكذلك بالنسبة لشركات إعادة التأمين، على أن يتم وضع معايير لقياس نجاح أو فشل الخطة التسويقية ومواجهة هذه الخطة سنوياً وإجراء التعديلات المناسبة عليها على ضوء النجاح أو الفشل الذي تحقق في العام الفائت.

## 11 - تقدير حجم الملاءة المالية للشركة:

هنالك معايير وأسس يتم اعتمادها عالمياً في احتساب حد الملاءة المالية للشركة إذ يمكن من خلالها التعرف على درجة الضمان المتوفرة لدى الشركة، وإن الوصول إلى هذا التقدير يتطلب الأخذ بعوامل كثيرة تشمل ما يلي:

### **معايير وأسس عالية لاحتساب حد الملاءة المالية للشركة..**

- حجم شركة التأمين (صافي المبالغ المحفوظ بها).
- أنواع الأعمال التي تزاولها (أقسام التأمين والتوزيع الجغرافي لها).
- فاعلية الإدارة (قدرتها على التحكم في المطالبات والمصاريف والاكنتاب).
- خطر زيادة المطالبات تحت التسوية عن مبالغ الاحتياطيات المحجوزة، وتأثيرها على الاستثمارات، إذا ما دعت الحاجة إلى وجود سيولة إضافية لسداد هذه المطالبات.
- درجة التعرض لمخاطر تقلبات أسعار الصرف.
- وجود تسويات أو احتياطيات أخرى احتسبت كالتزامات.
- الأسس المتبعة في تقييم الأصول والخصوم.

وهناك عدة طرق لاحتساب حد الملاءة منها ما يؤخذ بشكل إجمالي أو لكل فرع من الفروع التأمينية التي تمارسها الشركة، حيث تقوم شركة التصنيف بالإطلاع على الطريقة التي تم اعتمادها في وضع حد الملاءة المالية للشركة. وأخيراً، فإنه من المفترض أن تكون كافة البيانات الفنية والمالية والإدارية قد تمت أتمتها على الحاسب الآلي، بما فيها البحوث والدراسات والبرامج المتعلقة بالتدريب والتسويق.

\* \* \*

كفاءة النظام المصرفي  
ودوره في سوق الأوراق المالية

إعداد: باسل عزيز صقر<sup>(\*)</sup>

تعد المصارف أحد أهم المؤسسات المالية العاملة في سوق الأوراق المالية، كما تعد أيضاً من أهم الشركات المساهمة – في حال لم تكن مملوكة من قبل جهة محددة – من حيث قدرتها على إدارة الاكتتاب وتنظيمه، كما تلعب المصارف دوراً مهماً وكفناً في تعبئة وتخصيص الموارد المصرفية من أجل تمويل عملية التنمية الاقتصادية في البلد المعنى.

أولاً – الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية:

1 – البنك المركزي وتنشيط سوق المال:

يلعب البنك المركزي دوراً هاماً في تنشيط سوق المال بالتنسيق مع الهيئة العامة للسوق حيث يتم ضبط السياسة النقدية للوصول إلى أسعار الفائدة وأسعار الخصم التي تتلاءم مع اعتبارات تنشيط «البورصة» عندما لا تكون تلك الأسعار متعارضة مع العائد على الأوراق المالية المتداولة بصرف النظر عن قيمتها السوقية. حيث تقوم البنوك المركزية في العديد من الدول بضبط حجم التمويل من خلال أتون وسندات الخزينة المتداولة في «البورصة» على نحو يحقق الغرض من إصدارها والمتمثل في إدارة الدين

(\*) الشركة الاتحادية، «ماجستير في الاقتصاد».

العام الداخلي وتنشيط سوق تداول السندات الحكومية مما يؤدي إلى طرح أوراق مالية جديدة تساهم في زيادة حجم التداول وارتفاع المؤشر العام للسوق.

### أدوات البنك المركزي المؤثرة في البورصة:

يملك البنك المركزي عدة أدوات تؤثر إيجاباً في نشاط البورصة:

- **الأداة الأولى:** عمليات السوق المفتوحة، حيث يقوم البنك المركزي بإصدار سندات حكومية أو خاصة باسمه وبيعها بالعملة المحلية ليشتري بمقابلها عملات أجنبية.
- **الأداة الثانية:** هي رفع أو خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي على نسبة من الودائع لا يدفع البنك المركزي عليها فوائد، وإذا زادت هذه النسبة تؤدي إلى تقليص قدرة البنوك على الائتمان المصرفي للمستثمرين في البورصة.
- **الأداة الثالثة:** وتمثل في سعر الخصم والإفراض الذي يقدمه البنك المركزي للبنوك المنفذة.
- **الأداة الرابعة:** تدوير الودائع الحكومية الذي يؤثر بدوره على قدرة البنوك على منح الائتمان.
- **الأداة الخامسة:** وهي عبارة عن عمليات المبادلة التي يقوم بها المصرف المركزي بين العملات، حيث يقوم بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية في نفس الوقت.

إن قيام البنك المركزي باستخدام عمليات السوق المفتوحة لا يهدف فقط إلى تنشيط البورصة، بل يتعدى ذلك لعلاج أزمات الكساد والركود إن حدثت، مما يعني مدى أهمية توسع البنك المركزي في شراء الأوراق المالية وبيعها، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة قدرة البنوك على التوسع في الإفراض والاستثمار وتخفيض سعر الفائدة ومن ثم تنشيط سوق الأوراق المالية وعلاج مشكلة السيولة لدى البنوك وأزمة الركود الاقتصادي.

### 2 - المصارف وتفعيل حركة المعاملات في سوق الأوراق المالية:

يتمتع الجهاز المصرفي بقدرة كبيرة على قيادة حركة النشاط في البورصة وهذا الدور القائد للمصارف لم يأت عبثاً، بل إن هذا الجهاز بما يملكه من سيولة هائلة إنما تمثل شريان الدم المتدفق في جسد

الاقتصاد، ومن ثم تفعيل أدوات بقية الآليات والمؤسسات القائمة في السوق، ويمثل الحضور القائد للمصارف في سوق المال البوصلة التي تحدد الاتجاه لبقية المؤسسات والآليات لتجنب السلوك العشوائي لها، والذي قد يطيح بمبادئ السوق وأصول التعامل فيها، ويحوّله من سوق للمنافسة إلى ساحة للصراع، ومكان للاحتكار، يسود فيه القوي فقط ويهمل بقية المتعاملين.

وبصفة عامة، فإن الجهاز المصرفي يلعب دوره في تنشيط البورصة من خلال تنمية سوق الإصدار للشركات الجديدة أو للشركات التي تقوم بتوسعات استثمارية حيث تقوم بتلقي الاكتتابات والأقساط التي يتم استدعاؤها من رأس المال المصدر وفق التوقيتات الزمنية المحددة كما تقوم البنوك بدور رئيس في سوق التداول وبدور الحفظ والتسوية للأوراق المالية بالإضافة إلى مساهمتها في تقييم أداء الشركات، وذلك من خلال ما لديها من خبرات وكفاءات بشرية متخصصة في التحليل المالي والتقييم ودراسات الجدوى.

### 3 - التكاملية في وظائف الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية:

فالجهاز المصرفي يلعب دوراً هاماً في تفعيل حركة سوق المال، حيث يقوم هذا الجهاز باستثمار جزء هام من إجمالي أصول البنوك في الأوراق المالية، سواء في شكل أسهم بغرض الإتجار أو الاحتفاظ، كما يشرف البنك المركزي على عملية الاستثمار هذه في البورصة، حيث يراعى عدم تعريض نسبة السيولة وسعر الصرف للمخاطر أو الهزات. فالمعيار الأساسي الذي يتبناه البنك المركزي في إشرافه على عملية الاستثمار المصرفية في البورصة والذي تتبناه المصارف في ضخها للأموال الجديدة في سوق الأوراق إنما يتمثل في مصلحة الجهاز المصرفي في هذه الاستثمارات وهذا الضخ الجديد للأموال.

إنّ من الواضح أن العلاقة بين الجهاز المصرفي والبورصة علاقة تكاملية غير تنافسية، فالبورصة هي المنظمة لسوق

### **العلاقة بين الجهاز المصرفي والبورصة علاقة تكاملية..**

رأس المال، والبنك المركزي هو المنظم للسوق النقدي، وتعاونهما وزيادة التنسيق بينهما ضروري لزيادة كفاءة كلا السوقين، إذ أن زيادة كفاءة سوق رأس المال تؤدي لزيادة الاستثمار، كما أن زيادة كفاءة السوق تؤدي لتخفيض درجة الخطر الكلي للسوق بما يقلل علاوة الخطر ويؤدي إلى زيادة القيمة السوقية للأوراق المتداولة بشكل تلقائي، كما أن المقاصة الإلكترونية الفورية - المتاجرة الإلكترونية - تؤدي لإتمام عمليات المبادلة في «البورصة» في غضون دقائق وليس في أيام أو أسابيع، الأمر الذي يؤدي لزيادة معدل دوران رأس المال السوقي ويشجع أيضاً على زيادة الاستثمار ورفع كفاءة السوق، والمقاصة الإلكترونية تتم من خلال غرفة المقاصة الإلكترونية الموجودة داخل البنك المركزي والمرتبطة بالبورصة ونظام التداول وشركة المقاصة من ناحية، ومرتبطة بالبنوك وحسابات عملائها من المستثمرين والوسطاء الماليين بشكل عام وشركات السمسرة بوجه خاص من ناحية أخرى.

ومما يؤكد العلاقة الإيجابية بين البورصة وسوق النقد، الاتجاه الطردي الموجب بين عائد الأوراق المالية وسعر الفائدة المصرفية، بمعنى أنه كلما زاد حجم التعامل بالبورصة يزيد حجم الودائع بالبنوك التجارية والعكس صحيح، كما أن تزايد عدد الشركات المقيدة بالبورصة يدفع إلى زيادة ما تقدمه البنوك من قروض، فمثلاً تشير بيانات البورصة المصرية خلال الفترة الممتدة بين عام 1988 حتى عام 1997 إلى أن قيمة رأس مال الشركات المقيدة بسوق رأس المال في عام 1988 كان 1.892 مليار جنيه وحجم رصيد الإقراض بالبنوك التجارية يبلغ 23.673 مليار جنيه، وفي عام 1995 بلغت قيمة رأس مال الشركات 6.047 مليار جنيه وقيمة رصيد الإقراض 81.755 مليار جنيه وفي عام 1997 بلغت قيمة رأس المال 11.962 مليار جنيه وقيمة رصيد الإقراض 116.654 مليار جنيه، ومن هنا فإن هذه البيانات تدل على أن انتعاش سوق الإصدار بالبورصة ذو أثر إيجابي على سوق النقد وبالتحديد على الائتمان المصرفي<sup>(1)</sup>.

(1) سلوى غنيم - البنوك تقود البورصة - الأهرام الاقتصادي - البورصة المصرية - عدد 173 - 14/ أيلول 2000 - ص 12 - 13.



إلا أن ذلك لا يمنع من أن هناك من يرى بأن معدل الفائدة يلعب دوراً هاماً في انتقال الأموال المستثمرة من سوق الأوراق المالية إلى البنوك وبالعكس، وذلك بالمقارنة بين سعر الفائدة المصرفية وعائدية الأوراق المالية أيهما أكبر، فعندما ترتفع أسعار الأوراق المالية فإن معدل فائدتها يقل إذا ما قورن بسعر الشراء، وهنا تتجه أنظار المستثمرين إلى معدل الفائدة التي تمنحها البنوك للودائع، فإذا كان هذا المعدل أكثر مما تغلّه الأوراق المالية، أسرع أصحاب هذه الأوراق إلى بيعها وتحويلها إلى ودائع في البنوك، وأيضاً عندما تنخفض الإيداعات في البنوك فإنها - أي البنوك - تسارع إلى رفع سعر الفائدة لجذب المدخرات وتشجيع الجمهور على الإقبال على إيداع أمواله لديها، مما يدفع بأصحاب الأوراق المالية إلى تحويلها إلى سيولة وإيداعها في البنوك - إذ أن كل ما يهم المدخر تحصيل أكبر عائد على أمواله طالما يتوافر القدر الكافي من الأمان في مجال الاستثمار المعتمد - وبذلك تنتقل رؤوس الأموال في الحالتين السابقتين من الاستثمار بسوق الأوراق المالية إلى الاستثمار بالبنوك، أما إذا انعكس الوضع وقل سعر الفائدة التي تعطىها البنوك على الودائع عن الفائدة التي تغلّها الأوراق المالية، فالأمر الطبيعي أن الأموال ستتحول من الإيداع في البنوك إلى الاستثمار في الأوراق المالية.

وأياً كان من الأمرين لجهة العلاقة الطردية بين سعر الفائدة المصرفية والعائد على الأوراق المالية، أو لجهة العلاقة العكسية بينهما، فإن وجود بورصة منتعشة تعكس حالة اقتصادية منتعشة، تضم فيها بنوك منتعشة أيضاً مما يجعلنا نميل إلى الرأي الأول في العلاقة الطردية، **وجود بورصة منتعشة يعني حالة اقتصادية جيدة..**

التجارية. أما الحالة العامة فتتمثل بتوازن يقوم عليه الاقتصاد الوطني بكل مؤسساته ما يضمن استقراراً ونموً مضطرباً في عمل جميع القطاعات والتي تعد البورصة والبنوك أهمها وبما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد ككل.

#### 4 - البنوك وسيط مالي ومستثمر في سوق الأوراق المالية:

كما ذكرنا سابقاً، فالبنوك تلعب دوراً أساسياً في تنشيط البورصة، حيث يتمثل هذا التنشيط في دورين رئيسيين يجب التمييز بينهما: بين دور البنوك كوسيط مالي ودورها الاستثماري، ويتمثل الدور الأخير

– الاستثماري – من خلال قيام البنوك ببيع وشراء الأوراق المالية التي تتضمنها محافظها المالية، أما دورها كوسيط مالي فيتضمن القيام بعدد واسع من الخدمات أهمها إنشاء أو المساهمة في إنشاء الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وتغطية الاكتتاب في الشركات المساهمة، وبيع الأسهم العادية للشركات القابضة الممثلة لحصتها في رأسمال ما يتبعها من شركات، وتقديم قروض للعملاء لتمويل عمليات الاكتتاب في الأسهم سواء في عملية الإصدار الأولي أو في الإصدار الثاني، وإدارة محافظ الأوراق المالية للعملاء من حيث الاحتفاظ بالأوراق المالية وتحصيل الكوبونات وتوزيع الأسهم وبيع وشراء الأوراق المالية لصالح العميل كمستثمر مالي، والإقراض بضمان الأوراق المالية على أساس قيمتها السوقية والتوسع في تقديم هذه الخدمة، وتقديم خدمات الاستشارات المالية والاقتصادية بما يسهم في نشر الوعي المالي للجمهور. مما يدفعهم إلى حيازة الأسهم والسندات ووثائق الاستثمار وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية بمدلولها الشامل والترويج للمشروعات محل هذه الدراسات وإنشاء صناديق الاستثمار.

#### 5 - البنوك والبورصة علاقة (اقتصادية - مالية - نقدية):

يعتبر سوق الأوراق المالية وسوق النقد جناحي العمل الاقتصادي، فتشيط البورصة محل اهتمام البنوك والبنك المركزي بصفة خاصة، حيث يعمل الجهاز المصرفي على دعم هذا النشاط وتثبيت استقرار سوق المال، وتعمل البنوك على تنشيط سوق الأوراق المالية في عدة محاور:

– قيام البنوك بإنشاء العديد من المؤسسات العاملة في سوق الأوراق المالية (كشركات الوساطة، وشركات إدارة صناديق الاستثمار - صناديق الاستثمار).

إدارة محافظ الأوراق المالية للبنوك  
تعتبر أحد الوسائل المهمة في تنشيط  
سوق رأس المال، فامتلاك البنوك لهذه  
المحافظ وتدويرها في السوق من وقت  
لآخر يحقق مصلحة البنوك والبورصة

## **إدارة محافظ الأوراق المالية للمصارف وسيلة مهمة لتنشيط سوق رأس المال..**

في آن واحد.

توفير السيولة اللازمة لحملة الأسهم في السوق وقت حاجتهم لها، بشرط أن تكون  
الحاجة للسيولة مؤقتة وبضمان الأسهم لحاملها ممن يريد السيولة، وتبقى البنوك تراقب  
حركة تعاملات الأسهم في السوق، كي  
لا تأتي هذه السيولة في موضع  
استخدامها للمضاربات وتأجيج الأسعار،

## **سعر الفائدة يحدد طبقاً لظروف المصرف وحاجاته..**

وهذا يعني بقاء البنوك بعيدة عن تمويل شراء الأسهم، لمن لا يمتلك مدخرات يرغب  
توظيفها في السوق، فمن يريد الاستثمار في البورصة لابد وأن يكون لديه مدخرات  
يريد توظيفها، ولكن من لا يمتلك مدخرات ولا أسهم ويريد الاقتراض للاستثمار  
فالبنوك لا تشجع ذلك. ورغم أهمية الفائدة كأحد الأسلحة النقدية التي تستخدمها البنوك  
لصالحها، إلا أنها وفي تعاملها الدقيق في البورصة فإنها لا تسعى إلى إعطاء سعر  
فائدة مميز للاقتراض بضمان الأوراق المالية، إلا في حالات خاصة يترك تقديرها  
لإدارة البنك، وهي حالات محدودة ونادرة، لأن سعر الفائدة يحدد طبقاً لظروف البنك  
وحاجاته وغالباً لا تلجأ البنوك لتوفير تمويل بضمان الأوراق المالية بفائدة ميسرة.

## **ثانياً - سياسات الاستثمار في الأوراق المالية:**

تعتبر الأوراق المالية من أهم مجالات الاستثمار لموارد البنك المالية، وتأتي من  
حيث أهميتها كمجال لاستثمار موارد البنوك في المرتبة الثانية بعد القروض، حيث  
تحكم عملية الاستثمار فيها سياسات تختلف عن تلك التي تحكم الاستثمار في القروض،  
وليس المقام مجالاً للمقارنة، إلا أن المهم أن نتناقش سياسات استثمار البنوك في الأوراق،  
ونوعية الأوراق التي ترى فيها البنوك ضالتها الاستثمارية المتمثلة في جودتها وسهولة  
تسليها وعائديتها.

## أ - الأوراق المالية ذات الجاذبية للبنوك:

تراعى البنوك في جميع سياساتها الاستثمارية كل مقتضيات الأمان اللازمة في الابتعاد عن الاستثمارات التي يتعرض عائدها الدوري لتقلبات شديدة. وفي استثمارها في

### **تراءعي المصارف في سياساتها الاستثمارية مختلف مقتضيات الأمان..**

مجال الأوراق المالية فإن البنوك تبتعد عن تلك الأوراق التي قد تتعرض قيمتها السوقية لانخفاض كبير يترتب عليه فشل البنك في استرداد ما سبق أن استثمره فيها، وتسعى

البنوك لاستثمار أموالها وتكوين محافظ أوراقها المالية بإقتناء أوراق تتمتع بمضمونيتها من حيث العائد الجيد، وقوة مصدرها التي تنعكس عليها فلا يخشى البنك المستثمر على ما استثمره فيها، كما أنه من المهم جداً أن تتمتع هذه الأوراق بقدرة على التسييل عالية تمكن البنك من تسييلها سريعاً وقت الحاجة لذلك.

تمثل صكوك المديونية مجالاً يتمتع بجميع الأسس والصفات اللازمة للاستثمار في الأوراق المالية من درجة ضمانها وقدرة تسييلها وعائدها، وفي ذات الوقت الذي ينادى فيه بأن تزيد البنوك من استثماراتها في الأوراق المالية التي تمثل صكوك مديونية (السندات، وشهادات الإيداع) فإنه من المستحسن جداً أن تخفّض البنوك استثماراتها في الأوراق التي تمثل صكوك الملكية (أسهم عادية، ممتازة) إلا أن ذلك لا يعني أن زيادة الاستثمار يجب أن تعتمد على الكم فقط في صكوك المديونية بل يجب أن تعتمد على الكم والنوع، حسب حاجة البنك وظروفه سواء أُردها ذات ضمان عالية، أو ذات قدرة على التسييل السريع دون حصول خسائر كبيرة.

### 1 - الصكوك التي تصدرها الحكومة/ السندات الحكومية وأنونات الخزنة وما شابه ذلك:

وتأتي في مقدمة الأوراق المالية المضمونة، والاستثمار فيها يضمن حماية البنك

### **الاستثمار في السندات يضمن حماية المصارف والمودعين..**

والمودعين من التعرض لخطر فقد الأموال المستثمرة فيها، فمن غير المتوقع أن تتعرض تلك الصكوك لمخاطر عدم القدرة

على استرداد قيمتها، على أساس أن قدرة الحكومة إلى السداد هي قدرة غير محدودة طالما تستطيع أن تصدر مزيداً من أوراق البنكنوت عندما ترغب في ذلك.

يضاف إلى ذلك أن الصكوك التي تصدرها الحكومة تتفاوت من حيث تاريخ الاستحقاق، بحيث يمكن للبنك أن يختار منها ما يناسب ظروفه<sup>(2)</sup> كما أنه يسهل التصرف فيها بالبيع قبل تاريخ الاستحقاق دون أن تتعرض لخسائر رأسمالية كبيرة، وربما دون التعرض لخسائر على الإطلاق. ونتيجة لانخفاض المخاطر التي تتعرض لها تلك الصكوك أو الأوراق المالية، فإنها غالباً ما تحمل معدلاً للفائدة متدنياً نسبياً.

كما تنتم أيضاً الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة بسمتين إضافيتين هما:

- 1 - احتمال أن يكون العائد المتولد عنها معفى من الضريبة<sup>(3)</sup>.
- 2 - يمكن استخدام هذه الأوراق كرهن لودائع الحكومة التي عادة ما تطلب من البنك المختص شراء سندات حكومية تعادل قيمتها رصيد الودائع الحكومية لديه<sup>(4)</sup>.

## 2 - أسهم رأسمال البنك المركزي:

يعتبر الاستثمار في رأس مال البنك المركزي على نفس المستوى من الجاذبية مع صكوك المديونية التي تصدرها الحكومة، لنفس الأسباب التي تتمتع بها الصكوك التي تصدر عن الحكومة. وقد ألزمت التشريعات البنوك - خاصة في الدول المتقدمة - التجارية بشراء أسهم في رأس مال البنك المركزي محدودة قيمتها بنسبة معينة من رأس مال البنك التجاري واحتياطاته، نون أن يكون للبنك الحق في شراء المزيد من تلك الأسهم<sup>(5)</sup>. ويحصل البنك المستثمر من جراء شرائه أسهم في رأسمال البنك المركزي على عائد ثابت يتمثل في نسبة مئوية محددة من قيمة السهم، كما هو الحال بالنسبة للسندات.

## 3 - شهادات الإيداع القابلة للتداول:

وهي الشهادات التي تصدرها البنوك التجارية الأخرى، وتمتاز هذه الشهادات بالعديد من المزايا التي تجعلها مرغوبة كمجال استثماري تلجأ إليه البنوك، أهم هذه المزايا:

**مزايا عديدة لأوراق  
المالية الحكومية وشهادات  
الإيداع التجارية.**

(2) Campbell, C. and Campbell, R. An Introduction to Money and Banking (4<sup>th</sup> ed.) Illinois: The Dryen Press, 1981, P. P 114 - 115.

(3) Horvitz, P. Monetary Policy and the Financial System (4<sup>th</sup> ed.) N. J.: Prentice - Hall 1979. P.175.

(4) Jessup. P. Modern Bank Management. Minn: West Pub., 1980, P.173.

(5) Nadler, P. Commercial Banking and the Economy (3<sup>rd</sup> ed.), N. Y.: Random Honse, 1979, P. 68.

أ - إمكانية الانتقاء فيما بينها: وتعود هذه المزية لاختلاف تواريخ استحقاقها، حيث تتفاوت تواريخ استحقاق هذه الأوراق فيما بينها، مما يتيح للبنك أن يختار ما يناسبه منها، وتبعاً لاحتياجاته وظروفه.

ب - العائدية المرتفعة: حيث لا تخضع هذه الأوراق لشرط الحد الأقصى لمعدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي مما يضيف عليها صفة العائدية المرتفعة.

ويضاف إلى الميزتين السابقتين توافر عنصر الأمان - نسبياً - الذي تحققه تلك الأوراق للبنك المستثمر ومودعيه.

#### 4 - الأوراق المالية التي تصدرها منشآت الأعمال غير المصرفية:

حيث تقوم البنوك باستثمار جزء من مواردها في الأوراق المالية التي تصدرها منشآت الأعمال الأخرى وتختلف نوعية الأوراق المستثمرة حسب التشريعات القائمة في البلدان، ففي حين تحرم الولايات المتحدة على البنوك الاستثمار فيما تصدره هذه المنشآت من أسهم خشية من الآثار غير المرغوبة التي قد تنتج عن سيطرة البنوك على قطاعات الاقتصاد المختلفة مع أنها

تسمح بالاستثمار في صكوك المديونية الصادرة عن هذه المنشآت - باعتبارها لا تشكل خطراً في امتداد سيطرة البنوك على هذه المنشآت - نرى أن التشريعات الأخرى في بعض الدول - كمصر مثلاً - تسمح للبنوك باستثمار جزء من مواردها في الأسهم التي تصدرها منشآت الأعمال، وأكثر من ذلك، فقد سمحت التشريعات المصرية الحديثة - التي أنت في سياق الانفتاح الاقتصادي - بالاستثمار المباشر في إنشاء شركات قد يمتلك البنك رأسمالها بالكامل.

#### ب - الاعترافات التي تحكم تكوين محافظ الأوراق المالية في البنوك:

تحكم عملية تكوين محافظ الأوراق المالية لدى البنوك التجارية في عملية استثمار جزء من الأموال المودعة لديها عدة اعتبارات تراعيها، وتبنى محافظتها على أساسها، هذه الاعتبارات هي:

### ⊙ الاعتبار الأول: ويتمثل في الهدف من تكوين المحفظة:

تلجأ المصارف شأنها شأن شركات وصناديق الاستثمار لتكوين محافظ للأوراق المالية، من أجل استثمار أموالها فيها، ومع تماثل الهدف من تكوين المحافظ في كليهما لجهة استثمار مواردهم، إلا أن هناك

### **اختلاف في المقاصد بين المصارف وصناديق الاستثمار في الأوراق المالية..**

اختلافاً بين قصديهما من وراء التكوين، فإذا كان الهدف من قيام شركات وصناديق الاستثمار وغيرها من الجهات الأخرى من تكوين المحافظ هو استثمار أموال المدخرين

استثماراً جماعياً أو مشتركاً بقصد الحصول على عائد متميز، فإن قصد البنوك التجارية، بالإضافة إلى تحقيق مصدر إضافي للدخل، أن تضمن مصدراً حقيقياً للسيولة لتواجه بها ما قد يحدث لها من سحبات قد تؤثر عليها.

### 1 - تحقيق دخل إضافي:

تقوم السياسة الاستثمارية في البنوك عامةً على أساس إحداث التوازن بين الربح والسيولة لما لهذين العنصرين من أهمية وأثر على كل من المصرف والعميل (صاحب الوديعة)، إذ أن تحقيق الربح يمنح العملاء ثقة في البنك وإدارته، كما أن قدرة البنك على مواجهة طلبات العملاء من السيولة في كل الأوقات لها نفس الأثر الجيد في نفس الزبون، ومن هنا فالإدارة الناجحة هي التي يمكنها أن تحقق التوازن بين الهدفين - الربح والسيولة - حتى تضمن للبنك نجاحه واستمراره<sup>(6)</sup>.

إن المصارف وخصوصاً التجارية منها تسعى دائماً لتوظيف ودائعها في سبل شتى ومجالات مختلفة أهمها ما تقوم به من عمليات التسليف والإقراض، وخصم الأوراق

### **المصارف تعمل لتوظيف ودائعها في مجالات شتى..**

المالية، وتكوين محافظ الأوراق المالية «حيث أن ترك الودائع جامدة لدى البنوك لا يحقق استثماراً مهماً مضى الوقت»<sup>(7)</sup>.

(6) د. سيد الهواري - إدارة البنوك - مكتبة عين الشمس - القاهرة - 1975 - ص 141 - ص 147.

(7) Michael Sladen - «Practical Trust Administration» Europe Publications Limited, London - 1977, P. 232.

إن تكوين محافظ الأوراق المالية وإدارتها يعتبر من أهم ما تقوم به المصارف من أجل توظيف واستثمار ودائعها، حيث تقوم بانتقاء أوراق مالية مؤلفة من الأسهم والسندات وأذونات الخزينة العامة، والتي يجب أن تمتاز بقدرتها على تحقيق معدل عالٍ من العائدات

## **تكوين محافظ الأوراق المالية وإدارتها من أهم ما تقوم به المصارف..**

(أرباح / فوائد)، وبسرعة تحويلها إلى سيولة نقدية عندما تستدعي الحاجة لذلك - كتغيير في سياسة توظيف الأموال المتبعة مثل إيجاد مطارح جديدة للاستثمار، أو

لمواجهة عمليات السحب غير المتوقعة من المودعين - حيث يعتبر الإيفاء بالالتزامات أمام المودعين، والحفاظ على ثقتهم بالمصرف، أمر لا يجوز تخطيه ولا التضحية به لأي سبب من الأسباب. حتى ولو كان ذلك على حساب تحقيق المزيد من الأرباح.

يتحقق عائد الدخل من الأوراق المالية في صورة فوائد وأرباح رأس المال، وذلك بالفرق المتمثل بين أسعارها بحسب السوق عن أسعارها وقت الشراء، وعادة ما تحدث أرباح رأس المال هذه، إما عندما يتحقق سعر الفائدة في السوق على المستوى العام، أو عندما يقترب موعد استحقاق الورقة المالية - عدا سندات الخزينة - ويرتفع سعرها، بينما نلاحظ أن بعض المستثمرين يرغب في قبول عائد أدنى في مقابل الحصول على تسهيل أعلى. أحياناً كثيرة يطغى ارتفاع مستويات أسعار الفائدة في السوق، وسعي المصارف وراء تحقيق الربح على سياسة البنك الاستثمارية فتعمل هذه البنوك على تملك الأوراق المالية، وضمها لمحافظها - مع ما تحمله من مخاطر - ساعية وراء الاستفادة من فوائدها دون دراسة دقيقة لحجم المخاطر التي قد تتولد عن عدم توازن العناصر الأساسية التي يبني عليها تكوين محفظة الأوراق المالية، بينما تحاول بنوك أخرى أكثر اتزاناً أن تتجنب أي خسارة عن طريق التخلص من بعض الأوراق المالية، إذا كان هنالك احتمال أو توقع - ولو ضئيل - بانخفاض سعر الفائدة عليها في السوق، وهذا ينعكس وبنفس الطريقة على حالة ارتفاع سعر الفائدة على الأوراق في السوق، حيث لا تجمع هذه البنوك لضم أوراق مالية إلى محافظها إلا بعد دراسة متأنية ودقيقة، توازن فيها جميع العناصر (الربحية، السيولة، الخطورة...)، ولم نقصد بقولنا التمييزي بين المصارف الأكثر اتزاناً والأقل، أن نخلق تصنيفاً جديداً للمصارف، إنما عنيانا أن بعض المصارف تسعى لتحقيق أهدافها بطرق تكون محفوفة بمخاطر كبيرة أحياناً مما قد



يسبب الإساءة إليها وإلى سمعتها، ويعرض مركزها المالي للاهتزاز، وغالباً ما يلزم المصارف بعض الجراً والمخاطرة في اختيار استثماراتها وتنفيذها، ولكن هذه الجراً يجب أن تحتكم إلى الاتزان والتناسق، مما استوجب وجود خلطات

### **المصارف تسعى لتحقيق أهدافها بطرق محفوفة بالمخاطر أحياناً..**

للسياسات الاستثمارية التي تنتهجها البنوك في توظيف مواردها. تستند أولاً لظروف البنك وحاجاته، وتبنى على أساسها، هادفة إلى وضع البنوك في الجانب الأمين، ودرء الخسارات وتقليلها حال حدوثها إلى الحدود الدنيا، واضعة في حسابها عند رسم الخطة الاستثمارية الحصول على أعلى عائد ممكن بالنسبة والتناسب مع درجة الخطر المحتمل وقدرة البنك على خلق السيولة وقت الحاجة إليها. ومما زاد من ضرورة وجود هذه السياسات ارتباط شراء الأوراق المالية بعلاقة طردية مع عامل المخاطرة، فيزداد إذا زادت ويقف إذا قلت الأمر الذي جعل البعض يقرر<sup>(8)</sup>:

### **علاقة طردية بين شراء الأوراق المالية والمخاطرة..**

بأن الاستثمار الأمثل هو الذي يحقق السيطرة، إلى حد بعيد، على عنصري الاستثمار، وهما العائد والمخاطرة وهنا يكون أمام المستثمر إحدى السياسات الاستثمارية التالية:

### **الاستثمار الأمثل هو الذي يحقق السيطرة على عنصري العائد والمخاطرة..**

- 1 - الحصول على أقصى عائد عند درجة خطر معينة.
- 2 - مواجهة أقل خطر عند معدل عائد معين.
- 3 - مواجهة أقل خطر والحصول على عائد يفوق هذا الخطر.

كما لا بد وأن يترافق تبني إحدى هذه السياسات، مع وجود مناخ ملائم يتمثل بوجود سوق كفاء للاستثمار تتجسد فيه الشفافية والعدالة والمنافسة الشريفة من خلال قدرة المستثمر على الحصول على أية بيانات أو معلومات بما يخص اختياره الاستثمار

(8) د. سعيد توفيق عبيد، محفظة الاستثمارات وتقليل المخاطر، معهد الدراسات المصرفية - القاهرة - محاضرة - 1987 - ص 10.

المناسب من بين البدائل المتاحة ببسر وسهولة دون عراقيل يؤدي وجودها على تخفيض مستوى مصداقية السوق لدى المتعاملين فيه.

والمصارف بشكل عام والتجارية خاصة، عادةً ما توازن بين المجالات التي توظف فيها أموالها، لتختار من بينها الأكثر فائدة لها ويتوقف ذلك على عدد من الأمور أهمها:

أ - التوقيت الذي يتم فيه توظيف الأموال، ويتوقف ذلك على الوضع الاقتصادي السائد وقت التوظيف، ففي أوقات الرخاء تقبل البنوك على الاستثمار في محافظ الأوراق المالية، أما في فترات الأزمات فتلجأ البنوك على تحويل عمليات

### **المصارف توازن بين مجالات التوظيف لتختار الأفضل..**

القروض والتسليف للمشروعات الإنتاجية والخدمية، لأن ذلك يعود عليها بالفائدة أكثر. إلا أن هذا لا

يعني أنه في فترات الأزمات يقتصر نشاط البنك على تمويل عمليات القروض والتسليفات للمشروعات الإنتاجية والخدمية فقط، حيث يتوقف الأمر على قوة مركز البنك المالي وتوافر السيولة لديه، فإذا كان البنك ذو مركز مالي قوي وتوافر لديه سيولة كبيرة، فيلجأ بالإضافة إلى نشاطه في تمويل الإقراض والتسليف إلى شراء الأوراق المالية مستغلاً انخفاض أثمانها الناتج عن عرضها الكبير نتيجة حاجة حملتها إلى السيولة، فيقبل الكثير من حائزيها على بيعها، موفقاً البنك بذلك بين نشاطين استثماريين له في الإقراض أولاً وشراء الأوراق ثانياً، لينتظر البنك عودة الرواج إلى الحالة الاقتصادية أو ارتفاع أسعار هذه

### **المطلوب دائماً: حنكة ودراسة وسياسة وخطية..**

الأوراق محققاً دخلاً إضافياً ووفراً مالياً متمثلاً بفرق سعر البيع عن الشراء، حيث يساعده الوفر المتحقق

على التوسع في التوظيفات الأخرى في مجالات القروض والسلفيات وخصم الأوراق التجارية، وبالتالي تحقيق المزيد من الأرباح والفوائد. إذا فالأمر حنكة ودراسة وسياسة وخطية هدفها التوظيف الأمثل للموارد المالية للبنك من أجل الحصول على أعلى عائد وعند أدنى درجة من الخطورة. وفي هذا يذكر د. محسن أحمد الخضيري في مؤلفه الجاسوسية والاقتصاد ما يلي<sup>(9)</sup>:

(9) د. محسن أحمد الخضيري - الجاسوسية والاقتصاد - الدار الفنية - القاهرة - 1991 - ص 96 - 97.

«إن ناثان روتشيلتر، صاحب بنك روتشيلد في إنجلترا قد استغل المعلومات التي وصلته عن معركة (واترلو)، وأغرق السوق المالي في لندن بالسندات الحكومية البريطانية، مما أعطى انطباعاً لدى المتعاملين في الأوراق المالية بلندن، بهزيمة إنجلترا من فرنسا، فأغرقت الأسواق بهذه السندات عن طريق طرحها دفعةً واحدة بالسوق لبيعها، مما أدى على انهيار أسعارها بشدة وبالتالي كساد السوق، وفي الوقت المناسب قام (ناثان) بشرائها بثمن بخس، وأعاد طرحها في السوق مرة أخرى عندما تكشفت أخبار انتصار إنجلترا، مما أدى لارتفاع ثمن هذه السندات بدرجة كبيرة وتحقيق أرباح طائلة» لنلاحظ مدى أهمية المعلومة في تحديد الخطوات الواجب اتباعها في تحديد طريقة أداء البنك، إذًا، فالخطورة الأولى التي يجب على البنوك أن تخطوها في عملياتها الاستثمارية هي تحديد الهدف المتمثل في الدخل والسيولة والمرونة.

ب - عامل الأمان، حيث تلعب مخاطر الاستثمار دوراً هاماً في توجيه مدخرات البنوك إلى المجال الأكثر أمناً، فكلما توفرت سلامة القرض. وكانت الضمانات المقدمة من طالبي الاقتراض - سواء أكان القرض لمشروعات إنتاجية أو خدمية أو أفراد - قوية، كلما أقبل البنك على عمليات الإقراض والتسليف، **تلعب مخاطر الاستثمار دوراً هاماً في توجيه مدخرات المصارف** وحقق أرباحاً أكثر، أما إذا ضعفت الضمانات، وكان الغرض من

القرض مشوباً بالخطر، فإن البنوك لا بدّ وأن تقلص عمليات الإقراض والتسليف وتتوسع في شراء الصكوك وضمها إلى محفظة الأوراق المالية.

إلا أن المبالغة في طلب الأمان ستؤدي مفعولاً معاكساً، فبطبيعة الحال ستحجم البنوك عن الإقبال على بعض مجالات الاستثمار، وبالتالي سيؤثر ذلك على قيمة ما تحقّقه من أرباح، فالمحافظة على ما لديها أفضل من المخاطرة، لكن هذا القانون لا ينبغي أن يكون عنواناً لعمل المصارف، مما يعيدنا إلى سياسة العمل المصرفي القائمة على التناسق والتكامل والتوازن بين جميع عناصر العملية الاستثمارية المصرفية وطبعاً حسب طبيعة الاستثمار ومجاله.

ج - وجود بورصة أوراق مالية متطورة، تدار بأساليب علمية وحديثة، مترافقة مع وجود خبراء وسماسرة أكفاء في عمل السوق المالي، مع التأكيد على وجود الوعي الادخاري بين شرائح المجتمع، لما لذلك من تأثير في تجميع المدخرات مهما صغرت لتثمرها في سوق الأوراق المالية.

إن جميع ما ذكرناه سابقاً، من حيث التوظيف الاستثماري لموارد البنك المالية في مجالات الاستثمار عامة والأوراق المالية خاصة يبقى ناقصاً وفاقداً

### **يبقى التوظيف الاستثماري لموارد المصارف ناقصاً دون سوق الأوراق المالية..**

لجزء كبير من عناصره الإيجابية ما لم تتوافر بورصة للأوراق المالية ويفقدانها أو يفقدان تطورها يفقد الاستثمار المصرفي مجالاً هاماً

وواسعاً في التوظيف والعائدية، يبقى فيه العمل المصرفي مقتصرأ على نوعية الخدمات وتمويل القروض، خاسراً في ذلك ما قد تدره سياسات الاستثمار في الأوراق المالية من أرباح وفوائد، الأمر الذي دفع بالكثير من مختصي الاستثمار والعمل المالي والمصرفي بالتأكيد على تنمية وتطوير الأسواق المالية والارتقاء بدورها وأدائها الخلاق والفاعل.

## 2- توفير السيولة الإضافية:

وهو الهدف الثاني الذي تبغيه البنوك من تكوين محافظ الأوراق المالية، فعادةً ما تحتفظ البنوك بجزء من أموالها على شكل نقود سائلة تستخدمها لمواجهة سحبات العملاء لإيداعاتهم، إلا أنه قد تحدث بعض الحالات يتعرض فيها البنك لسحوبات

### **الإستثمار في محافظ الأوراق المالية أهم المجالات الإستثمارية..**

إيداعية كبيرة، قد تستنفذ كامل الاحتياطي النقدي المخصص لذلك، الأمر الذي دفع البنوك للبحث عن سبل توظيفية لأموالها، تكون فيها قادرة على تحويلها إلى نقود

سائلة عند الحاجة إليها، وبالسريعة المطلوبة، فكان الاستثمار في محافظ الأوراق المالية أهم المجالات الاستثمارية لتحقيق ذلك، دون إهمال ما تحققه عملية الاستثمار هذه من أرباح جرى ذكرها.

ويتوقف تقدير السيولة المطلوبة من البنك في فترة من الفترات على كفاءة وقدرة جهاز البنك المختص وحسن تقديره، وفي هذا الصدد يشير د. عبد المنعم التهامي في محاضراته النظرية الحديثة لإدارة المصارف إلى أن:

«المدير الناجح هو الذي يحاول أن يقرر احتياجاته من السيولة لمدة تزيد عن اثني عشر شهراً قادمة، حتى يستطيع البنك أن يملك مصادر ثانوية تعادل قيمة هذه الاحتياجات تقريباً<sup>(10)</sup>».

لا شك في أن توفير السيولة الإضافية للبنك له مصادر ومجالات عدة، إلا أن توفيرها عن طريق التصرف في الصكوك المكونة لمحفظة الأوراق المالية في أي لحظة يمكن البنوك من عدم تجميد أموالها وقصرها على مجال محدد في الاستثمار، بل أنه يمكنها من التحول من الاستثمار في محفظة الأوراق المالية إلى الإقراض - مثلاً - إذا كان هذا المجال أكثر فائدة للبنك، لذلك فإن البنوك التجارية تقبل على اختيار الأوراق المالية ذات السيولة العالية، أي التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد سائل عن طريق بيعها في البورصة أو خصمها أو الاقتراض بضمانها من البنك المركزي لمواجهة أي طارئ، مما يجعلها تفضل - أي البنوك - أذون الخزانة والسندات الحكومية.

وتتوقف سيولة محفظة الأوراق المالية على مدى قابلية الصكوك التي تحتويها

للتداول، فكلما كان من الممكن التصرف بسرعة وبسهولة في الصك دون خسائر، كلما ارتفعت نسبة سيولة هذا الصك وتحويله إلى نقد سائل بسهولة.

### **تتوقف سيولة محفظة الأوراق المالية على مدى قابلية الصكوك للتداول..**

ويجدر القول بأن تداول الصكوك يقصد تحويلها إلى سيولة يتم في بورصة الأوراق المالية، حيث تعتبر البورصة السوق المنظمة التي يتم التعامل من خلالها بيسر وسهولة وطمأنينة، وفيها يتم التحديد الفعلي لأسعار بيع وشراء الأوراق المالية، باعتبارها تقدم المؤشر الاقتصادي السليم لاتجاهات الأسعار، وفي البورصة يلتقي السماسرة ومندوبيهم الذين يمثلون راغبي البيع والشراء، حيث تتم الصفقات وفقاً

(10) د. عبد المنعم أحمد التهامي، النظرية الحديثة لإدارة المصارف، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1986، ص 18.

لقانون العرض والطلب. العرض من جانب أصحاب المشروعات الذين هم في حاجة إلى التمويل، أو المدخرين الذين سبق لهم توظيف أموالهم في محافظ الأوراق المالية ويرغبون في تحويلها إلى سيولة لحاجتهم إلى الأموال السائلة، أو تغيير مسار توظيف أموالهم، أو شراء أوراق مالية جديدة وتحقيق وفر مالي يمثل الفرق بين أسعار الأوراق التي تم التخلص منها والأوراق المالية الجديدة المشتراة، أما الطلب فيتم من جانب المدخرين الذين يملكون المال ويرغبون في توظيفه في الصكوك، سواء بشراء الجديد منها أو الحلول مكان مدخرين آخرين سبق لهم توظيف أموالهم فيها إذ أنه من الممكن أن تستمر الصكوك، ويتغير ملاكها وتحقق السيولة لمن يرغب منهم وقتما يشاء، «وعلى ذلك فالبورصة تساعد على تنبيه الأذهان للاتجاهات العامة في التنبؤات،

حيث تعتبر المركز الذي يتم فيه حركة الكيان الاقتصادي وتسجيلها، فحجم العمليات التي تبرم يدل على أهمية الأموال السائلة المتداولة، كما تنبئ الأثمان التي يتم التعامل بها عن السعر العام لفائدة المبالغ المستثمرة، وتعتبر النتائج المستخلصة من جداول الأسعار العامة عن ارتفاع أو هبوط الميل لدى المنتجين نحو الإنتاج<sup>(11)</sup>».

### ⊙ الاعتبار الثاني: مقومات نجاح المحفظة:

وتتوقف مقومات نجاح المحفظة في شمولها على عدة مؤشرات هي:

#### أ - التنوع:

ويقتضي هذا المبدأ تجمع تنوع متعدد من الصكوك في محفظة الأوراق المالية، بحيث تكون هذه الصكوك متعددة في أنواعها، ومتنوعة في مصادرها ضمناً من المخاطر التي قد تصيب بعضها، ويدخل مؤشر التنوع في مبدأ الحيلة والوقاية من الخطر، فشمول المحفظة على أنواع قليلة

### **مؤشر التنوع يدخل في مبدأ الحيلة والوقاية..**

(11) محمد عبد السلام بدر الدين، بورصة الأوراق المالية، نشأتها - تطورها - أهميتها، معهد العلوم المصرفية، القاهرة 1978 ص 11.

من الصكوك يزيد من درجة الخطر فيها، وإمكانية لحوق الخسارة بها، وهذا ما يدل عليه ميشيل سالدن Michael Salden في قوله التشبيهي<sup>(12)</sup>:

«إن وضع البيض كله في سلة واحدة دليل بذاته على المخاطرة».

«The Risk involved in having all one,s eggs in onc basket is self – evident.»

بمعنى: أن اختصار تكوين المحفظة على نوع محدد أو عدد قليل من الصكوك دليل بذاته على المخاطرة.

أما عندما تتكون المحفظة من أنواع متعددة من الصكوك فإن احتمال خسارتها سيكون ضئيلاً، ذلك أن الخسارة التي قد تلحق بنوع معين من الصكوك ستغطيها أرباح الصكوك الأخرى، ومن هنا فإن مبدأ التنوع يعتبر من أهم المبادئ المستقرة في السياسة الاستثمارية عموماً، ذلك أنه إذا لم يكن بالإمكان تجنب جميع المخاطر، فإنه على الأقل يمكن تجزئتها وحصرها في نسبة مقبولة، ولهذا فإن توزيع الأموال المستثمرة على عددٍ كافٍ في الأوراق المالية يقلل من نسبة قيمة الخسائر المحتملة.

### ... ومبدأ التنوع من أهم المبادئ المستقرة في السياسة الاستثمارية..

— وما يزيد من قوة تنوع الصكوك في المحفظة لجهة زيادة احتمال الربح فيها، أن يكون مديرها محافظ الأوراق المالية على دراية واسعة بالصكوك ذات السمعة الطيبة في السوق، والتي تحقق للمساهمين العائد الكبير والحماية من تقلبات الأسعار وضياح المدخرات، ولذلك يتجه الاختيار غالباً إلى الصكوك المقيدة في البورصة لإنقاذ أفضلها بعناية شديدة.

— ولا يقتصر مبدأ التنوع على مجرد تنوع الصكوك المكونة للمحفظة واختيار أوفرها ربحاً، أو أمنها للمدخرين، بل إنما ينبغي أن يشمل التنوع<sup>(13)</sup> توزيع الأموال

<sup>(12)</sup> Michael Salden – Pratical trust Administration, OP. cit, P. 236

<sup>(13)</sup> د. سعيد سيف النصر، نور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية – 2000 – ص 103.

المستثمرة في المحفظة على الصكوك ذات العائد الثابت، والأخرى ذات العائد المتغير، من أجل ضمان قدر معين من الأرباح تحققها الصكوك ذات العائد الثابت، يضاف إليها

### **ينبغي أن تكون المحفظة خليطاً متنووعاً من الأوراق المالية.**

ما تحققه الصكوك الأخرى ذات العائد المتغير، ولهذا ينبغي أن تكون المحفظة خليطاً متنوعاً من الأوراق المالية مختلفة

العائد بين ثابت ومتغير، مع التركيز على ضرورة مراعاة الحيطة والحذر من جانب المديرين والأمناء، للمتغيرات الاقتصادية وظروف السوق المالية، من أجل معرفة التعامل معها عن طريق التخلص أولاً بأول من الصكوك التي تتخضع قيمتها، أو عائدها إذا ما قورنت بغيرها، ثم الانتقال إلى إحداث تجديد وتبديل لتلك الصكوك، إذا كان ذلك يخدم المحفظة ونجاحها.

### **ب - الجودة:**

وبالتعريف، فإن جودة الورقة المالية، تعني<sup>(14)</sup>:

قابليتها للتداول في السوق دون تعرضها لمخاطر كبيرة.

أي انه كلما كانت درجة المخاطرة قليلة بالنسبة لبيع وشراء الورقة التجارية دون تعرضها لخسارة، كلما كانت جودتها أفضل، وتحدد الدول - خاصة المتطورة منها - في قوانينها المصرفية الشروط الواجب توافرها في الورقة المالية هدف الاستثمار، حيث نصت قوانين الولايات المتحدة الأميركية على أن يكون الاستثمار في:

الصكوك القابلة للتسويق، المثبتة لمديونية أي شخص أو شركة أو جمعية، وتتخذ صورة السندات أو الصكوك المعروفة للعامة بأنها أوراق مالية استثمارية.

ولا يعني توافر هذه الشروط أنه

### **لا بد من الرجوع إلى الاختصاصيين للاهتمام إلى الأوراق المالية الجيدة.**

باعتبار آراء الخبراء والموظفين والمختصين والرجوع إلى وكالات التقييم المعروفة من أجل إجراء الدراسة اللازمة على الورقة المالية هدف الاستثمار، ومن

(14) محمد علي البربري، أمناء الاستثمار، معهد الدراسات المصرفية، محاضرة، القاهرة، 1961 م



ثم لا بد من إجراء المقارنات العملية من أجل الاهتداء إلى أكثر الأوراق المالية جودة في السوق، ويعود السبب لإجراء هذه المقارنات باعتبار أن آراء هؤلاء المختصين وتقييمات الوكالات لا تتفق في العادة على كل ورقة مالية، وإن كانت تتقارب في تقييمها، مما ألزم إجراء هذه المقارنات.

وجودة الورقة المالية تتوقف عادةً على مدى بعدها عن المخاطرة الناتجة عن تقلبات السوق، إذ ينبغي أن تكون المخاطرة التي تتحملها البنوك - مثلاً - في عمليات الاستثمار في الأوراق المالية أقل مما تتحملة في عمليات الإقراض.

- إنَّ ما سبق يطرح سؤالاً جدلياً مفاده:

هل أن جودة الورقة المالية تتحدد بقبول السوق لعرضها؟ بمعنى آخر، هل قابلية الورقة المالية للتداول هو معيار تحديد جودتها؟

إن الواضح أن جودة الورقة المالية وقبول السوق لعرضها ليسا شيئاً واحداً، مع

أنهما - وطبقاً لتعريف الجودة - قريبين من بعضهما جداً، لكن قد تتوافر الجودة في ورقة مالية معينة، إلا أن ارتفاع ثمنها سيجعل من قابلية السوق لعرضها أقل من غيرها، ومع ذلك فهي تتمتع بالجودة، إلا

**المصارف تضم إلى محافظها  
الاستثمارية أوراقاً مالية  
تتمتع بقبول كبير في السوق..**

أن ما يهم البنوك هو تقبل السوق لعرض الأوراق المكونة لمحافظها، لذلك فإن البنوك غالباً ما تضم إلى محافظها الاستثمارية أوراقاً مالية تتمتع بقبول كبير من السوق لعرضها، بحيث يكون هذا القبول أكيداً وسريعاً.

ج - العائد المحقق:

ويمثل الأرباح التي تحققها محفظة الأوراق المالية الناتجة من ارتفاع أسعار بيع الصكوك عن أسعار شرائها، حيث يعرف هذا الفرق بالعائد المحقق لمحفظة الأوراق المالية.

ويعبر ارتفاع العائد عن كفاءة الإدارة، وحسن اختيارها للصكوك الجيدة المكونة للمحفظة، وحتى يكون هذا التعبير حقيقياً ودقيقاً لا بد من إجراء قياس وتقييم فعلي لأداء

المحفظة خلال فترة زمنية محددة، ومقارنة ما تحقق فيها من أرباح مع فترة زمنية سابقة مساوية لنفس الفترة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إجراء المقارنات اللازمة لأداء المحفظة مع غيرها من المحافظ التي يديرها أمناء استثمار آخرون، كما أنه من الممكن إجراء دراسات ومقارنات لكل صك على حدة من أجل تحديد الأكبر عائداً منها وتميزها عن غيرها من الصكوك الأقل، فالأقل، والوقوف على أسباب الارتفاع والانخفاض للعوائد، من أجل اتخاذ القرار المناسب بالتخلص من ذوات العائد المنخفض، وتدعيم المحفظة بأنواع جديدة أخرى، وذلك حسب نظام المحفظة وحاجتها لذلك.

### ⊙ الاعتبار الثالث: مكونات محفظة الأوراق المالية:

تتكون محفظة الأوراق المالية من مجموعة من الصكوك، كأذون الخزانة العامة والأسهم والسندات وغيرها التي تصدرها الشركات والبنوك أو الدولة وغيرها من الهيئات العامة الأخرى.

ويراعى في تكوين المحفظة من هذه الصكوك، الاعتبارات السابقة لمحفظة الأوراق المالية من حيث نوعية الصكوك وطبيعتها وشمولها على العناصر الأساسية المشجعة للاستثمار فيها، والهدف من تكوين المحفظة.

### مما سبق نستنتج:

إن العلاقة بين الجهاز المصرفي وبورصة الأوراق المالية تحدها كفاءة هذا الجهاز وقدرته على القيام بالأعمال الأساسية له وللسوق، والمنطلقة من طبيعة دوره القيادي والإشرافي والاستثماري والإداري، وتتجلى صفات هذا الدور من خلال عمل البنك المركزي - الجهة القائدة والمشرفة على الجهاز المصرفي - واستخدامه لأدواته

المعروفة في التأثير الإيجابي على عمل ونشاط البورصة، وفي طريقه تدخله لحلها والخروج منها، وفي إشرافه وتحكمه بالعمل المصرفي وضبط هذا

### **العلاقة بين الجهاز المصرفي والبورصة تحدها كفاءة المصارف..**

العمل، كما تتجلى صفات عمل الجهاز الأخرى من خلال عمل البنوك المتمثل في دورها كوسيط مالي وكمستثمر في بورصة الأوراق المالية، كما تساهم البنوك في تنشيط البورصة من خلال اعتمادها لسياسة تسليفية. قائمة على ضخ السيولة في

السوق وتأمينها لبعض المتعاملين في البورصة، حيث تبقى هذه العملية تحت مراقبة المصرف المركزي خوفاً من تأجيج الأسعار واستخدام هذه الأموال للقيام بأعمال زائدة أو غير محببة في البورصة من شأنها لو تمت أن تزعزع استقرار السوق، فيقوم المصرف المركزي عندها بتوجيه البنوك للحد من هذه التسليفات عن طريق وسائل معينة تتبناها البنوك بالتفاهم مع البنك المركزي، تأخذ بحسبانها حاجة البنوك وظروف السوق، بحيث تبقى جميع المؤسسات في الجانب الأمين وبما ينعكس إيجاباً على الجميع وعلى الاقتصاد الوطني.

\* \* \*

#### الصين على «مفترق طرق» بسبب المياه

قال مسؤول صيني: إن التلوث وسوء إدارة المياه تسببا في زيادة تدهور نوعية الموارد المائية للمدن الصينية ولكن الحكومة سوف تنفق 125 مليار دولار خلال الأعوام الخمسة المقبلة على هذه المشكلة.

وقال كيو باوكسينج نائب وزير التعمير أن الصين تقف: «عند مفترق طرق» فيما يتعلق بالتعامل مع مشاكل المياه في المدن ولكنه استبعد زيادة التعريفات من أجل ترشيد استخدام المياه لأن المداخيل المنخفضة للناس لا تساعد على اتخاذ مثل هذه الخطوة.

وقال كيو في مؤتمر صحفي: «لا تزال البيئة في ما يتعلق بمياه الشرب في المدن في مرحلة التدهور. والأسباب وراء هذا الموقف الخطير كثيرة ولكن هناك ثلاثة أشياء لم يتم السيطرة عليها بشكل فعال وهي معالجة مياه الصرف في المدن والمياه المختلطة بالصرف الصناعي والتلوث الزراعي..»

ويقل نصيب الفرد من المياه في كبرى دول العالم من حيث عدد السكان عن ثلث المعدل العالمي وهذا النصيب في انخفاض مستمر.

وتسبب جفاف الصيف الحالي في مدينة شونكينج وإقليم سيشوان في أن يولجه أكثر من 18 مليون نسمة - أكثر من سكان هولندا - نقصاً في مياه للشرب.

وفي مدن الصين التي تنمو بسرعة والتي يهرع إليها الفقراء من المناطق الريفية خلال الأعوام العشرة الماضية أملاً في الاستفادة من الازدهار الاقتصادي للبلاد فإن نحو نصف مياه الصرف يتم التخلص منها بلا معالجة في أنهار وبحيرات.

وقال كيو: إن أكثر من 50 منشأة لمعالجة المياه في 30 مدينة تعمل فقط بأقل من ثلث طاقتها أو لا تعمل على الإطلاق.

أخبار تأمينية (\*)

إعداد: نجلاء محمود

لبنان:



على الرغم من الصراعات السياسية المستمرة، إلا أن سوق التأمين اللبنانية شهدت نمواً بنسبة 9% لعام 2005. مقارنة بعام 2004 حيث بلغت الأقساط (574 مليون دولار أمريكي)، أما أقساط عام 2005 فقد تجاوزت إلى (627 مليون دولار أمريكي).

الأردن:

وقعت مؤخراً مذكرة تفاهم (MOU) بين هيئة التأمين الأردنية (IC) وبين سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA)، وقد أعدت هذه المذكرة لتعزيز العلاقات بين كلا الجانبين التزاماً بدورهما المشترك كهيئات إشراف على التأمين، في ترسيخ أسس التعاون التي تشمل تبادل المعلومات، علاوة على ذلك فقد وضعت أسس التعاون وتبادل المصالح، ومن ضمنها عقد المؤتمرات وإقامة الدورات التدريبية بالتبادل بين الطرفين.

(\*) المرجع: Policy July/ August 2006.

### مصر:

صدرت مؤخراً حسابات الربع الثاني للسوق المصرية للسنة المالية 2005/ 2006 حيث سجلت الأرباح الصافية تراجعاً يقارب 387 مليون جنيه مصري من اكتتابات الحياة وتأمينات الممتلكات. قرابة الـ 88% منها يعود للقطاع العام، و36 مليون جنيه مصري مساهمة القطاع الخاص أي ما نسبته 9.3% وما تبقى، أي 12 مليون جنيه مصري، كانت لصالح القطاع الخاص الأجنبي الذي يعمل في مصر.

### السعودية:

ستعقد في جامعة الملك عبد العزيز في جدة دورة تدريبية كبيرة حول التأمين الصحي، هذه الدورة ستكون متاحة للسعوديين والأجانب، وتهدف لتقديم معلومات أساسية حول التأمين. وطبقاً لأقوال عبد الإله ساعاتي، وهو البروفيسور في الجامعة، فإن هذه الدورة قد أعدت من أجل دعم متطلبات سوق العمل في قطاع التأمين. وهي ستركز على خمسة مواضيع رئيسية: مبادئ التأمين الصحي، قانون التأمين الصحي التعاوني، بنية سوق التأمين، الاشتراك بالتأمين ومتطلبات التأمين.

هذه الدورة يتوقع لها أن تلقي الأضواء على تجربة شركات ووكالات التأمين، الأفراد والمؤسسات المؤمن لهم، التأمين التعاوني والتغطية التأمينية وأقسام التأمين.

### اليمن:

أعلن مؤخراً عن هيئة اللويدز في لندن، انضمام اليمن إلى عضوية لجنة الحرب المشتركة، وسجلت على القائمة التي تضم مناطق الأخطار المتزايدة، والتي في بعض الحالات تبلغ فيها تكاليف التأمين ضعف الكلفة العادية، وذلك فيما يخص الشحنات المتجهة إلى موانئ هذه البلدان. واليمن كانت قد حذفت من قائمة مناطق الأخطار المتزايدة في جزيران الماضي، إلا أن بعض الأحداث هناك، ومن ضمنها هروب عناصر من القاعدة، استوجب إعادة اليمن إلى القائمة المذكورة.

## الكويت:

اتحاد شركات التأمين في الكويت بصدد انتخاب أول مجلس إدارة له، وإنشاء مكتب للمحاسبين للسنة المالية الأولى.

وقد أكدت لجنة تشكيل الاتحاد بأن جميع شركات التأمين تتطلع إلى إنشاء هيئة مهمتها توحيد عمل التأمين وتشجيع التعاون بين الشركات وإيجاد صيغة للتمثيل في الاتحاد وتنظيم العلاقات بين جميع العاملين في سوق التأمين، خدمة وتعزيزاً لمصالحهم والدفاع عن حقوقهم.

والاتحاد سوف يخرط في التشريعات التي تنظم عمل قطاع التأمين والعمل على زيادة المعرفة التأمينية، وسيعمل على تشجيع الآخرين على تبادل الخبرات فيما بينهم. أما أعضاء الاتحاد فهم شركة الخليج للتأمين، شركة الصفاة للتأمين، ووربة للتأمين، شركة البحرين والكويت للتأمين، شركة الوثائق التكافلية، شركة الخليج للتكافل، وشركة الكويت للتأمين.

## البحرين:

لاحقاً لمبادرة قامت بها السلطات المالية البحرينية، اجتمعت في المنامة عشر شركات للتأمين التكافلي من مختلف أنحاء العالم، وذلك للتحضير من أجل إنشاء منظمة دولية للتأمين التكافلي.

وخلال اللقاء شكّلت لجنة مكونة من خمسة أعضاء لصياغة مواد قانون تأسيس هذه المنظمة، وشروط العضوية إضافة لرسوم الاشتراك والموازنة.

## الإمارات العربية المتحدة:

تتوقع مصادر إعلامية وتسويقية أن قطاع التأمين الصحي في دولة الإمارات سيشهد تطوراً كبيراً، ويعود ذلك إلى الإعلان الذي صدر في أبو ظبي ومفاده أن على

الشركات التي توظف أكثر من 1000 شخص أن توفر لهم التأمين الصحي، ويتوقع أن يشمل ذلك باقي الإمارات في الدولة.

وتشير الأرقام التي نشرتها وسائل الإعلام إلى أن 5 - 10% من الدخل المتوقع، والذي قد يصل إلى 60 مليون درهم إماراتي، يمكن أن تساهم في نجاحه سياسة تسويقية ناجحة.

### إيران:

أعلنت شركة التأمين الأمريكية AON مؤخراً، أنها ستقوم بقطع جميع علاقات العمل مع الحكومة الإيرانية.

السيد همتي، رئيس مجلس إدارة شركة التأمين المركزية الإيرانية، قال في تصريح له أن المساهمين في شركة AON قد قرروا قطع جميع العلاقات التجارية مع إيران، وأنهم غير قادرين بعد الآن على التعامل مع الشركة المركزية.

ناطق من AON أكد أن الشركة لا تزال ملتزمة بتقديم الخدمات لربائنها في منطقة الشرق الأوسط الكبير وزيادة وجودها هناك.

### عمان:

وفقاً للأخبار التي نشرت في عُمان، تنوي الحكومة العمانية إدخال تعديلات على قانون التأمين بحلول الربع الثالث من هذه السنة، والتعديلات المقترحة أُكِّدَت من قبل سلطات السوق الحالي العماني، لكن الأمر يحتاج إلى الموافقة والإقرار من مجلس الوزراء. والحكومة تريد من شركات التأمين المحلية أن تتنافس في سوق حرة، وأن تعتمد قانون التأمين العام المطبق في مجلس التعاون الخليجي عندما يصبح نافذاً.

\* \* \*

الشرق الأوسط الأمريكي / الإسرائيلي  
الجديد!..

الرائد العربي

صيف

2006

بقلم: د. سمير صارم

وهي المرة الثالثة التي تحاول فيها الولايات المتحدة الأمريكية فرض مشروعها (الشرق الأوسط الكبير) بالقوة العسكرية، بل ربما هي المرة الرابعة، بعدما تكرر فشلها في السودان، ومن ثم في أفغانستان، ومن ثم في العراق!!.. وأخيراً في لبنان، وإن كانت أداة التطويق هذه المرة إسرائيلية/ وتحت مسمى آخر هو: «الشرق الأوسط الجديد!!»!

وحسب المعطيات التاريخية فالمشروع ليس إبداعاً أمريكياً يسجل لإدارة الرئيس ديليو بوش، بل هو قبل ذلك بكثير! فقد كان تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية أول من تخيل قيام كومونولث شرق أوسطي بعد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897، وتحديداً في العام 1902، وكرّس مؤتمر بلنمور الصهيوني عام 1942 فكرة إقامة كومونولث شرق أوسطي تقوده دولة اليهود الموعودة، ونجح يهود أمريكا وبريطانيا في غرس فكرة الشرق الأوسط في صلب السياسة الأمريكية والبريطانية، وطرحته الولايات المتحدة وبريطانيا فكرة التعاون الاقتصادي بين دول منطقة الشرق الأوسط لأول مرة في 18 تشرين الثاني عام 1943 في اجتماع عقد بين ممثلين للخارجية البريطانية وممثلين عن الخارجية الأمريكية للتباحث بتسوية خاصة بالشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تضمّن مصالح البلدين في المنطقة، واستمرار الهيمنة الغربية عليها، وأكد الجانب الأمريكي في ذلك الاجتماع أن وجود دولة لليهود في فلسطين يمثل حجر



الزاوية في مشاريع الدول الغربية في المنطقة، وقدم د. أرنست برجمان وهو يهودي صهيوني دراسة حول هذا الموضوع تقوم على هجرة اليهود إلى فلسطين وتحويلها إلى قاعدة صناعية واقتصادية متطورة. ولعل إنشاء الكيان الصهيوني قد جاء في سياق إقامة

مثل هذا المشروع الذي تهيمن فيه إسرائيل على المنطقة اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً. وتكون الولايات المتحدة حاضرة في المنطقة من خلال هذا الكيان.. وربما

## **إنشاء الكيان الصهيوني يسأتي في سياق إقامة شرق أوسط جديد..**

نستطيع قراءة أول محاولة لتنفيذ هذا المشروع في الرسائل المتبادلة بين ديفيد بن غوريون رئيس أول حكومة إسرائيلية، وبين وزير خارجيته موشي شاريت حيث كشفت هذه الرسائل مطلع الخمسينيات من القرن الماضي التوايا، ثم تبلورت هذه المحاولات في مشروع متكامل أعده في نهاية السبعينيات

المفكر اليهودي البريطاني الأصل برنارد لويس، ونشرته النشرة المخصصة التي

## **بن غوريون يتحدث عن إقامة المشروع بعيد إقامة الكيان الإسرائيلي**

تصدر عن الينتاغون، ثم تبنته إسرائيل رسمياً تحت عنوان (إستراتيجية إسرائيل في الثمانينات) ضمن دراسة كانت قد نشرتها مجلة (إيفونيم) للدراسات الإستراتيجية عام 1979... وكان المليونير اليهودي روتشيلد قد سبق لويس عندما أنشأ بعد حرب حزيران 1967 معهداً بالقرب من جنيف أطلق عليه اسم: «معهد من أجل السلام في الشرق الأوسط»، جعل مهمته الأساسية دراسة احتمالات التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط بعد تسوية الصراع العربي الصهيوني، وإقامة علاقات تجارية بين إسرائيل ودول المنطقة!!

ونظمت إسرائيل عقد ثلاثة مؤتمرات للمليونيريين اليهود في الأعوام 1967 و1968 و1969 لوضع المخططات التي تتمكن فيها إسرائيل من إحكام سيطرتها الاقتصادية على الشرق الأوسط..!

وفي عام 1968 تأسست في إسرائيل جمعية تحمل اسم «من أجل السلام في الشرق الأوسط» هدفها تخصيص 10% من عوائد النفط العربي للبحوث والمشاريع الإنمائية

المشتركة، وتخصيص كل بلد عربي بصناعات معينة، إذ خصصت الجمعية إسرائيلي  
صناعة الإلكترونيات والأدوية، والدول العربية بالمنتجات البدائية، وبما يحتاجه الاقتصاد  
الإسرائيلي من مواد أولية وسلع نصف مصنعة، وما خصصته لسورية كمثال صناعة

### **دراسات صهيونية تخصص دول المنطقة بصناعات مهددة ونبقي إسرائيل الصناعات الحديثة**

النسيج والأغذية، وللبنان الأعمال التجارية  
والمواصلات!... ويضمن المخطط  
الإسرائيلي السيطرة العاملة والنفوذ  
التكنولوجي الكامل على الدول العربية،

مدعوماً بالتفوق العسكري، ولم تتسّر الجمعية وضع مخططات لاستغلال مياه الليطاني  
واليرموك والأردن!... كذلك إقامة سوق شرق أوسطية!...

وطرح حزب العمل الإسرائيلي إقامة مشروع اتحاد إسرائيلي/ فلسطيني/  
أردني/ لبناني تلغى فيه الحدود الجمركية. وفي عام 2000 نشر الجنرال  
«أمنون شاحك» الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلي مقالة جاء  
فيها:

ينبغي أن تسعى سياسة إسرائيل خلال السنوات القليلة المقبلة لترسيخ مفهوم  
انتمائها إلى الواقع الشرق أوسطي.

### **مطالبة صهيونية بالتزاوج بين الذكاء اليهودي والمال العربي**

وكان ناحوم غولمان رئيس المؤتمر  
اليهودي العالمي قد طالب علناً بالتزاوج بين  
الذكاء اليهودي والمال العربي..

وفي خريف عام 1992 طرح شمعون بيريز رئيس حزب العمل السابق  
تصوراته حول التعاون الإقليمي أمام متقنين مصريين من باحثي (المعهد القومي  
لدراسات الشرق الأوسط)، أشار فيها إلى ضرورة أن يكون الشرق الأوسط منطقة  
مفتوحة من ناحية اقتصادية لكل الشعوب التي تقطن فيه!...

وفي عام 1993 نشر بيريز تصوراته في كتاب يؤكد فيه ضرورة النظر إلى  
الشرق الأوسط كنظام اقتصادي إقليمي للتعويض عن المساعدات الأمريكية

والأوروبية.. والكتاب الذي حمل عنوان «الشرق الأوسط الحديث» يتضمن مختلف أشكال التعاون السياسي والأمني والاقتصادي، ويحاول الترويج للهدف الاقتصادي بقالب مفضل لفرضه على الدول العربية، عندما يقول: «يمكن الحفاظ على النظام الإقليمي من خلال إقامة مشاريع مشتركة

### **بيريز يروج لشرق أوسط جديد وإقامة مشاريع مشتركة**

في البحث والتطوير والسياحة...».

أما في الجانب السياسي فحدد تصوراتهِ للسلام بقوله: «إنه وقبل كل شيء هندسة معمارية ضخمة.. هندسة تاريخية لبناء شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضي، ومستعد لأخذ مكانه في العصر الجديد.. والعصر الجديد لا يطبق المتخلفين ولا الجهلة!!...».

ويعترف بيريز أن فكرة سوق الشرق الأوسط حلم إسرائيلي عندما يقول: «إن لدى العالم نقوداً أكثر مما لديه من الأفكار.. وأن الشرق الأوسط الجديد فكرة جاء زمانها.. وبوسع الشركات العالمية الكبرى أن تساعد على تحقيق حلمنا، وإنها إذ تسدي لنا العون، فإنها تسدي

### **بيريز يعترف أن سوق الشرق الأوسط حلم إسرائيلي..**

العون لنفسها أيضاً!!...».

**أمريكا والمشروع!..**

إن المشروع الإسرائيلي التصميم.. لكنه سيكون أمريكي الصنع.. وضعت واشنطن خطوات تنفيذه مع نهاية الحرب الكونية الثانية، وبدأت تنفيذ خطواته بإقامة الكيان الصهيوني أولاً، ومن ثم فرض ما يسمى باتفاقيات السلام في كامب ديفيد، وأوسلو ووادي عربة، ودعم المؤتمرات الاقتصادية التي أقيمت لهذه الغاية في الرباط والقاهرة وعمان والدوحة، وسعت لفرضه عملياً بعد غزوها أفغانستان ومن ثم العراق، وأخيراً لبنان!.. وسبق لوكالة التنمية الدولية

### **المشروع إسرائيلي التصميم.. لكنه سيكون أمريكي الصنع..**

الأمريكية أن كلفت ثماني عشرة مؤسسة أمريكية حكومية وغير حكومية لوضع مخطط للتعاون في الشرق الأوسط ومجالاته، أعلنته الوكالة بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، وحمل التقرير عنوان: «التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط» ركز على ما يلي:

— الدور الأمريكي الحاسم الذي يجب أن يلعب دور الوسيط.

— قيام فكرة التعاون الإقليمي على أساس شرق أوسطي، وليس على أساس عربي..

### **دراسات أمريكية تطالب بتجاوز دور الجامعة العربية..**

— ضرورة إيجاد مؤسسات جديدة تتجاوز الجامعة العربية، لكي تسمح بانخراط إسرائيل في النظام الإقليمي..

وهنا نذكر بسؤال كان قد طرحه شمعون بيريز على أمين عام الجامعة العربية السابق عصمت عبد المجيد، سأل بيريز: متى ستدخل إسرائيل الجامعة العربية، فأجابه عبد المجيد عندما تتحدثون اللغة العربية.

لكن النظام الشرق أوسطي المقترح على ما يبدو تجاوز هذا الشرط!.. ويوحى التقرير بالتعاون في مجالات النقل والسياحة والمياه وغيرها.

وتابعت الولايات المتحدة وضع مخططاتها للشرق الأوسط ووضعت مجموعة من الدراسات في هذا الخصوص منها تقرير حول الإستراتيجية الأمريكية المقترحة في مفاوضات السلام صيف عام 1992 تحت عنوان «مواصلة البحث عن السلام»..

ونشرت مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية في خريف عام 1992 مخططاً للشرق الأوسط الجديد وضعه البروفسور برنارد لويس تحت عنوان «إعادة النظر في الشرق

### **فورين أفيرز تنشر مخططات للشرق الأوسط عام 1992..**

الأوسط» انطلق فيه من ضرورة: «التخلي الرسمي عن القومية العربية وحلم الوحدة العربية».. وقال باحتمال إلغاء دور العرب

في التاريخ الجديد للمنطقة لمصلحة قوى إقليمية أخرى في طبيعتها إسرائيل وتركيا..!.

وترعى الولايات المتحدة لتقوية مكانتها الاقتصادية أمام العملاقين الاقتصاديين أوروبا والصين. ولاسيما بعد سيطرتها على النفط ومنابعه وخطوطه، كذلك لجعل

إسرائيل لولب النشاط الاقتصادي في المنطقة، وفرض مخططاتها التوسيعية الاقتصادية والدقافية سواء بالقوة

## **مطالبة بالتخلي عن القومية العربية وحلم الوحدة..**

العسكرية أو الترغيب والخداع..

وفي كانون الأول 2002 أطلق الأمريكيون مبادرة جديدة لإقامة الشرق الأوسط الجديد حتى إيران وتركيا مع دول شمال إفريقيا، وأقاموا لأجل توفير مقومات نجاح هذا المشروع مكاتب في تونس والقاهرة وأبو ظبي يغطي كل منها

بعض الدول المحيطة بهدف توفير المناخ الذي يساعد على إقامة المشروع من خلال مزاعم نشر ثقافة الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والترويج

## **مكاتب تمولها واشنطن بهدف مزاعم نشر الديمقراطية والحرية...**

للإصلاح، ولتسيير هذه المكاتب أنشأ البيت الأبيض في العام 2003 مكتباً مختصاً في وزارة الخارجية. وفي عام 2005 تم توسيع المشروع ليشمل دولاً جديدة هي باكستان وأفغانستان وليصبح اسمه الشرق الأوسط الموسع أو الأوسع.. وخصص الكونغرس في العامين الأولين للمشروع 253 مليون دولار، ثم 75 مليون دولار في العام 2005.

**الهيمنة.. والتوسع:**

وكما سبقت الإشارة فإن هدف المشروع هو دمج الكيان الصهيوني في المنطقة العربية وتثبيته على حساب الأرض

والحقوق الفلسطينية والعربية والإسلامية، وجعله المركز المهيمن على المنطقة للإبقاء على تجزئتها وتخلفها والسيطرة

## **هدف المشروع دمج الكيان الصهيوني في المنطقة العربية..**

على الأسواق واسترقاق الشعوب واستعبادها وإعادة صياغة المنطقة وفق مصالح أمريكا وإسرائيل!.

فالمشروع يحقق للولايات المتحدة الكثير من الأهداف، منها:

- 1 - ضمان السيطرة على منطقة تمتد من حدود باكستان إلى موريتانيا، وخلق حلقة هدفها محاصرة روسيا، والاقتراب من الصين، العملاق الاقتصادي القادم..

2 - السيطرة على منابع النفط وخطوط نقله، فالمنطقة تحتوي على 65% من المخزون العالمي للنفط، و25 - 30% من احتياطي الغاز الطبيعي!..

3 - الحؤول دون إقامة أية شراكات عربية مع أوروبا، ولاسيما أن الأهداف المعلنة للمشروع تزعم العمل على نشر الديمقراطية والإصلاح، وهو ما لا تستطيع أوروبا الوقوف ضده!..

### **من أهداف المشروع إضعاف سورية وإيران..**

4 - إضعاف سورية وإيران باعتبارهما القوتين الوحيدتين المحليتين الواقفتين بثبات في وجه الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية، والداعمتين لحزب الله وحماس ..

5 - إقامة كيانات طائفية وعرقية ضعيفة تابعة لأمريكا وإسرائيل.

أما على صعيد ما يمكن أن يحققه المشروع لإسرائيل فيتلخص بما يلي:

### **المشروع يسلب الدول العربية انتماءها العربي وهويتها القومية، ويحقق الهيمنة الإسرائيلية..**

1 - المشروع سيحقق - إن استطاعوا - حلم إسرائيل بـ «إسرائيل الكبرى»!..

2 - سلب الدول العربية انتماءها العربي وهويتها القومية.

3 - الهيمنة الاقتصادية والسياسية وضمّان التفوق العسكري لإسرائيل في المنطقة.

### **الطبعة الجديدة للمشروع:**

إن ما جاءت به كونداليزا رايس وحملته إلى المنطقة عشية زيارتها إلى بيروت في 2006/7/21 لا يختلف عن مختلف المشاريع المطروحة في هذا الإطار، فالمشروع هو ذاته.. أمريكي/إسرائيلي!!.. أمريكي الصنع والهوى، إسرائيلي الهوية والمحتوى، يناغم بين مصلحتي الدولتين، ويقوم على أنقاض ما يدمرونه من هذه الأمة هوية وانتماء وثقافة وعروبة.. كأن التدمير - حسب المفهوم الأمريكي والإسرائيلي - هو الذي يجب أن يسبق مثل هذه الولادة.

في أفغانستان دمروا وقتلوا.. وكان اسم المشروع الشرق الأوسط الكبير..  
وفي العراق دمروا.. وقتلوا وأعطوا المشروع اسماً جديداً هو الشرق الأوسط  
الموسع..

وفي لبنان دمروا وذبحوا.. وأحرقوا، وجاؤوا بتسمية ثالثة للمشروع هو الشرق  
الأوسط الجديد.

والهدف واحد.. وإن اختلفت التسمية أو الطبعة.. أو ألوان الغلاف!!

الأمريكيون على ما يبدو حائرون في التسمية، لكن أي اسم لا يمكن أن يخفي  
رائحة المشروع الكريهة تفوح  
رغم تغيير الطبعة والغلاف!  
والسيئة التي تستهدف هذه الأمة  
واستئصال كل قوة أو نظام معادٍ لأمريكا  
وإسرائيل فيها!.. والذراع العسكرية الإسرائيلية لا يمكن أن تخفي الوجه القبيح الذي  
يقف وراءه!!

وأداة التنفيذ واحدة قنابل ذكية وعنقودية وحارقة وقصف لا يتوقف يستهدف  
كل أوجه الحياة.. ومخاض نراه في  
المخاض الذي تريسه  
أمريكا للمشروع يقوم على  
الدم وأشلاء الأطفال..  
أشلاء الأطفال ودمار البيوت.. وجثث  
النساء والشيوخ.. وكافة مكونات البنية  
التحتية.

.. لكن!؟ ..

لكن ورغم كل أشكال التدمير الإسرائيلي، والدعم الأمريكي، والسكوت العربي  
المخزي، فلن يكون هذا الزمن غير الزمن العربي، وهذا الشرق غير الشرق العربي،  
ولن تكون أمريكا اللاعب الأمريكي في المنطقة.. كذلك لن تبقى إسرائيل تعربد في  
المنطقة إلى الأبد!..

إنهم يخططون.. ويقتلون.. ويدمرون من أجل شرق أوسط أمريكي/ إسرائيلي!..

لكنهم فشلوا - مرة أخرى - عندما كان كبيراً!..

وفشلوا مرة ثانية عندما صار موسعاً!..

وسيفشلون الآن وهم يسمونه جديداً..

لكن!؟

هل سيقعدهم الفشل الجديد عن افتعال حرب رابعة أمريكية أو أمريكية/إسرائيلية، ربما في المنطقة ذاتها، أو في أي منطقة من مناطق ما يسمونه الشرق الأوسط الجديد، والممتد حسب رؤيتهم من موريتانيا غرباً وحتى الباكستان شرقاً!..

بالتأكيد سيحاولون قريباً يسعفهم تدمير جديد في ولادة مشروعهم الميت!؟ لكنه لن يقوم إلا على شطب العرب.. وإن قام سيكون هدفه شطب العرب والعروبة من المنطقة العربية، وكل ما يمكن أن يشكل رابطاً قومياً بين الدول العربية..

### **الفوضى الخلاقة ستبقى الأداة الغليظة لسديهم لصناعة شركتهم الأوسط المزعوم..**

وبالطبع فإن ما يسمونه الفوضى الخلاقة كانت ولا تزال وربما ستبقى إحدى الأدوات الأخرى لصناعة هذا الشرق الأوسط الأمريكي/الإسرائيلي.

هنا نشير إلى أن معهد بروكينغز في واشنطن نشر دراسته تحت عنوان (احتلال عقول المسلمين) أظهرت أن سياسات الولايات المتحدة الرامية إلى كسب قلوب الشعوب المسلمة، ونشر الإصلاح في العالم العربي تقوم على أسس خاطئة، ولن يكتب لها النجاح. لذلك أحتتم بالقول:

### **الولايات المتحدة لا تزال جاهلة بالمنطقة وثقافتها وإيمانها..**

إن الولايات المتحدة لا تزال جاهلة بالمنطقة وخفاياها وثقافتها وإيمانها، وهي أشبه ما تكون بصندوق (بانديورا)

الأسطوري، الذي يغري منظره بفتحه، لكن ما أن يفعل المرء ذلك حتى تتدفق المفاجآت المرعبة، ومنه ثم الأشد رعباً!.. وتتبخر أحلام فاتح الصندوق!..



هذه ستكون نهاية الأحلام الأمريكية بشرق أوسط يحترم أو هامهم، ويكون تحت سيطرة حليفهم..  
والشعوب دائماً هي الأقوى!.. وإرادتها لن تقهر وإن لاحظنا أنها وهنت بين حين وآخر!..

### المراجع والمصادر:

- النظام الإقليمي والسوق الشرق أوسطية - د. غازي حسين - دمشق 1994.
- إخفاق مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط - رشيد خشان - الحياة 2006/4/25.
- الشرق الأوسط الكبير - د. عبد الهادي أبو طالب - الخليج 2006/5/22.
- لماذا الشرق الأوسط الكبير - سهيلة زين العابدين حماد - الخليج 2006/6/2.
- مشروع الشرق الأوسط الكبير - بشار عبد القادر - الخليج 2005/10/18.
- أي شرق أوسط جديد - محمد السمان - الاتحاد 2006/6/28.
- جراحة شرق أوسطية - خيرى منصور - الخليج 2006/6/24.
- ميلاد شرق أوسط جديد - د. أحمد يوسف أحمد - الاتحاد 2006/6/25.
- الطبعة الأخيرة من مشروع الشرق الأوسط الجديد حسن نافعة - الحياة 2006/6/26.
- أي شرق أوسط جديد في ظل حرب إسرائيلية - سامي شورش - الحياة 2001/6/25.
- أين أضحي الشرق الأوسط الكبير - د. غسان العزي - الخليج 2001/6/17.

\* \* \*

قال أستاذ في علم النفس أن للناس تزيد سعادتهم مع تقدمهم في العمر. وأضاف كينون شيلدون أستاذ علم النفس في جامعة ميسوري في كولومبيا أنه وجد أن الأشخاص الأكبر سناً قادرون أكثر على السعي نحو الأهداف التي يؤمنون بها، وهو ما يساعدهم على أن يصبحوا أكثر سعادة في حياتهم.

وقال شيلدون: «هذا لا يعني أننا نقلل من انخفاض القدرات الفيزيائية وقدرات الإدراك». وأضاف: «بطريقة واحدة على الأقل نصبح أفضل عندما نتقدم في العمر من خلال تعلم كيفية مقاومة الضغوط الاجتماعية، وبالتالي لا نهدر الطاقة في عمل أشياء لا نؤمن بها». ويقارن شيلدون في دراسته التي نشرت في «جورنال أوف بيرسونالتي» محفزات الأهداف والرفاهية بين طلاب الكلية وأبائهم. ووجد شيلدون أن المشاركين الأكبر سناً كانوا أكثر رضى عن حياتهم ولديهم أمزجة أقل سلبية من الشبان. وقال: «يشعر الأصغر سناً أنهم يخضعون للضغوط ومسيطر عليهم وهذا ينتقص من سعادتهم».

السعادة  
تزداد  
بتقدم  
العمر

التأمين الزراعي<sup>(\*)</sup>

إعداد: هيئة التحرير

من المعلوم أن القطاع الزراعي في الوطن العربي يشغل الحيز الأهم من النشاط الاقتصادي. لذلك، ولأهمية الموضوع، فإن المؤلف يعرض وبشكل موجز تجربة التأمين الزراعي في العديد من دول العالم. وجاء الكتاب على شكل بحث في أربع وأربعين صفحة يشتمل على عناوين عدة سنتطرق لأهمها في هذا الموجز.

يأتي الاهتمام المتزايد بالقطاع الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، نظراً لأهمية هذا القطاع وللمخاطر التي يتعرض لها. معظم هذه المخاطر يتعلق بطروف النمو كتقلب الأحوال المناخية، وتواتر فترات الجفاف، وتعاقب الفيضانات الجامحة في العديد من البلدان، وانتشار الآفات الزراعية والأمراض التي تصيب النباتات بأشكالها المختلفة، وينجلي البعض الآخر بالإهمال والإخفاقات الموسسية والإدارية، وتقلب الأسعار وغير ذلك، ومن شأن هذه المخاطر أن تحدث أضراراً كبيرة بالقطاع الزراعي فيتكبد المزارعون والمنتجون خسارات فادحة، تكون مدخلاً للفقر وعدم الاستقرار في الريف، مما يهدد الأمن الغذائي ويعيق النهضة الزراعية. لهذه

(\*) تأليف الأستاذ عثمان الهادي إبراهيم المدير العام لشركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين - الخرطوم - السودان، الطبعة الثانية تشرين الأول (أكتوبر) 2005.

الأسباب مجتمعه تعتبر الحماية التأمينية للإنتاج الزراعي من المستلزمات الحيوية لاستمرار واستقرار هذا القطاع.

ولأهمية الزراعة في السودان يورد الكاتب بعض الأرقام الهامة والتي تلقي الضوء على قطاع الزراعة في هذا البلد الهام.

تشتمل أراضي السودان على حوالي 200 مليون فدان (تعادل حوالي 809000 كم<sup>2</sup>) من الأراضي الصالحة للزراعة ومثلها من الغابات والمراعي. أما الثروة الحيوانية فتقدر بحوالي 120 مليون رأس. ويقع داخل السودان الجزء الأكبر من الحزام العالمي للصمغ العربي، ويجري على أرضه نهر من أطول أنهار العالم، نهر النيل العظيم، بروافده المتعددة التي تغطي معظم أراضي السودان، إضافة إلى البترول والمياه الجوفية والغاز الطبيعي والمعادن الأخرى. ويعمل أكثر من نصف السكان بالزراعة.

أما المعوقات التي تقف في وجه انطلاق القطاع الزراعي، سواء في السودان أو معظم دول المنطقة فيمكن أن تقسم إلى أربع مجموعات:

— المخاطر الطبيعية

— المخاطر المؤسسية

— المخاطر الاقتصادية

— المخاطر الاجتماعية

## **معوقات متعددة تقف في وجه انطلاق القطاع الزراعي السوداني..**

ونرى أن نوجز لإحدى هذه المخاطر، والتي نراها الأهم ألا وهي المخاطر المؤسسية، حيث تتمثل في نوعية الإدارة والهيكل والنظم المستخدمة، ويشكو القطاع الزراعي كما هو الحال في كل الدول النامية من الازدواجية، ومن وجود قطاع تقليدي إعاشي يقوم على صغار المزارعين دون وجود تعاونيات أو شركات تضم الفلاحين في عضويتها، كما يشكو من ضعف خدمات البحوث الزراعية والإرشاد والمشاكل لعدم توفر التعليم والتدريب، وقطاع حديث يعاني من عدم تطور الهيكل والنظم الإدارية لتواكب المستجدات، كما يشكو من مشاكل نظم الحيازة وعلاقات الإنتاج وضعف البنى التحتية والأساسية.

وتحت عنوان تأمين القطاع الزراعي، يشرح الكاتب أهمية التأمين ويقول بأن الهدف الأساسي للتأمين الزراعي هو المساعدة في استقرار وتأمين احتياجات المجتمع الزراعي بتقديم مجموعة من التغطيات لمحاصيل وممتلكات المزارع وأسرته. كذلك يهدف التأمين إلى تمكين المزارع من التوسع في الإنتاج باستقطاب موارد إضافية عن طريق الائتمان. حيث يعتبر التأمين الزراعي ضماناً أكيدة لتطور الإنتاج الزراعي، ويوفر الخبرة الفنية المدربة والحلول لبعض المشاكل عن طريق الأبحاث والتي تقوم بها شركات التأمين بغرض إدارة المخاطر وتقليل الخسائر. ومن ذلك أيضاً نقل وتوطين التقنية العالمية.

يعمل التأمين الزراعي على إيجاد حد أدنى من الدخل للمزارع ويحقق له الاستقرار فنتيحاً الظروف للتنمية المضطربة والمستدامة.

— يساعد التأمين الزراعي على التوسع الزراعي بتشجيع الاستثمار في الريف وبالتالي زيادة الدخل القومي للبلاد.

**التأمين الزراعي يساعد على توفير واستقرار إمدادات الغذاء..**

— يساعد التأمين الزراعي على توفير واستقرار إمدادات الغذاء في البلاد مما يؤدي لاستقرار الاجتماعي والسياسي.

— التأمين يزيد من الاستثمارات في الريف وبذلك يقلل الهجرة من الريف إلى المدينة.

وتحت عنوان فوائد التأمين يقول المؤلف:

«يعتبر التأمين الزراعي بمثابة وسادة لامتصاص الصدمات التي يتعرض لها المزارع ومربي الحيوانات من جراء الكوارث التي تكون فوق طاقتهم ويوفر بذلك شبكة أمان لدى وقوع المخاطر».

ومن الجدير ذكره أن التأمين يساعد على توزيع المخاطر عبر السنين، مما يخلق نوعاً من الاستقرار في الاقتصاد لا سيما في الأقطار التي تعتمد على الزراعة. أيضاً يحسن التأمين الزراعي موقف المزارعين فيما يتعلق بالديون الفردية، والتي تنوء بها كواهلهم من جراء المخاطر الطبيعية التي يتعرض لها الإنتاج من حين لآخر، ويساعد المؤسسات التحويلية والتعاونية لتقديم العون لها، كما يساعد مؤسسات الائتمان على الاستمرار في أداء عملها.

كذلك يرسخ التأمين الزراعي روح الإخاء والتعاون والتكافل بين المزارعين ويدفعهم لخلق جهود جماعية. ويساعد على تقليل الاعتمادات الحكومية المرصودة لدرء آثار الكوارث، وتحويل جزء من هذه الاعتمادات لزيادة معدلات الرفاهية من خلال التوسع في الاستثمار في مجالات الصحة والتأمين على الممتلكات والمخدرات... إلخ.

يضاف إلى ما سبق من فوائد للتأمين الزراعي، أن هذا النوع من التأمين يساعد في الحفاظ على كرامة المزارع، فعند حدوث جائحة يلجأ المؤمن له لأخذ حقه عبر طرق واضحة ولا يقع تحت رحمة الهبات والإعانات والمنح.

أما عن مناهج التعويض في التأمين الزراعي، فيوضح الكاتب أن هناك منهجين، الأول يقوم على تعويض المزارع عن جميع تكاليف الإنتاج التي يتكبدها، والتي يقصر الإنتاج عن تغطيتها وهذا ينطبق على المحاصيل السنوية كالقطن والذرة والقمح... إلخ، والمنهج الثاني يقوم على تأمين الإنتاج المتوقع، فإذا لم يتحقق كله أو جزء منه، يُعوّض المزارع حتى يحصل على عائد مماثل لما كان متوقفاً وفق القيمة المؤمن عليها من الإنتاج، وهذا المنهج ينطبق على المحاصيل المعمرة كأشجار الفاكهة وقصب السكر وما شابه.

أما عن موقف المنظمات الدولية من التأمين الزراعي، فيورد المؤلف بأن

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بادرت عام 1951 إلى الدعوة لتطبيق خدمات التأمين على القطاع الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، ومن ناحية أخرى، اعتمدت منظمة التجارة الدولية دعم

### **منظمة الأغذية والزراعة تبادر إلى الدعوة لتطبيق خدمات التأمين..**

التأمين الزراعي في القائمة الخضراء الواردة في الاتفاقية الزراعية ومن ثم فقد أصبح دعم تأمين القطاع الزراعي من ثوابت السياسات الاقتصادية المطبقة في كل الدول الصناعية والدول النامية.

وفي جزء من كتابه يعرض الأستاذ عثمان الهادي إبراهيم لتجارب بعض الدول في ميدان التأمين الزراعي. ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأ التأمين الزراعي فيها بشكل رسمي مع صدور قانون تأمين المحاصيل الزراعية الفدرالي لعام

1938. ويدير أعمال التأمين هذه هيئة اتحادية لها مجلس إدارة منفصل وشخصية اعتبارية وهي مدعومة من الدولة ومعفية من كافة الرسوم والضرائب.

أما في اليابان فقد بدأت التجربة عام 1939 وتشارك الدولة في أقساط التأمين بنسبة تتراوح بين 50% و58% بينما التعويضات لا تتعدى سقف 80% - 90% من غلة المحصول الزراعي.

في كينيا بدأ تطبيق التأمين الزراعي عام 1942، وفي المغرب عام 1962، أما التجربة الهندية فتعتبر من أعرق وأفضل التجارب، حيث تم تطويرها وتعديلها على عدة مراحل. والتأمين الزراعي في الهند شأن حكومي، فهي تتولى التأمين وإعادة التأمين، وهي تجربة تستحق النظر لأسباب أهمها أن الزراعة في الهند تطعم أكثر من ألف مليون نسمة وأن ثلثي سكان الهند يعملون بالزراعة وأن ثلاثة أرباع السكان يقطنون في المناطق الريفية. وقد بدأ التأمين الزراعي في الهند عام 1948 وتم تعديل القوانين فيها عدة مرات إلى أن تم التعديل الأخير عام 1999 ليشمل مخاطر محددة:

- الأمراض والآفات

- الجفاف

- الفيضانات

- العواصف

- الحرائق والصواعق

أما في الفلبين فقد حددت أهداف برنامج التأمين الزراعي على النحو التالي:

- حماية المزارعين الأكفاء من الأخطار

المناخية والأمراض والحشرات

- توفير ضمان للجهات الزراعية لتمويل

الإنتاج.

**خطة للتأمين**

**الزراعي في السودان..**

أما في جمهورية إيران الإسلامية فقد بدأ التأمين الزراعي عام 1983 بعد انتصار الثورة، حيث تقوم الدولة بتأمين القطاع الزراعي من خلال صندوق التأمين الزراعي التابع للبنك الزراعي الإيراني.

ويفرد الكاتب عدة صفحات للتحدث عن تجربة السودان في التأمين الزراعي، وأسباب تأخر تطبيقه حتى عام 1992. حيث بدأت شركة شيكان بأول الخطوات في هذا المجال. ثم ينهي المقال بأراء لبعض القياديين وبعض الخبراء بتجربة التأمين الزراعي في السودان، ويختم الكاتب بالقول أن مشروع التأمين الزراعي فرصة حقيقية لإقالة عشرة القطاع الزراعي وهو فرصة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ويلاحظ أن معظم الجامعات في العالم بدأت بالاهتمام بالتأمين الزراعي بعد أن كان مقتصرأ على التأمين العام.

\* \* \*

إن مجلة الرائد العربي ممثلة بهيئة تحريرها تبدي إعجابها بما تضمنه هذا الكتاب الموجز حول قطاع التأمين الزراعي. وتتطلع إلى اليوم الذي ستبدأ به شركات التأمين العامة والخاصة في سورية إصدار وثائق التأمين الزراعي، في بلد أنعم الله عليه بمناخ متنوع وملائم لجميع المحاصيل الزراعية، وفلاح نشيط ومواظب ومحب للزراعة. ووطن فيه من الخبرات والكفاءات الشيء الكثير والذي يؤسس بالتأكيد لتأمين زراعي ناجح ومزدهر.

\* \* \*

إلا حروب البصل!!..

رئيس التحرير

سمعنا بحروب الموز.. وسمعنا بخلافات تجارية حول الصلب.. وفشلت  
مبادرات منظمة التجارة العالمية بسبب الدعم الزراعي والاختلاف حوله..  
وثمة حروب تجارية يمكن أن تقع حول سلع زراعية وصناعية مختلفة لكن أن نقراً  
عن حروب تجارية بسبب البصل فهذا لم يكن متوقعاً!!..

ومن يحارب من أجل البصل مُحَبِّ له، ولا تزعجه رائحته، ويخشى فقده!!؟  
لكن من هم هؤلاء المستعدون لحرب تجارية من أجل البصل!!؟ ومن هؤلاء الذين  
يمكن أن يضغطوا على الآخرين بحرمانهم من شراء بصلهم!!؟.. ومن أولئك الذين  
يخشون فقدان البصل ويزعجهم ارتفاع أسعاره!!؟..

بعض ما قرأت مؤخراً من أخبار تقول أن البصل سلعة إستراتيجية عند بعض  
الدول كالهند واليابان والصين، ونظراً لضخامة كميات البصل التي يستوردها  
اليابانيون من الصين فقد درج هؤلاء على التلويح بوقف استيراده عندما يبحثون عن  
طريقة للضغط اقتصادياً على الصين، وقد سبق لليابان أن لجأت إلى وضع رقابة  
شديدة على استيراد البصل من الصين بسبب خلافات تجارية!!..

وفي العام 2005 شهدت أسعار البصل ارتفاعاً غير مسبوق في الهند بسبب تدني  
الإنتاج نتيجة أمطار وسيول جارفة أتت في غير موسمها، والهنود من أكثر الناس حبا



للبصل، وثمة بصل هندي يقال أنه ذو طعم مختلف، ونكهة مختلفة!! وقد شهدت الهند اجتماعات عدة للبحث عن حلول مناسبة، وكان أول ما ينبغي على أصحاب القرار أخذه بعين الاعتبار هو أن الهنود لا يمكنهم العيش ولو ليوم واحد من دون بصل!!.. فهو يدخل في معظم مأكولاتهم كونهم من الشعوب النباتية التي تنبذ أكل اللحوم.. ووصل الأمر ببعض الصحفيين والكتاب إلى مطالبة الحكومة الهندية بوقف تصدير البصل لأنهم الأوّل بأكله!!

ونظراً لوجود جالية هندية كبيرة في الإمارات فإن البصل يتصدر قائمة المستوردات الزراعية إلى دولة الإمارات العربية، وبسبب حدوث أزمة في إنتاجه العام الماضي سعى التجار الإماراتيون إلى احتكاره وبيعه بسعر أعلى وهو ما أزعج الهنود، لأن أكثر ما يسوءهم من أخبار هو ارتفاع سعر البصل، وللعلم فإن إمارة دبي لوحدها تستورد نحو مائة ألف طن من البصل الهندي سنوياً، ويخشى الهنود اليوم من ارتفاع أكثر لأسعاره نتيجة لجوء العديد من المزارعين الهنود لاستبداله بسلع أخرى تدرّ ربحاً أوفر.. مع أن سعر الكيلو الواحد منه وصل في العام الماضي إلى أكثر من دولار أمريكي. وهو رقم قياسي لم يسبق أن سجله، وفاق ذلك سعر السكر والأرز!!..

ولله في خلقه شؤون..

ومن مزروعاته شجون!!

\* \* \*

### تقاضى وكالة زواج مجنأ عن رجل

رفعت امرأة بريطانية دعوى قضائية ضد وكالة متخصصة بالزواج في مدينة جلاوستر البريطانية زعمت فيها أن الوكالة قمت لها ثمانية أزواج كانوا عكس ما رغبت.

وذكرت صحيفة «الدائلي مايل» أن جانيت فورس، 49 عاماً، تقاضى وكالة «نيو هورايزون» التي يديرها مايك لافندر وهو بائع سيارات سابق. وقالت فورس للصحيفة إنها تكرت للافندر في كانون الثاني/يناير الماضي أنها ترغب في الزواج من رجل مهني يملك منزلاً ولا يدخن، ودفعت له ثمن اشتراكها السنوي في الوكالة مبلغ 470 دولاراً. وأضافت أن لافندر رشح لها سائق شاحنات من المدمنين على التدخين ويقوم في مقصورة، ونجاراً غير حليق ومتوتراً دائماً، ومهندساً متزوجاً، ورجلاً بدا أنه غير مناسب.

# AL RA'ED AL ARABI

